Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

من إعداد الطالب:

- أطال رياض

تحت إشراف:

طهراوي فريد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د علام عثمان	جامعة البويرة	رئيسا
أ.د طهراوي فريد	جامعة البويرة	مشرفا
أ.د بختي فريد	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

دفعة: 2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

قسم: العلوم الإقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

من إعداد الطالب:

- أطال رياض

تحت إشراف:

طهراوي فريد

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ	الجامعة	الصفة
أ.د علام عثمان	جامعة البويرة	رئيسا
أ.د طهراوي فريد	جامعة البويرة	مشرفا
أ.د بختي فريد	جامعة البويرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

دفعة: 2024

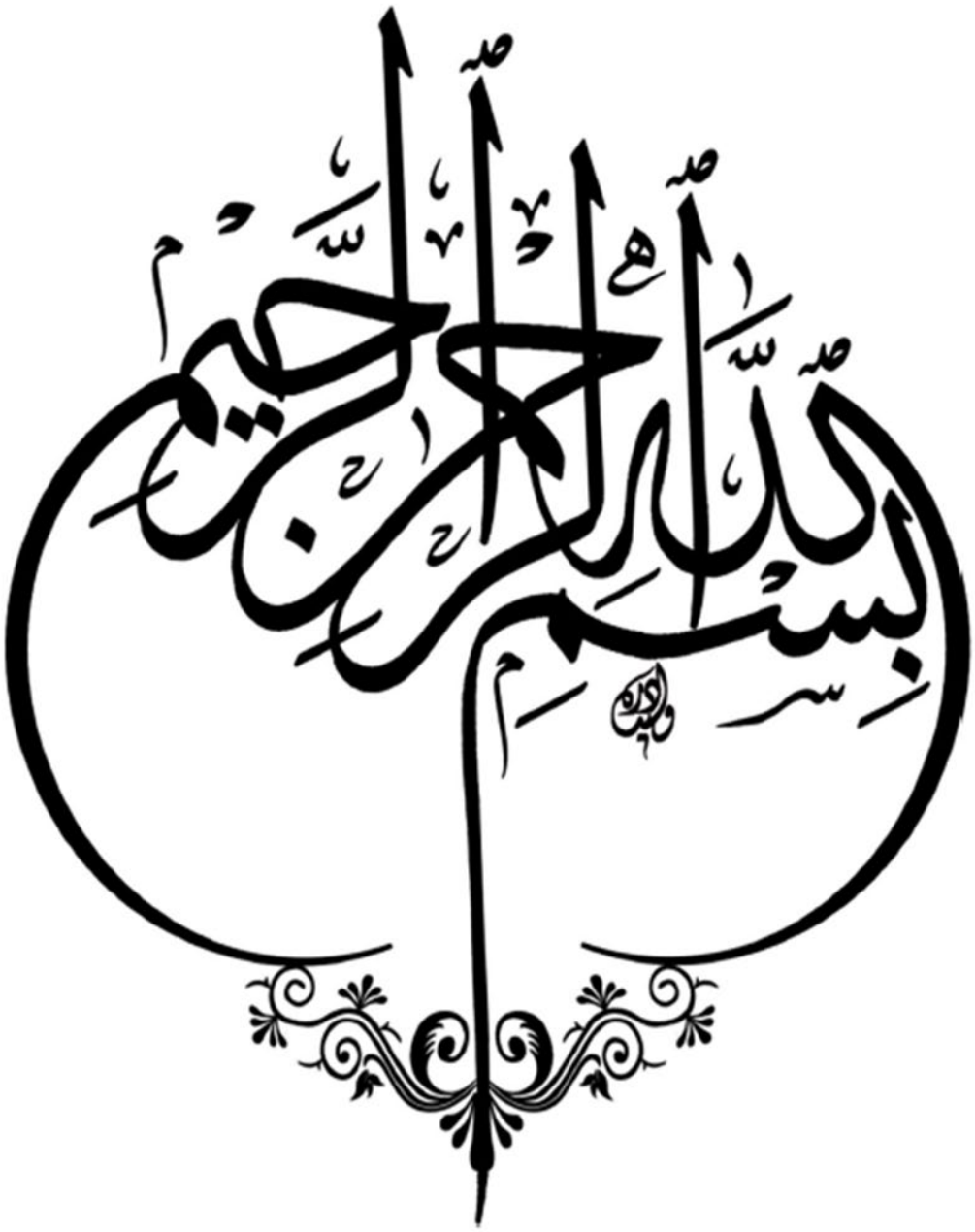
بسم الله الرحمن الرحيم

❖ شكر وتقدير

اللهم لك الحمد والشكر في الأولى والاخرة
ولك الحمد والشكر من قبل ومن بعد آناء الليل
وأطراف النهار وفي كل حين.
نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى كل من
صرنا بفضله نكتب ونقرأ
إلى كل من علمنا علما به ينتفع وأدب به يرتفع.
من معلمي الإبتدائي وصولا إلى أساتذتنا الكرام في الكلية العلوم الاقتصادية
تحية وشكر خاص للأستاذ المشرف " طهراوي فريد "
الذي أفادني بتوجيهاته طيلة إنجاز هذه المذكرة
وتحية طيبة إلى اللجنة التي تكرمت بمناقشة هذه المذكرة
شكر خاص إلى كل من كان لهم أثر في حياتنا
شكرا لكم.
ها نحن نقدم هذا العمل المتواضع لكم.

❖ إهداء

الحمد الله بحمده وهو المستحق للحمد والثناء ونستعين به في السراء والضراء،

ونتوكل عليه في جميع حالاتنا.

ونصلي ونسلم على خير خلق الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

وصحبه أجمعين ومن تبع هديه إلى يوم الدين

الحمد الله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية

بمذكرتي هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى

مهداة أولا إلى الوالدين الكريمين وأختي الكريمة حفظهم الله وأدامهم نورا لدروبنا.

إلى العائلة (أطال، روابح، بن عبيد، أزواو)

إلى كل معلمي وصولا إلى أساتذتي الكرام في الكلية العلوم الاقتصادية.

إلى الأستاذ المشرف "طهراوي فريد" شكرا لك وأطال الله في عمرك،

وإلى كل الزملاء الأعزاء التي جمعتنا بهم الحياة، خاصة للقسم "سنة 03 ثانوي تقني رياضي"

والقسم "إقتصاد كمي دفعة 2024"

إلى المؤطر التربص " تقرورت جلول " والموظف المكتبة "رضا علي"

إلى الموظفة "زاوي"(ONS) والموظف "لخضر"(وزارة التجارة)
والموظف "منير" (DGD Douanes)

إلى كل من بصم أثرا جميلا في حياتنا.

إلى كل من ساندنا وهم الآن في دار الحق

فهم السابقون ونحن اللاحقون.

فرحمة الله عليهم.

إلى كل من تصفح هذه المذكرة وإنتفع بها وتذكرنا بدعائهم

نهدي لكم جميعا هذا العمل

الملخص

الملخص

I. الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات خارج المحروقات في النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL). تم التعبير عن المتغير التابع بالناتج المحلي الخام بالدينار الجزائري والصادرات خارج المحروقات كمتغير مستقل رئيسي، بالإضافة إلى متغيرات مستقلة أخرى تمثلت في سعر الصرف الرسمي وتكوين رأس المال الثابت. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية (غير معنوية) بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي في الجزائر وهذا ما ينافي المنطق الإقتصادي، ويمكن تفسير تلك النتائج بضعف قيمة الصادرات خارج المحروقات مما جعلها لا تؤثر على النمو الإقتصادي. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في مجال تنمية الصادرات خارج المحروقات وجعلها أكثر فاعلية وأكثر كفؤ عن إعتماد كلي للمحروقات. كما توصلت الدراسة الى وجود أثر ايجابي معنوي لمتغير راس المال الثابت على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل. بناء على هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة عمل الحكومة الجزائرية على إصلاح هيكل صادراتها وتنويع قاعدتها الإنتاجية وامكانية استغلال عوائد المحروقات لتمويل الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم القطاعات غير النفطية كقطاع الفلاحة، وذلك بهدف تحقيق تنويع إقتصادي حقيقي وخلق مصادر دخل جديدة تقلل من الإعتماد على الصادرات المحروقات وتقلب أسعارها، وتعد هذه الخطوة ضرورة لضمان استدامة النمو على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: الصادرات خارج المحروقات، النمو الاقتصادي، نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة.

II. Abstract:

This study aims to measure the impact of non-hydrocarbon exports on economic growth in Algeria from 1990 to 2022 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The dependent variable, GDP in Algerian dinars, was expressed alongside non-hydrocarbon exports as a primary independent variable, along with other independent variables such as official exchange rate and fixed capital formation. The study found an inverse (insignificant) relationship between non-hydrocarbon exports and economic growth in Algeria, which contradicts economic logic. These results suggest that the low value of non-hydrocarbon exports has rendered them ineffective in influencing economic growth.

Despite Algeria's efforts to develop and enhance the effectiveness of non-hydrocarbon exports, reducing dependence on hydrocarbons, the study emphasizes the need for structural reform and diversification of production. It also highlights a significant positive impact of fixed capital formation on economic growth in both the short and long terms. Based on these findings, the study recommends that the Algerian government reform its export structure, diversify its production base, and utilize hydrocarbon revenues to support non-oil sectors like agriculture. This strategy aims to achieve real economic diversification, create new income sources, reduce reliance on volatile hydrocarbon exports, and ensure long-term growth sustainability.

Keywords: non-hydrocarbon exports, economic growth, lagged autoregression model.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
الملخص	I
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	VIII
قائمة الأشكال	IX
قائمة الملاحق	XI
مقدمـــة	أ
الفصل الأول: عموميات حول الصادرات والنمو الاقتصادي ص01- ص32	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: الإطار النظري للصادرات.....	**03**
المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية.....	**03**
المطلب الثاني: مفهوم التصدير.....	**04**
المطلب الثالث: آليات الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات في الجزائر.....	**11**
المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي.....	**18**
المطلب الأول: مفهوم ومحددات وطرق قياس النمو الاقتصادي.....	**18**
المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....	**24**
المطلب الثالث: علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.....	**30**
خلاصة	**32**
الفصل الثاني: واقع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر.. ص33-ص61	
تمهيد	**34**
المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية	**35**
المطلب الأول: نشأة الوكالة.....	**35**
المطلب الثاني: أهداف الوكالة ومهامها.....	**37**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة.....	**38**
المبحث الثاني: دراسة تحليلية للصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي	**45**

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (1990-2022).....	45
المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2022).....	53
المطلب الثالث: تحليل تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-2022).....	56
خلاصة	61
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)..... ص62-ص95	
تمهيد	63
المبحث الأول: مفهوم السلاسل الزمنية وتوصيف النموذج	64
المطلب الأول:مفهوم السلاسل الزمنية ومركباتها.....	64
المطلب الثاني: مفهوم الإستقرارية	69
المطلب الثالث: توصيف النموذج.....	77
المبحث الثاني: تقدير النموذج والمدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ	78
المطلب الأول: تقدير النموذج بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.....	78
المطلب الثاني: تقدير النموذج على المدى الطويل.....	81
المطلب الثالث: المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ	82
المبحث الثالث: التكامل المشترك والإختبارات التشخيصية، إختبار السببية بين المتغيرات	84
المطلب الأول: التكامل المشترك.....	84
المطلب الثاني: الإختبارات التشخيصية (جودة وصلاحية النموذج).....	86
المطلب الثالث: الإستقرارية الهيكلية وإختبار التنبؤي والسببية بين المتغيرات الدراسة..	88
خلاصة	95
الخاتمـــة	96
قائمـــة المراجـــع	102
الملاحق	110

قوائم الجداول،
الأشكال والملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أوجه المقارنة بين التصدير المباشر والتصدير غير المباشر	08
(2-1)	نظام الحسابات الوطنية	23
(1-2)	معلومات تقديمية عن الوكالة ALGEX	36
(2-2)	قيم ونسب الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات في الفترة (1990-2022)	45
(3-2)	تطور بنية الصادرات خارج المحروقات حسب المجموعة السلعية للفترة (2005-2022)	47
(4-2)	أهم زبائن الجزائر عن صادراتها خارج قطاع المحروقات (2016-2023)	50
(5-2)	تطور سعر الصرف الرسمي الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2022)	53
(6-2)	تطور معدل الناتج الإجمالي المحلي من 1990 إلى 2022	56
(7-2)	تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (1990-2022)	57
(8-2)	تطور الناتج المحلي الخام (1990-2022)	59
(1-3)	نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية	74

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	طرق التصدير المباشر	07
(2-1)	طرق التصدير غير المباشر	08
(3-1)	أشكال النمو عبر الزمن	19
(4-1)	قانون إجمالي الدخل المحلي	23
(5-1)	عوامل النمو في نظرية النمو الداخلي	30
(1-2)	الهيكل التنظيمي للوكالة ALGEX	39
(2-2)	قيم الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات في الفترة (1990-2022)	46
(3-2)	تطور بنية الصادرات خارج المحروقات حسب المجموعة السلعية للفترة (2005-2022)	49
(4-2)	تطور سعر الصرف الرسمي الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2022)	54
(5-2)	تطور معدلات الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة (1990-2022)	56
(6-2)	تطور معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (1990-2022)	58
(7-2)	تطور الناتج الإجمالي المحلي الخام (1990-2022)	59
(1-3)	سلسلة تتضمن مركبة الإتجاه العام	66
(2-3)	سلسلة تتضمن وجود المركبة الفصلية	67
(3-3)	سلسلة تتضمن وجود المركبة الدورية	67
(4-3)	سلسلة تتضمن وجود المركبة العشوائية	68
(5-3)	تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	80
(6-3)	تحديد فترات الإبطاء المثلى	81
(7-3)	تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل بإستخدام نموذج ARDL	82
(8-3)	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)	83
(9-3)	نتائج إختبار التكامل المشترك منهج الحدود	86

(10-3)	نتائج إختبار الإرتباط الذاتي	86
(11-3)	نتائج إختبار عدم ثبات التباين للإخطاء ARCH	87
(12-3)	إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج	87
(13-3)	يمثل نتائج الشكل الدالي (إختبار Ramsey_Test)	88
(14-3)	تقدير المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي	89
(15-3)	نتائج الإختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر ARDL	90
(16-3)	منحنى البياتي للبيانات الناتج المحلي الخام الفعلية والمقدرة التنبؤية	90
(17-3)	معايير إختبار رتبة النموذج للنموذج gdp، lreer، lexphh، lfbcf.	92
(18-3)	نتائج إختبار السببية غرانجر	93

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	إختبار ديكي فولر الموسع–متغير الناتج المحلي الخام	111
02	إختبار ديكي فولر الموسع–متغير اللوغاريتم سعر الصرف الرسمي	112
03	إختبار ديكي فولر الموسع–متغير اللوغاريتم الصادرات خارج المحروقات	113
04	إختبار ديكي فولر الموسع–متغير اللوغاريتم تكوين رأس المال الثابت	114

مقدمة

1. توطئة:

تواجه الجزائر تحديات إقتصادية كبيرة، لعل أبرزها الإعتماد الكلي تقريبا على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للدخل القومي، ويشكل تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية تهديدا لسلامة المالية العامة وقدرة الدولة على الوفاء بإلتزاماتها. لذلك تسعى الحكومة الجزائرية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الإعتماد على المحروقات من خلال تعزيز الصادرات خارج المحروقات، ولكن تواجه هذه الجهود العديد من التحديات مثل ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات والمهارات.

كما أكدت الدراسات والنظرية الاقتصادية أن الصادرات تلعب دورا فعالا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية من خلال جلب العملات الصعبة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، بغض النظر عن مدى قوة الاقتصاد الذي يمكن أن يستمر وينمو بمعزل عن التبادلات التجارية مع أجزاء أخرى من العالم، حيث يؤثر الدور المهم لأسعار الصرف على متغيرات الاقتصاد الكلي. يتم التأكيد عليه كوسيلة لربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الأجنبي، حيث يعتبر وسيلة لربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الأجنبي، مما يفسر الاهتمام المتزايد للحكومة بتنمية الصادرات إلى العالم الخارجي ومن ثم مواكبة اقتصادات الدول الشريكة من خلال نظام سعر الصرف والتأثير على قيمة الصرف تماشيا مع الأساسيات الاقتصادية لكل بلد من نظرائه الأجانب والعملة الوطنية، يعتبر سعر الصرف أداة فعالة للسياسة النقدية لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية.

الجزائر كغيرها من دول العالم، سواء كانت نامية أو متقدمة، ملتزمة بالنمو الاقتصادي لضمان الحياة الكريمة لشعبها. ولتحقيق هذا الهدف، اتخذت الحكومات الجزائرية المتعاقبة عددا من التدابير والإجراءات لحماية حياة الناس. إلا أن الجزائر باعتبارها من الدول ذات الثروة النفطية الكبيرة، يتميز الاقتصاد الجزائري باعتماده على قطاع المحروقات، حيث يعتبر اقتصادا ريعيا يعتمد كليا على النفط. إيرادات القطاع.

ومع ذلك، سرعان ما أدركت الحكومة الجزائرية ضرورة تقليل اعتمادها على صناعة المحروقات وحتمية تنويع الاقتصاد الوطني من خلال تشجيع الصادرات إلى ما هو أبعد من المحروقات وخلق فرص استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية. وكانت السلطات مهتمة أيضًا بتشجيع التجارة الخارجية. وبالاتفاق مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، نفذت سلسلة من الإصلاحات على سعر صرف الدينار الجزائري، والانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المرن. كما خفضت السلطات النقدية قيمة الدينار في محاولة لفتح التجارة أمام العالم الخارجي والتحرك نحو اقتصاد السوق.

بناء ما سبق فإن أثر الصادرات خارج المحروقات والمتغيرات أخرى مثل سعر الصرف الرسمي وتكوين رأس المال الثابت تعتبر من المتغيرات المهمة التي قد يكون لها تأثيرا على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء الأجل القصير المدى أو الطويل المدى.

2. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما سبق تظهر مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

"ما هو أثر الصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟"

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- هل الصادرات خارج قطاع المحروقات هو محرك للنمو الاقتصادي؟
- هل ساهمت الإجراءات والمؤسسات المتخذة في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات في رفع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟
- هل توجد علاقة سببية بين النمو الاقتصادي والمؤشرات الأخرى في الجزائر؟
- هل يوجد إنسجام بين نتائج الأجل القصير والأجل الطويل في النموذج؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- لا تساهم الصادرات غير النفطية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال تمويل متطلبات وإحتياجات عملية تنموية
- تساهم الإجراءات التي إتخذتها الدولة الجزائرية في إطار استراتيجيتها للتنمية الصادرات في رفع الصادرات خارج المحروقات
- هناك علاقة سببية بين كل من الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف وتكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي
- يوجد إنسجام بين نتائج الأجلين القصير والطويل في دراستنا.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- إيضاح وجود علاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي
- إهتمام الدولة مؤخرا بالصادرات خارج المحروقات من خلال تخصيص تمويل وإجراءات ومؤسسات وتخلص من أثار الإعتماد الكلي المحروقات مع العلم شبه مستحيل

- رغبة شخصية وذاتية في دراسة موضوع يمكن دراستها بالطرق الكمية وإكتساب مصطلحات متعلقة بالإقتصاد الكلي والذي يعد مجال مهم وواسع بالمفاهيم الاقتصادية.
- وأخيرا هو التربص التطبيقي في الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)

5. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- ✓ تحليل العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2022.
- ✓ تحليل هيكل الصادرات خارج المحروقات حسب المجموعة السلعية وذكر أهم زبائن الجزائر.
- ✓ إختبار العلاقة في الجزائر بإستخدام نموذج قياسي وإحصائي.
- ✓ إبراز الضوء على مشكلة إعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات دون القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الفلاحة ... إلخ
- ✓ إبراز الدور البارز للصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر

6. أهمية الدراسة:

لا يخفى على كثير من الناس أن النمو الاقتصادي هو مصدر قلق للحكومات في إتجاهات مختلفة، والتي تسعى للتحقيق معدلات النمو الإيجابية، وتبرز دراستنا في تحليل العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وتحديد أثر هذه المؤشرات على قدرة الاقتصاد الجزائري على بشكل مستدام.

وتشمل هذه المؤشرات سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات وتكوين رأس المال الثابت حيث سعر الصرف يعد مؤشرا على إستقرار السياسة المالية والنقدية في الجزائر، والصادرات خارج المحروقات تمثل حل ناجح للتنويع الاقتصاد الجزائري وبديلا عن الإعتماد على الطاقات غير المتجددة، وتكوين رأس المال الثابت يعد مؤشرا على زيادة الإنتاجية وتحسين البنية التحتية وجذب الإستثمار الأجنبي وخلق مشاريع مما يؤدي إلى خلق فرص العمل جديدة وتقليل معدل البطالة ويعد عاملا مهما للتحقيق النمو الاقتصادي.

7. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** تتمحور هذه الدراسة في الجزائر،
- **الحدود الزمانية:** إمتدت هذه الدراسة خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2022.

8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

إن طبيعة الموضوع إقتضت إستخدام المنهج الوصفي من خلال المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة وتطورها، إضافة إلى نظريات ونماذج النمو الاقتصادي وفي تحليل البيانات الخاصة بالدراسة والتي تم جمعها من مختلف الهيئات والتقارير الإحصائية ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، وذلك من أجل معرفة مدى تأثير الصادرات خارج القطاع المحروقات في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 بإستخدام البرمجية (EVIEWS 13).

9. صعوبات الدراسة:

من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- عدم دقة البيانات الإحصائية في الجزائر ومثال على ذلك الديوان الوطني للإحصائيات والمديرية العامة للجمارك فرق بينهم مع العلم نفس العملة المحلية.
- نقص توفر بعض المعلومات والبيانات وصعوبة التحصل عليها من طرق الهيئات الرسمية.

10. الدراسات السابقة:

- **هند بن بالي**، أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الداكتوراه، الشعبة علوم الاقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي وإستشراف، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، السنة الجامعية 2024/2023، تهدف الدراسة إلى قياس مدى تأثير الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة (1990-2020)، بأخذ العينة مكونة 9 دول عربية نفطية، وهي الإمارت والسعودية والكويت وقطر والبحرين وعمان والجزائر وليبيا والعراق، بإستخدام نماذج PANAL DATA ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية معنوية بين الصادرات خارج المحروقات والنمو وهو ما ينافي المنطق الاقتصادي، رغم من الجهود التي بذلتها الدول من أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات لجعلها أكثر كفاءة في تنويع مصادر الدخل وخلق إيرادات مستدامة بعيدا عن المحروقات، وأيضا وجود متغيرات أخرى مثل سعر النفط الحقيقي والصادرات النفطية تؤثر إيجابي على النمو ،وتم توصية بضرورة عمل إصلاح هيكل الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية لكي تضمن تحقيق تنويع مصادر الدخل بهدف الحفاظ على النمو الاقتصادي مستدام.
- **مروة مومن**, أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية للفترة (2000-2020), أطروحة لنيل شهادة الداكتوراه, الشعبة: علوم تجارية, تخصص: مالية و تجارة دولية , جامعة 8 ماي 1945 قالمة, السنة الجامعية: 2023/2022 , تهدف الدراسة إلى تسليط

الضوء على واقع الظاهرتين و قياس أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات بإستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) , و تم توصل الى النتائج التالية : بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرت الصادرات خارج المحروقات و نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل و كان تنمية الصادرات خارج المحروقات له أثر موجب معنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة ...

- **سايغي حسين**، عرعار محمد علي، أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد كمي، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، السنة الجامعية 2019/2018، تهدف الدراسة إلى أثر الصادرات على النمو الاقتصادي بإستخدام منهجية الإنحدار الذاتي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة من خلال الخطوات منها دراسة الإستقرارية من خلال إختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع وإختبار التكامل المشترك حين توصلت النتائج التالية إلى وجود علاقة على المدى الطويل وأثر إيجابي على النمو الاقتصادي.
- **بهلول مقران**، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005، شهادة ماجستير تخصص إقتصاد كمي، جامعة الجزائر(2011/2010)، أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي كما أن الخلل الذي يحدث في النمو الاقتصادي نتيجة حدوث أي خلل في الصادرات يبين أن الظرف الحالي للصادرات. لايمكن الإعتماد عليه لتحقيق النمو الاقتصادي الأمثل، وإقترحت الدراسة إنتهاج إستراتيجية فعالة من أجل ترقية الصادرات.

11. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي:

- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والصادرات حيث تضمن أهم المفاهيم المختلفة بالنمو الاقتصادي بإضافة عرض أهم نظريات إضافة التعاريف متعلقة بالصادرات وأنواعها والمؤسسات التي هي عنصر من إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات.
- **الفصل الثاني:** تناول واقع كل من النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف الرسمي في ظل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022) حيث تم من خلال تحليل تطور هذه المتغيرات عبر الزمن، بالإضافة المبحث الخاص بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية حيث تضمن نشأة وأهداف الوكالة وفي أخيرا مهام كل المديرية حيث الوكالة تحتوي على 7 مديريات.
- **الفصل الثالث:** خصص للدراسة التطبيقية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي إذن تضمن تعريف المتغيرات الدراسة إضافة الأسس النظرية والتطبيقية لمنهجية الدراسة من أجل

إختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات ثم الإنتقال إلى تقدير النموذج تصحيح الخطأ والإختبارات التشخيصية وإختبار الإستقرارية الهيكلية وفي أخيرا إختبار السببية بين المتغيرات.

الفصل الأول:

عموميات حول الصادرات والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

في ضوء التطورات والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي والتحول الاقتصادي في النظام الاقتصادي، سعت الدول النامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والحفاظ عليه من خلال سلسلة من الإجراءات والسياسات والآليات.

وعلى هذا الأساس، أظهر عدد من الدراسات النظرية في مجال التجارة الخارجية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، وسعت إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، مما يعكس التنمية والرفاهية في البلد.

وانطلاقا من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار النظري للصادرات

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الإقتصادي

المبحث الأول: الإطار النظري للصادرات

لا يمكن أي دولة تحقيق النمو الاقتصادي إذا لم تكن لديها علاقات تجارية مع العالم الخارجي، ولذلك تبدأ الدول في الاهتمام بأوضاع بلادها والسعي إلى تطوير التجارة الخارجية. الموازنة التجارية من حيث الواردات والصادرات، وتعزيز الصادرات من الخدمات والسلع بما يحقق النمو الاقتصادي والمصلحة الوطنية. سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم التجارة الخارجية، مفهوم التصدير، أهدافه، أليات الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية

سنتطرق إلى تعريف التجارة الخارجية وذكر أهميتها

1-تعريف التجارة الخارجية:

هي فرع من فروع علم الاقتصاد يتخصص في دراسة المعاملات الاقتصادية الدولية المتمثلة في تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، كذلك السياسات التجارية التي تستخدمها الدول حول العالم للتأثير على تدفق السلع والخدمات ورأس المال بين الدول المختلفة.[1]

أن التجارة الخارجية تمثل أحد الفروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية عبر الحدود السياسية للدولة.[2]

أما الصفقات التجارية التي تشملها التجارة الخارجية، فيمكن تصنيفها إلى ما يلي:

- تبادل السلع الملموسة، كالسلع الإستهلاكية والإنتاجية والمواد الأولية.
- تبادل الخدمات، كالخدمات السياحية، وخدمات النقل والتأمين والخدمات المصرفية.
- حركة رؤوس الأموال، والمعاملات المالية الدولية المتعلقة بالقروض والإستثمارات الأجنبية.
- تبادل عناصر الإنتاج المختلفة، المتمثلة بإنتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر سواء بإستقطاب الكفاءات، أو الهجرة الإختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع.[3]

2-أهمية التجارة الخارجية: تكمن أهمية التجارة الخارجية في:

- أنها تلعب دورا هاما في معظم الإقتصاديات الدولية فتوفر للإقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الإستيراد، وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير، وتؤثر هذه النشاطات الإستيرادية والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة)، وعلى

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية مصر، الدار الجامعية، 2009، ص 08.

[2] أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 03.

[3] حسام علي داود، أيمن أبو خضير، أحمد الهزايمة، عبد الله صوفان، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، البلد عمان، سنة النشر 2002، ص 14.

الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي). التجارة الخارجية تعمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.

- التجارة الخارجية مصدر مهم للعملات الأجنبية الرئيسية والنادرة، بما في ذلك يعزز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية الناتجة عن عملية الإستيراد أو التصدير.
- الإستغلال الأمثل للموارد إذا قامت الدولة بإنتاج عدد كبير من السلع فإنها تستغل الموارد المتاحة لديها بطريقة أقل كفاءة ... لو إستخدمتها في إنتاج سلعة معينة تخصص في إنتاجها وإستبدال الفائض منها بالسلع المنتجة في الدول الأخرى.
- نقل النقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تقيد في بناء إقتصاديات المتينة وتعزيز التنمية الشاملة.
- توفر الإقتصاد ما يحتاج إليه من سلع وخدمات غير متوفرة محليا من خلال نشاط الإستيراد وفي نفس الوقت تمكنه من التخلص مما لديه من فوائض من السلع والخدمات المختلفة من خلال نشاط التصدير وتؤثر هذه النشاطات لإستيراداته والتصديرية بدورها على الأسواق المادية السلعية (الإنتاج، الدخل والعمالة) وعلى الأسواق النقدية والمالية (أسواق النقود والصرف الأجنبي).
- وتتيح فرص التجارة العالمية للبلد أن يتخصص في إنتاج السلع التي يتمتع فيها بميزة عالية، بينما تتيح له الحاجة إلى سلع أخرى التخصص في إنتاجها واستيرادها من المناطق التي يمكنها توريدها بتكلفة منخفضة نسبيًا.
- الهجرة الدولية، أي إنتقال عنصر العمل بين دول العالم المختلفة.
- تحقيق التغييرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن تغيير في البنية الاقتصادية.
- الوصول إلى أفضل ما في علوم وتكنولوجيا المعلومات بتكلفة منخفضة نسبياً.
- تفر التجارة الخارجية، درجة أكبر بين المنتجين، وهو ما يمكن أن يسهم في إنخفاض الإحتكار في توفير السلع سواء للمنتجين أو المستهلكين، كما أن زيادة درجة المنافسة تقود إلى ضرورة العمل إلى توفير السلع بكلفة أدنى وبنوعية أفضل، وسعر أقل.
- الحركة الدولية لرؤوس الأموال، يعني إنتقالها بين دول العالم المختلفة.[1]

[1] روميساء مرواني، **مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2020/2019، ص 34 و35.

المطلب الثاني: مفهوم التصدير

سنطرق إلى تعريف التصدير وأنواعه وأهمية وأهداف التصدير ومضاعف الصادرات.

1-تعريف التصدير:

يعرف التصدير على أنه " قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وإنتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها ".[1]

أن التصدير هو "عبارة عن بيع للمنتجات من دولة لأخرى، وفقا نظام معترف به وقوانين ونظم تدعم الإستيراد من جانب الدول المستهلكة والتصدير من جانب الدول المصدرة".[2]

التصدير هو "بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر قدر من رؤوس الأموال الأجنبية وتفادي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء".[3]

أما بالنسبة للصادرات فعرفت كمايلي:

تعرف الصادرات على أنها "قيمة السلع التي أنتجت داخل البلد وبيعت لمقيمين في الخارج"،[4]

وتعرف الصادرات أيضا بأنها "مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية، وتغيراتها الإيجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي".[5]

مما سبق بمكننا تعريف الصادرات على أنها تلك سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متنقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج.

---

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، Managing Exporting And Strategic Alliances**، الدار الجامعية-الإسكندرية، القاهرة ، 2008، ص 15.

[2] وئام بغياني، **مقال تحفيز التصدير للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، بحوث جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، العدد 13-الجزء الأول/جوان2019، ص 11.

[3] حفايضية يمينة و برقوق صبرينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادي-حالة الجزائر- (خلال الفترة 2004-2017)** ، مذكرة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة 08 ماي 1945، السنة 2018،ص 03.

[4] **الميزان التجاري مؤشر صحة الاقتصاد**، تاريخ التصفح 2024/02/22 (14:44)، عنوان الموقع: الميزان-التجاري-مؤشر-صحة-الاقتصاد/https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/5

[5] كناويه يزيد وخنفر محمد الحافظ، **أثر أسعار البترول على حجم الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(2016/1974)**، مذكرة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، السنة 2019، ص03.

2-أهمية التصدير:

يعتبر التصدير ذا أهمية كبرى في إقتصاديات مختلف الدول، وهو أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة من الزمن اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة، كما أعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة، فأهميته تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، وهناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد إضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير.

والجدير بالذكر أن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الإستهلاك التكنولوجي، وغير ذلك من التغيرات التي تؤدي بدورها إلى إمكانية زيادة ونمو معدل الصادرات من جديد وهذا ما يبين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني، وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن موازين المدفوعات لكثير من الدول النامية، ولهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول.[1]

وتنبع أهمية التصدير بالنسبة للدول النامية من واقع الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مرفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها وبالتالي ضعف قدراتها على الإستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض الدول النامية كسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارج.

لهذا يعد التصدير قرارا مهما يمكن إعتماد عليه لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة ان المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية بالإضافة إلى كل هذا فقد توصلت بعض الدراسات إلى فعالية التصدير في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.

وعلى مستوى المنافسة العالمية، أصبح التصدير يشير إلى مدى إمتياز إقتصاد بلد معين بالمردودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى إن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد على إعتبارات قدرات وخاصة محتوياته التكنولوجية، والمقصود بذلك هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع وتصدير جهاز مثلا يختلف أهميته وقيمة المضافة عن صنع وتصدير آلة.

[1] بن طيرش عطاءالله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة الداكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة 2017، ص 74و75.

ونظرا لكل هذه الأهمية ولغرض تحقيق التنمية الاقتصادية لمختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه.[1]

3- أنواع التصدير:

على العموم يمكن أن ينظر للتصدير من جهة زاويتين:

- **التصدير السلبي:** يعتبر التصدير نشاط سلبيا عندما تبلغ الشركة إلى الخارج دون تخطيط وخبرة حيث تنظر إلى السوق الخارجي كوسيلة للتخلص مما لديها من فائض غير متوقع وبالتالي تمارس نشاط التصدير بالمناسبات فقط.
- **التصدير الإيجابي:** يعني أن الشركة تقرر الإلتزام بالبحث عن فرص التصدير إلى الخارج وتخصص موارد مادية وبشرية في السوق الخارجي كبديل إستراتيجي للعمل في السوق المحلي.[2]

ومن زاوية أخرى يمكن تقسيم نشاط التصدير إلى نوعين:

- **التصدير المباشر:** يحدث هذا النوع من النشاط حينما يقوم المنتج أو المصدر بالبيع مباشرة إلى مستورد ما، أو مشتر يقع خارج السوق المحلي، ويدخل ضمن هذا النوع من التصدير كل من الموزع الأجنبي، والوكيل الأجنبي ومكاتب البيع الخارجية، وشركات التصدير والتجارة المقابلة.

شكل رقم (1-1) طرق التصدير المباشر.

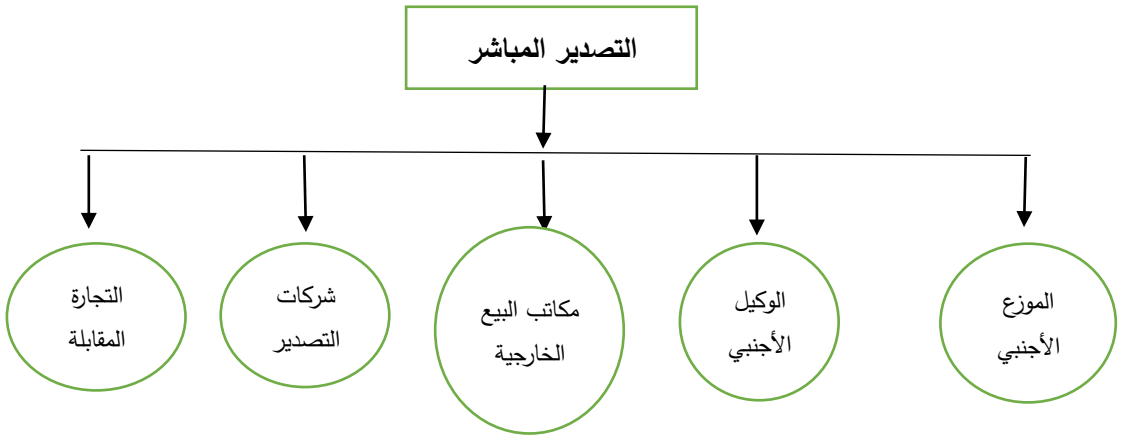

المصدر: حبيب الله بن محمد التركستاني، **التسويق والتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017، ص 146.

- **التصدير غير المباشر:** يقصد بالتصدير غير المباشر قيام الشركات المصدرة التعامل مع إدارة للتصدير في أسواقها المحلية لكي تقوم نيابة عنها بتصدير المنتجات للأسواق الخارجية

[1] حياة بن سماعين، ريان زير، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي-دراسة الجزائر-(2005-2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12(2) جوان 2017، ص 183.

[2] عشي عبد الحميد، **مراحل وإجراءات الإستيراد والتصدير في الجزائر دراسة حالة عملية الإستيراد في مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE**، مذكرة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، السنة 2022، ص 11.

وذلك من خلال مكاتب تجارية أجنبية، أو من خلال شركات دولية، أو شركات إدارة الصادرات أو من خلال شركات التعامل مع الصادرات، أو من خلال شركات التصدير المتكامل[1].

شكل (1-2) طرق التصدير غير المباشر.

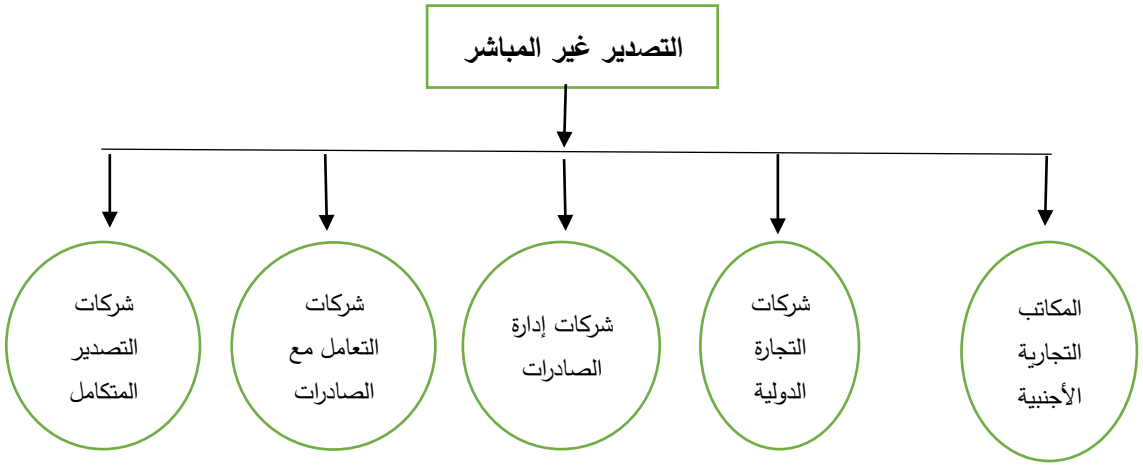

المصدر: حبيب الله بن محمد التركستاني، نفس المرجع السابق، ص 149.

وفيما يلي أوجه المقارنة بين التصدير المباشر والتصدير غير المباشر.

الجدول رقم (1-1) أوجه المقارنة بين الأسلوبين

التصدير المباشر	التصدير غير المباشر
- تعامل المؤسسة مع الأسواق الدولية يكون بطريقة مباشرة دون الحاجة للوسطاء. - تتبناه عندما تكون قد إكتسبت خبرة في التصدير وعند رغبتها في خدمة تلك الأسواق بنفسها. - تتولى لمؤسسة العمليات التسويقية بنفسها. - هذا الأسلوب يحتاج إلى إستخدام وإستثمار حجم معتبر من الأموال، نتيجة تحمل المؤسسة لإقامة المستودعات لتخزين المنتجات قبل توزيعها، والحاجة لإقامة نقاط وشبكات التوزيع...إلخ. - يتميز بدرجة أكبر من المخاطرة، وذلك نتيجة تحمل المؤسسة المصدرة لمخطر	- تعامل المؤسسة مع الأسواق الدولية يكون بطريقة عن طريق الوسطاء. - تتبناه عند المراحل الأولى من تواجدها في الأسواق الدولية. - غالبا ما يتولى الوسطاء العمليات التسويقية. - هذا الأسلوب لا يحتاج إلى إستخدام وإستثمار حجم معتبر من الأموال، نتيجة تحمل الوسيط لإقامة المستودعات لتخزين المنتجات قبل توزيعها، ودون الحاجة لإقامة نقاط وشبكات التوزيع...إلخ. - يتميز بدرجة أقل من المخاطرة، وذلك نتيجة عدم تحمل المؤسسة المصدرة

[1] حبيب الله بن محمد التركستاني، **التسويق والتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017، ص ص 145-146-148-149.

عدم تسديد الزبائن مثلا وتحمل مخاطر التبادل الدولي والقيود الجمركية. - يتطلب الجهد والأموال فيما يخص عملية جمع البيانات حول تغيرات الأسواق المصدر لها، نتيجة تولي المؤسسة للعملية وأخذها بالحسبان كل ما يخص تغيرات تلك الأسواق.	لمخطر عدم تسديد الزبائن مثلا في الوقت الذي يتحمل فيه الوسيط لكل مخاطر التبادل الدولي بمجرد إستلامه لمنتجاتها. - إقتصاد الوقت والجهد والأموال فيما يخص عملية جمع البيانات حول تغيرات الأسواق المصدر لها، نتيجة تولي الوسطاء للعملية وإفادة المؤسسة المصدرة بكل ما هو جديد وجدير بأخذه بالحسبان فيما يخص تلك الأسواق.

المصدر: فضيل فارس، **التسويق الدولي مفاهيم عامة، إستراتيجياته، بيئته وكيفية إختيار الأسواق الدولية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018، ص171.

4-أهداف التصدير:

أ- الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة.
- توزيع جغرافي للمخاطر.
- التكيف مع المنافسة.
- التواجد في السوق الدولية.

ب- الأهداف المرتبطة بالجانب المالي وهي:

- الزيادة في رقم الأعمال.
- رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.
- رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.
- تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

ت- الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

- تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة.
- إستغلال الإمتيازات المتوفرة.
- خفض الكلفة الإنتاجية.

- رفع من جهود البحث والتطوير.[1]

5- مضاعف الصادرات

ويرجع ذلك إلى أن صادرات السلع والخدمات المنتجة محلياً تولد دخلاً للاقتصاد الوطني وبالتالي تعتبر ذات تأثير مضاعف على النشاط الاقتصادي، على غرار الاستثمار والإنفاق العام.

لتفسير هذه الآثار، يتم تحليل العديد من العلاقات في البلدان التي لا توجد فيها علاقات خارجية ويتم تجاهل الإنفاق العام، يتحقق التوازن في هذا البلد تحت شكل علاقة مزدوجة تكتب كمايلي:

$$Y = C + I \dots\dots (1)$$
$$Y = C + S \dots\dots (2)$$

حيث: Y الناتج المحلي الإجمالي، C الإستهلاك النهائي، I الإستثمار، S الإدخار

من المعادلة (1) و (2) نجد أن:

$$S = I \dots\dots (3)$$

وإذا قمنا بفتح إقتصاد هذا البلد على العالم الخارجي تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$Y + M = C + I + X \dots\dots (4)$$

حيث أن: M الواردات ، X الصادرات

وحيث أن $Y = C + S$ تكون المعادلة (4) كمايلي:

$$C + S + M = C + I + X \dots\dots (5)$$

بإختزال C من طرفي المعادلة نحصل على:

$$S + M = I + X \dots\dots (6)$$

ومن المعادلة (6) نخلص أن الصادرات لها نفس أثر الإستثمار فهو يخلف مداخيل للإقتصاد الوطني، كما أن للواردات أثارا مماثلة للإدخار، فهي لا تسهم في خلق مداخيل للإقتصاد الوطني بل تخلق مداخيلا للعالم الخارجي وبتعظيم المعادلة (6) نتحصل على:

$$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X \dots\dots (7)$$

وبقسمة طرفي المعادلة (7) على ΔY نحصل على :

أي $(\Delta S + \Delta M) / \Delta Y = (\Delta I + \Delta X) / \Delta Y$

ثم $\Delta Y = \frac{\Delta I + \Delta X}{S + M} \dots\dots (8)$

حيث أن $(\Delta S/\Delta Y)$ و $(\Delta M/\Delta Y)$ يمثلان الميل الحدي للإدخار و الإستيراد على التوالي:

وبناء عليه تصبح المعادلة (8) كمايلي: $\Delta Y = \frac{\Delta I + \Delta X}{S + M} \dots\dots (9)$

وبغرض عزل أثر الصادرات على الناتج المحلي الخام (PIB) نفترض أن $\Delta I = 0$ لتصبح المعادلة (9) كمايلي: $\Delta Y = \Delta X/S + M \dots\dots (10)$

بمعنى أن: $\Delta Y/\Delta X = 1/S + M \dots\dots (11)$

[1] حشمة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر** – مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة 2013م، ص 51.

وعليه فإن الكسر $M + S/1$ هو مضاعف التجارة الخارجية، ويفيد أن كل زيادة في حجم الصادرات سوف تؤدي إلى زيادة أكبر في حجم PIB) ، ويكون أثر المضاعف كبيرا على الدخل كلما قلت الميولات الحدية للإدخار و للإستيراد ضعيفة[1].

المطلب الثالث: أليات الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات

سنتطرق إلى أليات الدولة من خلال الإجراءات والمؤسسات لترقية الصادرات خارج المحروقات ومبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات.

1- أليات الدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تولي إهتمام كبير بترقية الصادرات خارج المحروقات، من خلال القيام بعدة إجراءات وتحفيزات من شأنها النهوض بهذا القطاع وسوف نوضح ذلك من خلال مايلي:

أ- الإجراءات:

- **تحرير التجارة الخارجية:** لقد أقر قانون المالية التكميلي **1990** منذ تكريس الإحتكار على التجارة الخارجية مبدأ تحريرها، إذا أصبح إستيراد البضائع النهائية لإعادة بيعها مع إعفاءها من إجراءات مراقبة التجارة الخارجية والصرف أمر مسموح به للمتعاملين التجاريين الذين يمارسون أنشطة بيع بالجملة أو وكلاء معتمدين مقيمين بالجزائر، وهذا بفضل قانون النقد والقرض الذي صدر في **14 أفريل 1990** أصبح لأي كيان مدرج في السجل التجاري الجزائري الحق في إستيراد السلع لإعادة بيعها ومستوردو البضائع لهم الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل بالسعر الإسمي وفقا للأنظمة التي أوردها بنك الجزائر في **سبتمبر 1990**، وهذه الأنظمة تهدف في مجملها إلى تمكين المتعاملين الإقتصاديين من إنجاز عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات وذلك عن طريق بنك وسيط معتمد.
- **تخفيض قيمة العملة:** إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية من شأنه أن يعمل على خفض أسعار السلع الموجهة للتصدير مقومة بالعملة الأجنبية ومنه زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فترتفع كمية وحصيلة الصادرات بالعملة المحلية نتيجة لإنخفاض السيولة النقدية، فالدينار الجزائري بدأ يعرف إنخفاضات متتالية وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الإتجاه العام الذي شرع فيه والإتجاه نحو إقتصاد السوق، وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة **1986** أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دور مهم، وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف وأصبحت تشارك في إعداد التشريعات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية من مسؤولية البنك المركزي، ونظرا للصعوبات التي

[1] حياة بن سماعين، ريان زير، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي-دراسة الجزائر-(2005-2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12(2) جوان 2017، ص ص 183 و184.

تواجهها الجزائر في مجال التمويل الخارجي، وأما المنظمات الدولية فقبلت السلطات الجزائرية بتخفيض الدينار.[1]

ب- المؤسسات:

تم إنشاء مجموعة الهيئات التي أسندت إليه مهام تأطير وترقية الصادرات خارج المحروقات، وهي عبارة عن هياكل داعمة ومساندة، وتتمثل هذه المؤسسات في:

- **وزارة التجارة:** هي واحدة من اهم الدوائر الحكومية التي عرفت عدة تغيرات في صلاحياتها، ويحكمها الان مرسوم تنفيذي رقم 94-207 المؤرخ في 16-07-1994 الذي بموجبه يتولى وزير التجارة المهام التالية الموكلة اليه:[2]
  - ينشط ويحفز عبر الهياكل الملائمة بالإتصال مع الدوائر الوزارية والمؤسسات المعنية، بالأعمال

التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.
  - تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج المحلي مع السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
  - اعداد واقتراح استراتيجيات لترقية الصادرات خارج المحروقات.
  - يسهر على وضع وتطوير نظام إتصال وإعلام إحصائي حول المبادلات التجارية الدولية.
  - وقد انشئ اضافة الى ذلك على مستوى الوزارة لجنة دائمة مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات ومتابعتها بموجب القرار رقم 20 المؤرخ في 31-06-1996، مهمتها رفع تقرير شهري الى رئيس الحكومة مع اتخاذ القرارات التي من شأنها ترقية الصادرات خارج المحروقات وتطويرها.
- **الشركة الجزائرية لضمان وتأمين الصادرات(CAGEX):** تأسست الشركة الجزائرية لضمان و تأمين الصادرات بموجب عقد موثق بتاريخ **03 ديسمبر 1996** و تم اعتمادها بموجب المرسوم التنفيذي رقم **96-235** المؤرخ **02 جويلية 1996** المحدد لشروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القروض عند التصدير و كيفياته (الصادر في الجريدة الرسمية العدد **41** المؤرخ في **03 جوان 1996**)وتم تكليف الشركة و تحت رقابة الدولة بتأمين الأخطار التي نصت عليها المادة 04 من الأمر رقم **96-06** المؤرخ في **10 جانفي 1996** المتعلق بتأمين القرض عند التصدير (الصادر في الجريدة الرسمية العدد رقم **03** المؤرخ في **14 جانفي 1996**).

[1] حاج يوسف سارة، تيغرسي الهواري، **دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري**، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 11.
https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/360/16/5/83866

[2] الجريدة الرسمية رقم 85، الصادرة في 22 ديسمبر 2002، ص11.

وبموجب المادة رقم **02** من الأمر **96-06** المؤرخ في **10 جانفي 1996** فإن هذه الشركة تعتبر شركة اقتصادية عمومية و ذات أسهم و ذات طابع تجاري و هي شركة مختصة فقط في تأمين و ضمان القروض التصدير و هي تتولى و وظيفيتين أساسيتين المشار إليهما في الأمر رقم **96-06** المؤرخ في **14 جانفي1996** وهما تغطية المخاطر التجارية الممكنة مقابل إقساط مدفوعة من طرف المصدرين بنسبة كبيرة إلى جانب التأمين ضد المخاطر السياسية و بالتالي يمكن أن المشرع الجزائري قد حدد مسبقا المخاطر المرخص بتأمينها من طرف الشركة رغم وجود مخاطر أخرى ممكنة[1].

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):** انشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03-03-1996 وهي مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري في الشخصية المعنوية، والإستقلالية المالية وموضوعة تحت وصاية وزارة التجارة، وهي تقوم على وجه الأساس بمهمة التمثيل والإستثمار والإدارة والتوسيع الإقتصادي في مستوى الدوائر الإقليمية.[2]

تتمثل مهام الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة فيما يلي:

- تزود السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناء على طلب هذه السلطات بالآراء والمقترحات والتوصيات في المسائل والإنشغالات التي تخص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الصعيد الوطني، قطاعات التجارة والصناعة والخدمات،

-تنظّم التشاور بين منخرطيها و تجمع أرائهم في النصوص التي تعرضها عليها الإدارة قصد دراستها و إبداء رأيها بشأنها،

-تلخص الآراء و التوصيات و الإقتراحات التي تعتمدها غرف التجارة و الصناعة و تلائم برامجها و وسائلها،

-تنجز كل أعمال المصلحة المشتركة في غرف التجارة و الصناعة و تحفزها على القيام بالمبادرات، - تتولى تمثيل أعضاءها لدى السلطات العمومية و تعيين ممثلين لدى هيئات التشاور و الاستشارة الوطنية،

-تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تنميتها و توسعها، لاسيما في مجال الاسواق الخارجية.[3]

---

[1] أحمد بوخاري، حسان شريط، **تأمين وضمان قروض الصادرات كآلية لتغطية مخاطر الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX (2009-2019)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 01، السنة 2022، ص 42.

[2] الجريدة الرسمية رقم 16، الصادرة في 1996، ص 20.

[3] **مهام الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة**، ص 05. (01-03-2024)(22.01)
https://www.caci.dz/ar/R%C3%A9seau%20CCI/Missions/Pages/Missions.aspx
https://www.caci.dz/fr/R%C3%A9seau%20CCI/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%20%D9%85%D8%B9%D8%B2%D8%B2.pdf

- **الشركة الجزائرية للمعارض(SAFEX)** :تعود نشأتها الى 1971 حيث كانت تعرف "بالمكتب الدولي للأسواق الولية والتصدير" المحدث بالأمر رقم 17-16 المؤرخ في 5 اوت 1971 يحمل في سنة 1987 اسم "الديوان الوطني للأسواق و التصدير' ONEFEX' و الذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 87-63 المؤرخ في 03 مارس 1987 و في24-12-1990 وبعد مداولات الجمعية العامة تم تقرير تغيير الإسم الى "الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير" والتي هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري وتتمتع بالإستقلال المالي و الشخصية المعنوية موضوعة تحت رقابة ووصاية وزارة التجارة تشمل مهام SAFEX عدة مجالات، ففي مجال تنمية المبادلات: [1]

-تتكفل بمتابعة عمليات التعويض و المقايضة و بالمساعدة التقنية للمتعاملين المواطنين في مجال التصدير.

-تنظيم الندوات والإجتماعات والملتقيات، وكذا الأيام الدراسية بهدف جمع المعلومات الخبرات و التجارب في توجيه الواردات و تنظيم المعارض.

- برمجة و تنظيم المعارض المتخصص وطنيا و دوليا.

- تقديم يد العون لمتعاملي التجارة الخارجية الجزائريين وهذا بناء على طلبهم في مراحل تحضير ملفات الإستيراد او تفاوض مع المتعاملين الأجانب.

فيما يخص ترقية الصادرات تعمل على رقابة جودة المنتجات الموجهة للتصدير من خلال :

-تطوير الصادرات وهذا بدراسة السوق الإعلام والوثائق الإشهارية.

- تأطير المتعاملين الوطنيين ومساعدتهم في تطوير صادراتهم و ايصالها الى الخارج.

- وضع علامة جيد لتصدير المنتجات و التغليف المطابقين للمقاييس والمعايير المقررة.

- **المركز الوطني لمراقبة النوعية والرزم (CACQE):** يعد مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تحت وصاية وزارة التجارة، أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 89-147 المؤرخ في 08 اوت 1989 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 03-318 المؤرخ 30 سبتمبر 2003.

ومن جملة مهام التي يختص بها هذا المركز هي[2] :

-اجراء كل الدراسات و التحاليل المخبرية التي تسمح بمراقبة نوعية الرزم و مدى ملاءمتها للمحتوى.

- إبرام العقود والإتفاقيات فيما يتعلق بتحقيق هدف المركز مع الهيئات الوطنية و الأجنبية.

- حماية صحة المستهلك بالسهر على إحترام النصوص المنظمة لنوعية المنتجات الموضوعة للإستهلاك.

---

[1] الجريدة الرسمية رقم 10، الصادرة في 04 مارس 1987، ص ص 341-343.

[2] مشري إيناس، كرايمية ندى، **متطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة 2022، ص 50.

– تشجيع استعمال المواد الأولية المحلية في انتاج الرزم ومواد التعبئة والتغليف.

- **الصندوق الخاص بترقية الصادرات(FSPE)** :طبقا للمرسوم رقم 206-96 المؤرخ في جوان 1996 تم انشاء الصندوق الخاص بدعم الصادرات وخصص هذا الصندوق بتقديم اعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية ويمول هذا الصندوق بنسبة % 10 من الضريبة الخاصة لإضافة اضافة الى المساعدات والهيئات التي يحصل عليها من طرف الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة حسب المادة 129 من قانون المالية 1997.[1]
- **الجمعية الوطنية لترقية الصادرات (APEX)** : انشئت الجمعية الوطنية لترقية الصادرات خلال شهر سبتمبر 1999 بالعاصمة من طرف صناعيين و مسيرين متعاملين اقتصاديين اطارات و خبراء متدخلين في المؤسسات الجزائرية المكلفة بتشجيع و ترقية الصادرات السلعية و الخدماتية خارج قطاع المحروقات و قد وضع فرع داخل الجمعية يختص بالعمل و التفكير حول مختلف النشاطات و الفروع كما تحاول الجمعية القيام بانتقال يتعلق بتنظيم المعلومات و التوثيق في مجال التنظيم من اجل الدخول الى بعض الأسواق و بهذا تسعى الجمعية الن تكون اداة تسمح بإعطاء دفع لكل مبادرة للتصدير.
- **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين(ANEXAL)**: تم انشاؤها في 10 جوان 2001 بمقتضى الأمر 90-31 المؤرخ في 24 ديسمبر 1990 وهي جمعية تخدم جميع المصدرين سواء كانو عموميين او خواص، وبعد سنوات تأسيسها اصبحت تضم اليوم حوالي 110 مصدرة من أصل 600 مؤسسة مصدرة وتعمل هذه الجمعية على :
  - جميع المصدرين الجزائريين تحت راية واحدة.
  - حماية المصالح المصدرين المنظمين اليها ماديا ومعنويا.
  - – تحديد الصعوبات الميدانية وتقديم موسع و تشاوري مع السلطات العمومية لتعريف و تنفيذ في اجال معقول وعلاج ملائم من طرف الهيئات المعنية و المؤهلة.

اما على المستوى الوطني تمكنت من :

–جمع المعلومات الإقتصادية بالتنسيق مع الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة CACI و الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX و البنوك و الممثلين التجاريين للسفارات و المركز الوطني للإحصائيات CNIS.

– متابعة ملفات التعويض من الصندوق الخاص لدعم الصادرات لحساب المنظمين.

– المشاركة في ملتقيات و ايام دراسية منظمة من طرف الهيئات العمومية.

اما على المستوى الدولي فقد ضاع صيتها ما بين الدول واصبحت أحسن ممثل للمصدرين الجزائريين .

[1] مشري إيناس، كرايمية ندى، مرجع سابق، ص 52.

- **نادي المصدرين الجزائريين(CEA)** :هو عبارة عن جمعية وطنية ذات طابع غير مالي، أنشئت في 30 ديسمبر 1989 من طرف السلطات العامة والخاصة وذلك عن طريق :[1]

-تبادل المعلومات العلمية و التقنية و العملية.

-الإلتقاء والتشاور مع الأعوان الإقتصاديين.

-مناقشة كل الأسئلة المتعلقة بالتجارة الدولية .

-الدفاع عن المصدرين ومصالحهم.

-التعاون المشترك بين المنظمين الى النادي.

بالإضافة الى ذلك حدد النادي أهدافا في المدة القصيرة والمتوسطة والطويلة تتمثل في :

- وضع تحت تصرف المصدرين القوانين والتنظيمات بالتجارة الخارجية.

- تقديم كل الإقتراحات حول تحسين و تشجيع و تطوير الصادرات الغير محروقاتية للسلطات العامة.

- **المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات:** اسس حسب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 في 12 جوان 2004 من مهامه:[2]

-المساهمة في تحديد أهداف و استراتيجيات تطوير الصادرات.

- المباشرة في تقرير برامج و أعمال تؤدي الى اقتراح كل قياس لتشجيع و تنويع الصادرات خارج المحروقات.

- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية(ألجكس-ALGEX):**

تعد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) مؤسسة عمومية ذات طابع إداري. وقد تأسست عام **2004** بموجب المرسوم التنفيذي رقم **04-174** المؤرخ في **12 جوان 2004م**.

تعتمد وكالتنا سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج الدولي، كما تعمل تلعب دور الوسيط بين مؤسسات الدولة والمصدرين الجزائريين. وتعد الوكالة ألجكس أداة عمومية مفضلة لترقية وتنمية الصادرات خارج المحروقات من أجل دعم المجهودات المبذولة من طرف الشركات وذلك بوضع السياسات والإستراتيجيات العمومية من أجل ترقية وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.[3] (كما سنشرح هذا الوكالة بالتفصيل في الفصل الثاني).

[1] مشري إيناس، كرايمية ندى، مرجع سابق، ص 53.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 04-173، المؤرخ في جوان 2004.

[3] حول الوكالة ألجكس

https://www.algex.dz/ar/2020-10-22-17-03-42/2021-01-21-08-36-32/حول-الوكالة-ألجكس

تاريخ الدخول 2024/02/28 (20:49)

2- مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات

- **النزعة الحمائية:** إتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانيات، بالإضافة إلى فترات الركود العالمي التي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد إتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على أثر نجاح الجات في التخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد ترك أثر واضح منذ منتصف السبعينيات على صادرات الدول النامية. ويرجع الإتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية، فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الإختراعات الحديثة، بل هي منبعها، غير أن وسوف تنتشر هذه الميزة قريبا إلى بلد أو بلدان أخرى قد تكون أقل تقدما، حيث يتم تسهيل تصدير السلعة من خلال توافر عوامل الإنتاج الوفيرة، مما يسمح بإنتاجها وتوزيعها في الخارج في تلك الدول، فتبدأ الدولة صاحبة الإختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الإختراع المر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحماية.
- **معدل التبادل:** وتدهورت معدلات التبادل التجاري الدولي بصورة غير مواتية بالنسبة للبلدان النامية وذلك أساسا لأن أسعار المنتجات الصناعية التي تصدرها البلدان الصناعية إلى البلدان النامية ارتفعت ارتفاعا حادا، في حين انخفضت أسعار السلع الأساسية الدولية، باستثناء النفط. ويعزى إنخفاض النسبي في أسعار المواد الخام إلى تباطؤ الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرزته البلدان الصناعية المتقدمة والذي سمح لها بتخفيض نسبة المواد الخام (المستوردة)المستخدمة في إنتاج المنتجات الصناعية.
- **الدين الخارجي:** لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة إلى الإفتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه ومع زيادة حجم الدين الخارجي، يزداد حجم الدين الخارجي، مما يخلق التزامات وأعباء يجب سدادها بعد فترة من الزمن، وهو ما ينعكس في النهاية على زيادة عجز الحساب الجاري، هذا ويزداد الأمر سواء نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.[1]

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث العدد1، جامعة ورقلة ،2002، ص ص 8 و9.

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي الأن أحد الأهداف والمقاييس الأساسية للتنمية في جميع الإقتصاديات العالمية، خاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية والمتخلفة، حيث يعتبر تحقيق معدلات نمو إقتصادي إيجابية أولوية بالنسبة للحكومات.

المطلب الأول: مفهوم ومحددات وطرق قياس النمو الاقتصادي

سنطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه ومحدداته وطرق قياس النمو الإقتصادي

1-مفهوم النمو الاقتصادي

1-1-تعريف النمو الإقتصادي:

تم تعريف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية للسكان، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها".[1]

كما يعرف النمو الإقتصادي أيضا على أنه: " نتاج الموقف الوضعي، وأنه يعود لمفهوم ضيق، كمي وقابل للقياس، متصل بالتغيرات عبر الوقت في حجم الناتج الوطني أو الدخل الوطني في شكله الإجمالي أو الفردي. ومع ذلك أن هناك عوامل إقتصادية وغير إقتصادية تكمن وراء هذه التغيرات، إلا أنها في ذاتها تظل مفهوما ذا طبيعة إقتصادية صافية. فالنمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية وموقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات والتنظيم والثقافة. بإختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي.[2]

وعرف أيضا بأنه "الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في إقتصاد ما"[3].

عرفه إدوارد شابيرو (Edward Shapiro) بأنه المتغير الكمي الذي يقيس التغيرات الكمية للطاقات الإنتاجية المتاحة في الاقتصاد فكلما زاد إستغلال هذه الطاقات زادت كمية السلع والخدمات التي تلبي إحتياجات المجتمع، ويتم حسابه على أساس الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للمجتمع.[4]

---

[1] طوير آمال، علاوي صفية، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصر، العدد(02) /2020، الأغواط الجزائر،2020، ص 39.

[2] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، شهادة الماجستير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010، ص 04.

[3] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الإستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 36.

[4] مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، **الحوكمة والنمو الاقتصادي دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 84.

ومما سبق يمكن تعريف للنمو الاقتصادي كالأتي: النمو الاقتصادي هو زيادة مستدامة في إنتاجية الاقتصاد مع مرور الوقت، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وخلق فرص عمل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وللمعدل النمو الاقتصادي له 03 حالات:

1 –معدل نمو ثابت: أي نمو منتظم عبر الزمن

2 –معدل نمو متزايد: أي يزداد عبر الزمن

3 –معدل نمو متناقص: أي يتناقص عبر الزمن[1]

الشكل (1-3) أشكال النمو عبر الزمن

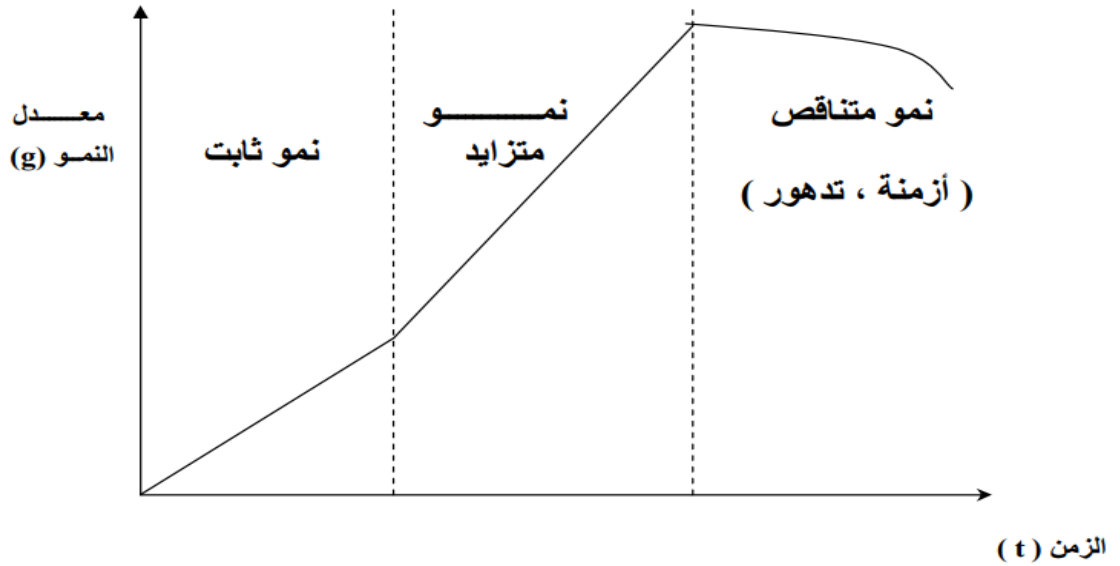

المصدر: وعيل ميلود، **نفس المرجع السابق**، ص09.

1-2- أنواع النمو الإقتصادي:

يمكن التمييز بين نوعان للنمو الاقتصادي

1-2-1-النمو الشامل:

وهي زيادة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية بعد إزالة آثار التضخم)، حتى لو لم ينعكس ذلك في زيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بمعنى آخر، يتميز هذا النوع بنمو الدخل الذي يعادل معدل النمو السكاني، أي أن دخل الفرد ثابت.

[1] وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية. – دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**–، أطروحة الداكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة 2014/2013، ص09.

-1-2-2- النمو الكثيف:

ويتحقق ذلك من خلال زيادة عدد السلع والخدمات المتاحة للأفراد. وبالتالي فإن الأفراد يمثلون نصف إجمالي عدد السلع والخدمات المتاحة لهم. وإذا تجاوز معدل نمو ناتج البلد من السلع والخدمات معدل نمو عدد سكانه العاملين، فإن معدل نمو عدد سكانه سيتجاوز معدل نمو عدد سكانه العاملين. وهذا بدوره يعني ارتفاع مستوى معيشة الأفراد. إذا تجاوز عدد السكان في بلد ما معدل الإنتاج، فهذا يعني انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا بدوره يعني أن الوضع الاقتصادي في هذا البلد يزداد سوءًا.[1]

-2-محددات النمو الاقتصادي

هناك عديد من العوامل التي تلعب دور مهم في تحديد النمو الاقتصادي، ونذكر بعض العوامل فيما يلي:

-2-1-كمية ونوعية الموارد البشرية:

نستطيع إستخدام دخل الفرد الحقيقي لقياس النمو الإقتصادي مع العلم أن:

معدل الدخل الحقيقي للفرد = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي / عدد السكان

من المعادلة نستنتج أنه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في عدد السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر وبالتالي تحقق أكبر زيادة للمعدل النمو الاقتصادي. أما إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير.[2]

-2-2-كمية ونوعية الموارد الطبيعية: هي ما يمكن إستغلاله من المعطيات التي زودتنا بها الطبيعة كالتربة وما في باطن المياه والأرض والغابات وغيرها، مع الآخذ بعين الإعتبار النوعية والكمية لهذه الموارد.[3]

-2-3-تراكم رأس المال: على المجتمع التضحية بجزء من الإستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل طرق المواصلات، المدارس، الجامعات، الجسور وغيرها. أي أن تراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الإدخار، الذي يمثل تضحية بالإستهلاك من أجل زيادة الإستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لتراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر على الإستثمار وهي:

-توقع الأرباح

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الإستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 37.

[2] بناي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية** –، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، السنة 2009/2008، ص 08.

[3] مرابطي فدوى، **أثر تقلبات أسعار الصرف والصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر حلال الفترة (1980-2017)**، شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد كمي، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، السنة 2019/2018، ص 05.

-السياسات الحكومية اتجاه الإستثمار ويشمل الإستثمار بنوعيه المادي والبشري، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها والبشري يتمثل في التدريب، التأهيل، التعليم والصحة.[1]

-2-4-معدل التقدم التقني: يعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة الإختراعات والإبتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.[2]

-2-5-البيئة الاقتصادية: إن وجود بيئة إقتصادية مناسبة تؤدي حتما إلى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة.

ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي سلس ومرن لا يعمل على إعاقة عمليات الإستثمار والتوسع في هذا الإستثمار، ووجود نظام سياسي نستقر يعمل على حفز التقدم والنمو الاقتصادي.[3]

في العادة يتناول الإقتصاديون العلاقة التي تربط بين عناصر السابقة وفقا لدالة الإنتاج الإجمالي، ولنا نصيغ جبريا هذه الدالة على النحو التالي: [4]

$$Q = A.f(K, L, R)$$

حيث:

- Q يمثل الإنتاج،
- K يمثل الخدمات الإنتاجية لرأس المال،
- L يمثل عناصر العمالة،
- R يمثل عناصر الموارد الطبيعية،
- A يمثل مستوى التكنولوجيا في الاقتصاد،
- f يمثل دالة الإنتاج.

-3-طرق قياس النمو الاقتصادي

يهتم فرع من فروع علم الاقتصاد والمتمثل في المحاسبة الوطنية بحساب النشاط الاقتصادي، من بين أهم الحسابات الوطنية الناتج المحلي الإجمالي، يستخدم المحاسب الوطني 03 طرق معروفة لتقديره فيما يلي:

[1] بناي فتيحة، **نفس المرجع السابق**، ص 09.

[2] بناي فتيحة، **نفس المرجع السابق**، ص 09.

[3] مرابطي فدوى، **نفس المرجع السابق**، ص 06.

[4] علي مكيد، عماد معوشي، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، جامعة المدية، ص 118. الرابط (تاريخ دخول 2024/03/21) (15.23) https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7842

- **طريقة الإنتاج:** يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة، لذلك هناك مقاربان لهذه طريقة هما:[1]

- **طريقة الإنتاج النهائي:** نقوم بجمع قيم السلع والخدمات النهائية أي الخدمات والسلع التي تستهلك بشكل مباشر ولا تحول إلى سلع أو خدمات أخرى، بالعلاقة التالية:

$$GDP = Pi \times Qi$$

- **طريقة القيمة المضافة:** يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي عن طريق جمع قيم المضافة المولدة في مختلف الأنشطة الاقتصادية، تتمثل القيمة المضافة في قيمة المنتوج النهائي مطروحا منها قيمة السلع والخدمات التي تدخل في إنتاجه، بالعلاقة التالية:

$$GDP = \sum VAi$$

حيث أن: القيمة المضافة= قيمة الإنتاج النهائي–قيمة الإنتاج الوسيط.

- **طريقة الدخل:** يمثل الدخل الوطني مجموعة عوائد عوامل الإنتاج التي تساهم في العملية الإنتاجية (الأرض والعمل والتنظيم ورأس المال) خلال فترة زمنية معينة (عموما سنة)، وبذلك تتمثل طريقة الدخل في جمع الدخول التي تولدت من الناتج وعليه قيمة الناتج الوطني تتجلى في صورة أرباح، فوائد، ريوع وأجور.

في العلاقة التالي: [2]

الدخل الوطني = مجموع عوائد عوامل الإنتاج.

$$RN(GDP) = \sum W + \sum \mathrm{I} + \sum \mathrm{P} + \sum \mathrm{R}$$

W يمثل الأجر وهو عائد العمل،

I يمثل الفائدة وهو عائد رأس المال.

P يمثل الربح وهو عائد التنظيم.

R يمثل الربع وهو عائد الأرض.

[1] زين الدين حماشي، **مطبوعة في الاقتصاد الكلي**، جامعة سطيف 1، الجزائر، السنة 2022/2021، ص 16 و17.

[2] أوكيل حميدة، **محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج–البويرة–، الجزائر، السنة 2017/2016، ص 24.

الشكل رقم (1-4) يمثل إجمالي الدخل المحلي

إجمالي الدخل المحلي =

صافي الدخل المحلي ←←←←←← أجور ومرتبات + أرباح وفوائد + إيجارات وريع + دخول أخرى

+ ضرائب غير مباشرة

+ اهتلاك رأس المال

- إعانات إنتاجية

المصدر: سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر** –، رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010، ص. 82-85.

- **طريقة الإنفاق:**

تتم هذه الطريقة بجمع المبالغ المنفقة وعلى أساس مستخدمها النهائي سواء كان ذلك إستهلاك خاص من قبل أفراد أو عام من قبل الحكومة. أو إنفاقا إستثماريا من قبل القطاع التجاري. أو صافي إنفاق القطاع الأجنبي عن طريق الصادرات والواردات. فلو رمزنا للإستهلاك الخاص بالرمز C والإستثمار بالرمز I والإنفاق الحكومي بالرمز G والصادرات بالرمز X والواردات بالرمز M وإلى الناتج المحلي الإجمالي بالرمز GDP [1]

نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل المجموع الكلي لإنفاق القطاعات الأربعة، كما في الصيغة التالية.

$$GDP = C + I + G + X - M$$

ويمكن تلخيص الطرق في الجدول التالي:

جدول رقم(1-2): نظام الحسابات الوطنية

الإنتاج	الدخل	الإنفاق
القيمة المضافة من:	تعويضات العاملين.	الإستهلاك الخاص.
الزراعة.	+ فائض عمليات المؤسسات (بما في ذلك	+ إستهلاك الحكومة العامة.
الصناعة.	الإهتلاك).	+ إجمالي الإستثمار.
الخدمات.		+ صادرات السلع والخدمات غير
= إجمالي الناتج المحلي.	= إجمالي الناتج المحلي.	المرتيطة بعوامل الإنتاج.
+ الضرائب – الإعانات على المنتجات	+ الضرائب – الإعانات على المنتجات	– واردات السلع والخدمات غير المرتيطة

[1] سحنون فاروق، نفس المرجع السابق، ص. 82-85

= إجمالي الناتج المحلي (بأسعار السوق) – الإهتلاك. = صافي الناتج المحلي (بأسعار السوق).	= إجمالي الناتج المحلي (بأسعار السوق) + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج. = إجمالي الدخل الوطني بأسعار السوق	بعوامل الإنتاج. = إجمالي الناتج المحلي (بأسعار السوق) + صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج. = إجمالي الدخل الوطني بأسعار السوق + صافي التحويلات الجارية. = إجمالي الدخل الوطني المتاح بأسعار السوق. – الإهتلاك. = صافي الدخل الوطني المتاح (بأسعار السوق)

المصدر: سحنون فاروق، **نفس المرجع السابق**، ص. 82-85

المطلب الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

سنتطرق إلى نظريات ونماذج النمو الإقتصادي

1-نظريات النمو الاقتصادي

ان معظم الكتب المتعلقة بالنظرية الإقتصادية، تاريخ الفكر الإقتصادي وتاريخ الوقائع الإقتصادية، ترجع أصول النمو إلى أول ثورة صناعية في عام .1776 من خلال رؤية متفائلة آدم سميث) (فضائل تقسيم العمل) (، ثم ظهر موضوع النمو مرة اخرى في القرن التاسع عشر في اعمال مالتوس وريكاردو وماركس. ومع ذلك، سيكون من الضروري الإنتظار حتى القرن العشرين والخمسينات من نفس القرن حني ظهرت نماذج ناجحة حقا لنظرية النمو، النماذج بعد كينيز (هارود دومار) والكلاسيكية الجديدة (سولو) الذين قدموا نقاشا حقيقيا حول مسألة النمو المتوازن. ثم عرف النمو منذ سنوات السبعينات والثمانينات طفرة جديدة يقودها أصحاب نظريات التنظيم والنمو الداخلي.[1]

1-1-النظرية الكلاسيكية:

وتتلخص مبادئ هذه النظرية في أفكار آدم سميث ومالتوس وريكاردو وماركس وستيوارت ميل.

- **آدم سميث (Adam smith 1790-1723):**

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا. عندما يكون هناك قدر معين من تراكم رأس المال وأسواق كافية، سيحدث تقسيم العمل والتخصص، مما يؤدي إلى زيادة الدخل، ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الإدخار والإستثمار. ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل. وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار

[1] مرابطي فدوى، **مرجع سبق ذكره**، ص 07.

الجديدة لإنتاج تتراكم السلع كرأس المال، وهو ما أصبح ممكنا بفضل التقسيم المسبق للعمل والتخصص وأيضا يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل. [1]

- **دافيد ريكاردو (David ricardo 1772- 1823):**

أن الأرض هي أساس النمو الاقتصادي وأن الزراعة هي أهم نشاط إقتصادي ومصدر رزق الشعب وإهتم بمبدأ التعاون في الغلة في القطاع الزراعي وأعتقد أن الإنسان قادر على تعويض التعاون في الغلة حيث قسم المجموع إلى 03 فئات

الرأسماليون هم الذين يلعبون دورا مهما في النمو الاقتصادي

العمال هو أدوات عملية الإنتاج

ملاك الأراضي

فقسم الدخل إلى 03 فئات

- أرباح الرأسماليون
- أجور العمال
- إيجارات ملاك الأرض

كما أعطى أسبابا للركود أي النمو الصفري، فالركود ليس سببه القطاع الصناعي بل القطاع الزراعي حيث أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية مستغلا ضعف أداء القطاع الزراعي وعدم المساواة في نوعية الأراضي ويؤدي النمو الاقتصادي المتزايد إلى ارتفاع إيجارات الأراضي ما يؤدي إلى إنخفاض رأس المال واليد العاملة كما أكد على العوامل غير الاقتصادية في عملية النمو مثل العوامل الفكرية والثقافية وحرية التجارة وإنخفاض أسعار المواد الغذائية مما يساعد على تقسيم العمل.[2]

- **جون ستيوارت ميل:**

يرى جون ستيوارت ميل أن النمو الاقتصادي هو دالة الأرض والعمل ورأس المال بحيث العمل والأرض عاملان ملازمان للإنتاج أما رأس المال هو تراكم ناتج لعمل سابق ويعتمد معدل تراكم رأس المال على الربح المكتسب من التوظيف المنتج للعمل والربح المكتسب من التوظيف عبر المنتج للعمل ويعتمد على الربح على مدى التوظيف الإنتاجي للعمل، و من سمات هذه النظرية التحكم في النمو السكاني ومعدل التراكم الرأسمالي حيث يرى أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومعدل الربح يرى أن الميل غير المحدود يتمثل أن معدل الربح يتراجع لنتيجة تناقص الغلة.[3]

---

[1] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

[2] عبد الحليم محمود شاهين، **التطور التاريخي بنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط، جامعة الإسكندرية، العدد 2021/73، ص 07.

[3] سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع، ص 14.

- **روبرت مالتس (Malthus Robert 1766-1834):**

اشتهر مالتوس بنظريته المعروفة باسم النظرية المالتوسية للسكان. ولتلخيص نظريته، فإن عدد السكان ينمو بمعدل هندسي كل ربع قرن، في حين أن إنتاج الغذاء، في أفضل الأحوال، ينمو بمعدل حسابي مستمر خلال نفس الفترة، مما يؤدي إلى نقص الغذاء وانخفاض مستويات المعيشة، ومن ثم يغرق الاقتصاد في حالة من الركود. حالة أخرى من الركود. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل، ويعتبر مالتوس أحد أهم الاقتصاديين الذين درسوا الطلب الفعال ودوره في النمو، وبما أن الاستثمار الصناعي يشكل عاملاً مهماً في تحقيق النمو الاقتصادي، فقد تم تجنب التوسع في تراكم رأس المال. تراجع قاتل في القطاع الزراعي، بينما بشكل عام، كانت الأرباح هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الكلاسيكيات.[1]

- **كارل ماركس (Karl Marx):**

بالنسبة لكارل ماركس فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والإضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد. حسب ماركس تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الربح بموجب قانون فائض القيمة (الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل)، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للإنخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الإحتياطي للعمال إلى الإختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن يحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى إنتشار البطالة، ويعجز العمال عن إستهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الإضطربات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.[2]

1-2-نظرية شومبيتر (Schumpeter):

بين شومبيتر أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول تأخذ هذه القفزات شكل دورات إقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة قد ركز شومبيتر في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو الإبتكارات والمنظم في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الإدخار ومن ثم الإستثمار.[3]

وقد ميز شومبيتر بين نوعين من الإستثمار هما: [4]

---

[1] د عبد الحليم محمود شاهين، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[2] كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 36،37.

[3] مرابطي فدوى، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

[4] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، السنة 2007، ص 70.

الأول الإستثمار التابع: والذي يعتبر دالة لحجم النشاط الاقتصادي، فالإستثمار التابع يتحدد بالفائدة والربح وحجم رأس مال القائم.

الثاني الإستثمار التلقائي: يتحدد بعوامل مستقلة عن النشاط الاقتصادي.

لقد واجهت نظرية شومبيتر عدة انتقادات لعل أهمها :

-عدم وملاءمتها لجميع النظم الاقتصادية كالنظم السائدة في البلدان النامية مثلا والتي لا تتوفر على الأعداد الكافية من المنظمين الضروريين لعملية النمو الإقتصادي.

2-نماذج النمو الإقتصادي

ظهرت العديد من النظريات الحديثة نذكر من أهمها:

2-1-نموذج هارود-دومار (Harrod-Domar):

الإفتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال (K) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، وأن معدل النمو في الناتج $(\Delta Y/Y)$ يعتمد على الميل الحدي للإدخار $(Marginal\ Propensity\ to\ Save\ MPS)$ ورمزها $(\Delta S/\Delta Y)$ وكذلك معامل رأس المال/الناتج$(Capital\ Output\ Ratio)$ ورمزها(K/Y)، بإفتراض تساوي الميل الحدي للإدخار مع الميل المتوسط للإدخار أي: [1]

$$\frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} = s$$

حيث أن (s) هو معدل الإدخار.

وفي حالة التوازن فإن الإدخار يساوي الإستثمار أي $(S = I)$

وبذلك فإن: $i = I/Y$

حيث (i) هو معدل الإستثمار. وأن الإستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في خزين رأس المال أي أن:

$$(I = \Delta K)$$

والمعامل الحدي لرأس لمال/الناتج (Incremental Capital Output Ratio) يساوي (k) أي أن:

$$\frac{\Delta K}{\Delta Y} = k = \frac{1}{\Delta Y}$$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على: $\Delta Y = \frac{1}{K}$

وبقسمة طرفي المعادلة على (Y) نحصل على:$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{1/Y}{K}$

وعليه فإن معدل النمو في الناتج يساوي معدل الإستثمار (أو معدل الإختبار) مقسوما على المعامل الحدي لرأس المال/الناتج.

ويمكن إعادة صياغة المعادلة بالشكل التالي: $g = \frac{s}{k}$

[1] مدحت القريشي، **نفس المرجع**، ص ص 75،76.

حيث أن (g) =تمثل معدل نمو الناتج و (s) = معدل الإدخار و(k) المعامل الحدي لرأس المال/الناتج

ومن المعادلة السابقة فإن معدل الإدخار يساوي ضرب بين (k)و (g)، إذا كان على النمو أن يكون مستقرا. ومن هنا فإن معدل النمو يمكن أن يزداد أما عن طريق إنخفاض معامل رأس المال/الناتج أو ارتفاع نسبة الإدخار في الدخل القومي، أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال.[1]

كانت عديد من الإنتقادات لهذا النموذج منها: –أن النموذج لم يهتم بإحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة، – أن فرضية المساواة فيما بني معامل رأس المال الناتج (K/Y) والمعامل الحدي لرأس المال الناتج $(\Delta K/\Delta Y)$ غير واقعية، وخصوصاً اذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

2-2-نموذج سولو (Solow): [2]

يقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج (هارود–دومار) عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي (عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو التقدم التكنولوجي إلى معادلة النمو الاقتصادي. وخلافا للإفتراضات التي إشتمل عليها نموذج هارود–دومار، مثل إفتراض ثبات معاملات الدالة ()، وإفتراض ثبات الغلة بالنسبة للنطاق نجد أن نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص الغلة أو (العوائد) بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، كما يفترض ثبات الغلة المشتركة للعنصرين معا. وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل، مع الأخذ في الإعتبار أن سولو وغيره من القائمين بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي، يفترضون أن التقدم التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الآخرى. ويقوم نموذج سولو للنمو الاقتصادي على الفرضيات التالية:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج والتي تميزه عن نموذج هارود دومار هو إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج، خاصة العمل ورأس العمل، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\frac{K}{L}$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن، وآخذ كدالة لذلك دالة " كوب دوغلاس " ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K, L) = K^{\alpha}L^{1-\alpha}$$

- الاقتصاد ينكون من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج مركب واحد.
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه.
- الإستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي: $S = (1 - c)Y = sY$ وعليه $Y = cY$
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما السكان بالمعدل (n) فإن عرض العمل (L) هو الآخر ينمو بنفس المعدل (n) ونكتب حينئذ: $(\frac{dlogL}{dt} = \frac{dl/L}{dt} = \frac{L}{dt} = n)$

[1] مدحت القريشي، **نفس المرجع**، ص ص 75،76.

[2] مرابطي فدوى، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 11-13.

- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال.
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن عوائد رأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي.

- من بين المسائل التي تأخذ على هذا النموذج مسألة تناقص معدل النمو في المدى الطويل وهذا الأخير ناتج عن فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية التي إعتمد عليها سولو في بناء نموذجه والتي آخذها من أفكار الكلاسيكيين، بالإضافة إلى إعتباره التقدم الفني في نموذجه كمتغير خارجي، وهذه المشاكل التحليلية التي أفرزها سولو حول بعض الإقتصاديين الإستفادة منها في بناء نماذج أخرى أكثرا تطورا وأكثر فائدة تحليلية، وهي ما تعارق على تسميتها فيما بعد بنماذج النمو الداخلي.

2-3-نظرية النمو الداخلي (نظرية النمو الجديدة):

بالإعتماد على النظرية التقليدية فإنه ليس للإقتصاديات أي إن الخاصية المتأصلة المتمثلة في أن النمو يحدث ويستمر لفترة طويلة، بحيث أنه في غياب الصدمات الخارجية أو التغيرات التكنولوجية، ستتحرك جميع الاقتصادات نحو النمو الصفري، تجعل النظرية الكلاسيكية الجديدة غير قادرة على تقديم تفسير مقبول لفجوات الدخل. لقد حدث النمو الاقتصادي تاريخياً بشكل مختلف في العديد من البلدان حول العالم. وعلى الرغم من استخدام تقنيات مماثلة، فإن أدائها الاقتصادي يختلف.[1]

هذا القصور يوفر إطار نظري لبروز نظرية النمو الاقتصادي، كما أن الدافع الأساسي في نظرية النمو الجديدة هو تفسير الإختلافات الحاصلة في معدلات النمو بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، ويفترض نموذج نظرية النمو الجديد أن وجود المدخرات الخارجية يصاحبه تكوين رأس المال البشري التي تمنع الناتج الحدي لرأس المال من الإنخفاض. ويتعزز موقف النظرية الجديدة إذا وجدنا بأن التعليم وكذلك البحث والتطوير يمنعان إنتاجية رأس المال الحدية من الإنخفاض مما ينتج عنه إختلاف حقيقي فيما بين أداء إقتصاديات البلدان المختلفة.

إن البناءات السابقة لمدرسة النمو الداخلي تفترض إن معدل الإدخار والإستثمار ونمو السكان والتكنولوجيا وكل العوامل التي تؤثر على إنتاجية العمل متساوية فيما بين بلدان العالم.[2]

وقد تم بناء العديد من النماذج الكمية للنمو الاقتصادي بالإعتماد على أفكار ومبادئ نظرية النمو الداخلي ومن أهم هذه النماذج نموذج بول رومار (Paul Romer) الذي ركز على أهمية البحث والتطوير،

[1] كبداني سيد أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 52.

[2] وعيل ميلود، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

نموذج لوكاس (Lucas) الذي ركز على رأس المال البشري في بناء نموذجه في حين ركز نموذج بارو (Barro) على النفقات الحكومية والبنية التحتية.[1]

الشكل رقم (1-5): عوامل النمو في نظرية النمو الداخلي

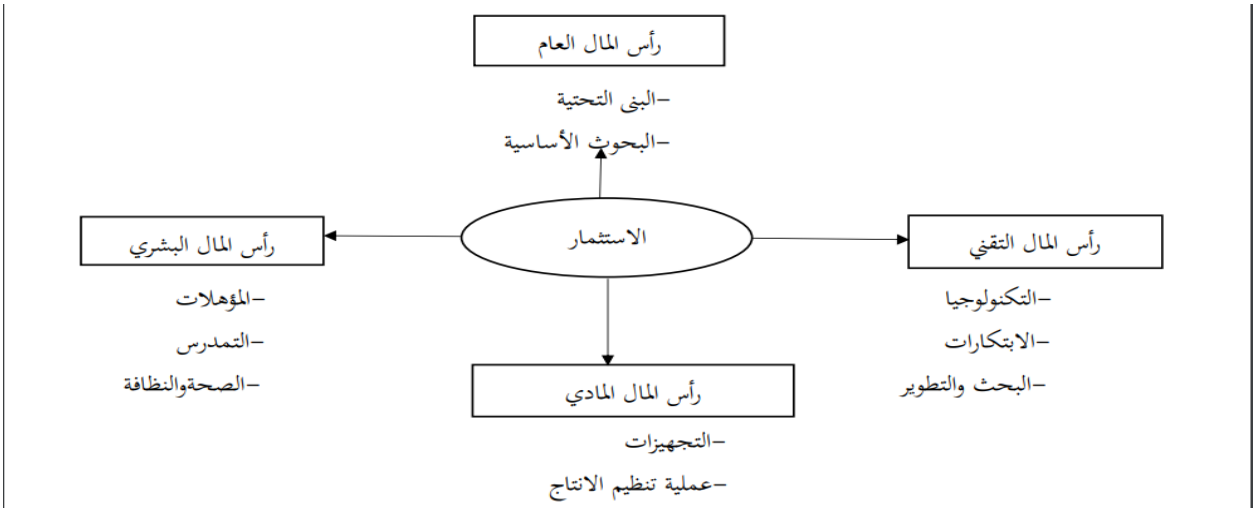

المصدر: مرابطي فدوى، مرجع سبق ذكره، ص 13.

المطلب الثالث: علاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

إن اقل ما يقال عن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي أن الصادرات محرك للنمو الاقتصادي، وهذا ما أشار **إليه دنيس روبرت سوان** (soine robort Dnis) في مقال نشرها عام 1940، وبعده حاول **نوركسيه** (Nourqosie) أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محركا لنمو الاقتصادي في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأظهرت العديد من الدراسات أن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمال، ويثبت أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع وأن زيادة الصادرات تؤدي إلى نمو سريع في الإقتصاد. (ين هارون عبد الرزاق، ص8) وتكمن أهمية الصادرات في التزامها بتحقيق أهداف التنمية ومدى تأثير العلاقة الوثيقة بينهما على أهداف التنمية.

ومن الأثار الإيجابية المحتملة للصادرات على النمو الإقتصادي ما يلي:

- إن التنمية تتطلب توسعا في إقامة المشروعات اللازمة لتحقيقها، وهذا يتطلب قدرا من رؤوس الأموال والتي لا يمكن أن تتوفر إلا من خلال حصيلة الصادرات.
- إن ارتفاع حجم الصادرات يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإتساع حجم المؤسسات مما يرافقه زيادة في فرص العمل وإرتفاع الأجر، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة للفرد وإتساع خطوات التنمية.

[1] طهير نور الهدى، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول الأوبك بإستخدام بيانات بانل (2000-2017)**، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، السنة 2019/2018، ص 51.

- يساهم نشاط التصدير في الرفع من القدرة الإدخارية للإقتصاد، وهذا يترتب عليه زيادة الفائض الاقتصادي المتاح لتمويل الإستثمارات التنموية، حيث يصبح التوسع في الصادرات محققا لأهداف التنمية المرغوب فيها.
- إن نمو الصناعات التصديرية يؤدي إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة المؤهلة والماهرة، مما يحفز الاقتصاد المحلي على توفير راس المال البشري القادر على شغل تلك المناصب.[1]
- تساهم الصادرات في نقل التكنولوجيا والمعرفة من الأسواق الخارجية إلى الاقتصاد المحلي، مما يعزز الإنتاجية والإبتكار والتطور التكنولوجي، وهي تعتبر بمثابة العوامل الرئيسية للنمو.
- تواجه الشركات المصدرة منافسة دولية أكبر، وهذا ما يلزمها على تحسين جودة منتجاتها وكفاءتها لتلبية معايير الأسواق الخارجية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا على تنافسية الاقتصاد الوطني ككل ويحفز النمو.
- تساهم الصادرات في تنويع مصادر الدخل للإقتصاد وتقليل الإعتماد على قطاع واحد مثل النفط، مما يزيد من مرونة الاقتصاد، وتولد لديه القدرة على الصمود أمام الصدمات الخارجية.
- إن التوسع في الأسواق التصديرية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، الأمر الذي يسمح بتحقيق وفورات الحجم الكبير وخفض التكاليف، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية وزيادة كفاءة الإنتاجية للشركات المحلية في الأسواق المحلية والعالمية.
- تساهم الصادرات في توليد تدفقات من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تحسين في ميزان المدفوعات وتقليل العجز التجاري، ومنه زيادة الإحتياطيات النقدية والقدرة على إستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للإستثمار والنمو.

[1] مروى مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة 2000–2020**–، أطروحة الداكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة 2023، ص 99.

خلاصة:

حاولنا في هذا الفصل توفير خلفية نظرية حول الصادرات والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما. حيث قدمنا في المبحث الأول بعض الأساسيات حول الصادرات بدءا بنظرة شاملة عن التجارة الخارجية وأهميتها الاقتصادية التي تكمن في نقل تكنولوجية المعلومات التي تعزز التنمية، مرورا بالمفاهيم العامة المتعلقة بالصادرات التي هي السلع والخدمات التي يتم إنتاجها داخل دولة ما للاستهلاك الداخلي أو يتم إنتاجها داخل دولة ما وبيعها إلى دول أخرى. والتي هدفت تقليل الاعتماد على الواردات من خلال زيادة الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وتقليل التعرض لتقلبات الأسعار العالمية ونقص السلع والخدمات من خلال الاعتماد على الإنتاج المحلي وذكر بعض إجراءات وأليات إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات.

بعد معالجة موضوع التجارة والصادرات في المبحث الأول قمنا بدراسة النمو الاقتصادي في المبحث الثاني الذي يشير لزيادة الدخل القومي، لأن معدل نمو البلاد مختلف إلى عوامل متعددة أهمها رأس المال المادي، البشري، التقدم التقني، الإستثمار، التعليم والبنية التحتية وذكر بعض نظريات ونماذج للنمو الإقتصادي.

الفصل الثاني:

واقع الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد:

عانى الاقتصاد الجزائري من عدد من المشاكل الاقتصادية التي أعاقت تطوره، خاصة في فترة الثمانينات والتسعينيات تصبح عائقا أمام التنمية الاقتصادية الوطنية وحتى الاجتماعية. ولعل أبرز هذه القضايا هو تراجع معدلات النمو وتفاقم التضخم والديون الخارجية، مما دفع الحكومة الجزائرية إلى إعتماد استراتيجية إصلاح اقتصادي شاملة ويهدف إلى تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني.

تحاول الحكومة الجزائرية إيجاد مكان لمنتجاتها في السوق الدولية، أو على الأقل إدخال المنتجات الجزائرية من خلال تنمية الصادرات، ولهذا السبب تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

من هنا سنتناول الفصل الثاني مبحثين

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

تسعى الدولة الجزائرية جاهدة للحصول على مكانة في الأسواق الدولية لمنتجاتها، أو على الأقل التعريف بالمنتجات الجزائرية بتنمية صادراتها ولهذا أنشئت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية.

وعليه في هذا الجزء سنقدم هذه المؤسسة وأهم هياكلها وكذا سنحاول إبراز الوظيفة الأساسية التي تقوم بها بعرض مختلف مهامها.

المطلب الأول: نشأة الوكالة

من خلال هذا المبحث سنحاول تقديم نبذة تاريخية عن نشأة الوكالة وأهم المحطات التاريخية منذ كانت عبارة عن ديوان وطني لترقية التجارة الخارجية إلى أن توسعت إلى ما يعرف اليوم بالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وكذا أسباب ودوافع إنشائها.

1-نبذة تاريخية عن نشأة الوكالة

تم إنشاء الوكالة سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327، وهذا في إطار التوجيهات المقررة من طرف السلطات العمومية فتم تأسيس الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية وهو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالإستقلالية المالية وتخضع لوصاية الوزير المكلف بالتجارة الخارجية، وهذا قصد إعطاء دفع جديد للتجارة وإيصال المنتج المحلي إلى الأسواق الخارجية.[1]

توسيعا لمجالات العمل وإتماما للدور الذي يقوم به الديوان وكذلك للتغلب على العراقيل وتجاوزها تم تحويل الديوان إلى الوكالة الوطنية لرقية التجارة الخارجية إستنادا لقرار وزير التجارة وتطبيقا للمادة 19-20 من الأمر 03-04.[2]

وقد تم الإنشاء الفعلي للوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهي خاضعة لوصاية الوزير المكلف بالتجارة، تهدف بالأساس لتحرير وإنعاش التجارة الخارجية، وكذا تطوير المنتج المحلي والتعريف به دوليا وتسويقه، وإنشاء مكاتب التمثيل والتوسع التجاري بالخارج.[3]

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1996/58، المرسوم التنفيذي رقم 96-327، مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1417 الموافق أول أكتوبر 1996، يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، ص 10.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43-2003، أمر رقم 03-04 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو 2003، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها، المادة 19-20، ص 35.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2004/39، المرسوم التنفيذي رقم 174/04، مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق 12 يونيو سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، ص 4و5.

2-البطاقة التعريفية للوكالة

الجدول رقم (2-1): معلومات تقديمية عن الوكالة

الإسم	الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية –ALGEX–
رمز الوكالة	حيث يعبر عن: - الكرة الأرضية ترمز للتعاملات مع دول العالم. - اللون الأزرق: يرمز إلى حركة التبادلات التجارية. - E ملون بالأخضر و النقطة تحت ج باللون الأحمر: يرمزان للعلم الوطني.
شعار الوكالة	" Exportation offrez vous de nouveaux horizons notre concours accroit vos performances " " أيها المصدرون، إمنحوا أنفسكم أفاقا جديدة، خدمتنا تنمي كفاءاتكم ".
مقر الوكالة	الطريق الوطني رقم 05 الديار الخمس –المحمدية –الجزائر.
الهاتف	213/023.83.87.89
الموقع الإلكتروني	/https://www.algex.dz
الإيمايل	info@algex.dz
المجلة الشهرية	La forme du commerce extérieur

المصدر: قمت بإعداد الجدول حسب المعلومات والوثائق المقدمة لنا من طرف الوكالة

3-أسباب نشأة الوكالة

تتمثل أسباب نشأة الوكالة وإختصاصها في هذا المجال فيما يلي:

- إفراط الإعتماد على تصدير المحروقات، وإعتبار إيراداته غير مضمونه كون المحروقات ثروة زائلة،
- الضغوطات الخارجية المالية والركود الاقتصادي، دفع إلى ترقية الصادرات كإستراتيجية لتسديد الديون الخارجية،
- جلب مداخيل إضافية من العملة الصعبة،
- إيجاد مكانة للجزائر في العالم المعاصر، الذي أصبح يمثل مجتمع واحد بفضل التقدم التكنولوجي.

المطلب الثاني: أهداف الوكالة ومهامها

سنتطرق إلى مختلف الأهداف التي ترمي الوكالة لتحقيقها وكذا المهام الموكلة إلى الوكالة من خلال:

1-أهداف الوكالة

وتتمثل جملة الأهداف التي تسعى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية لتحقيقها في:

- التوسع في الصادرات ذات الإستعمال الواسع كالأدوية.
- تقديم منتجات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية.
- تكوين مشاريع شراكة مع شركات أجنبية.
- تحقيق الأمن التصدير للمصدرين.
- الاهتمام بالبحوث العلمية بالإعتماد على دراسات مراكز البحوث الأجنبية.
- زيادة وتقوية المؤسسات في السوق الوطنية.
- التهيئة لدخول وإقتحام الأسواق العالمية من خلال إجراء دراسات مستقبلية خاصة بالتجارة الخارجية والإستعانة بذوي الخبرة.
- تحديد حجم الصادرات من المنتجات الجزائرية.
- توسيع حجم الإستثمارات الخارجية وترقيتها.
- المساهمة في إنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق تغطية حاجياته، فالوكالة أصبحت ترافق وتحث على إستراتيجيات مختلفة في مجال ترقية الصادرات.

2-مهام الوكالة

للوكالة جملة من المهام تسهر على تنفيذها وتتمثل في:

- المشاركة في تحديد إستيراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعينة.
- تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
- تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسة إستشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.
- إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
- وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
- وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
- وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.
- متابعة المتعاملين الإقتصاديين الوطنيين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والعروض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.

- مساعدة المتعاملين على تطوير أعمال الإتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.
- إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز التي تمنح لأحسن المصدرين.[1]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تقديم الهيكل التنظيمي للوكالة من حيث تنظيم مرفقا بمخطط، وكذا تقديم هيكلها من حيث المهام المكلفة بها كل مديرية من مديرياتها الفرعية على مستوى أقسامها.

1-من حيث التنظيم

تضم مصالح الوكالة سبع(7) مديريات عامة، تتفرع هذه الأخيرة بدورها إلى أربعة وعشرون(24) مديرية فرعية، تخضع كلها إلى سلطة المدير العام للوكالة وتحت مسؤولية المديرين ونوابهم، ويحدد التنظيم الداخلي بموجب قرار مشترك الوزير المكلف بالتجارة الخارجية والمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.[2]

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2003/43، مرجع سابق الذكر / المادة 6 ص 05. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 2004/39، مرجع سبق ذكره، المادة 20، ص 35 – بتصرف.

[2] الجريدة الرسمية العدد 2004/39، مرجع سبق ذكره، المادة 20، ص 06.

الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي للوكالة

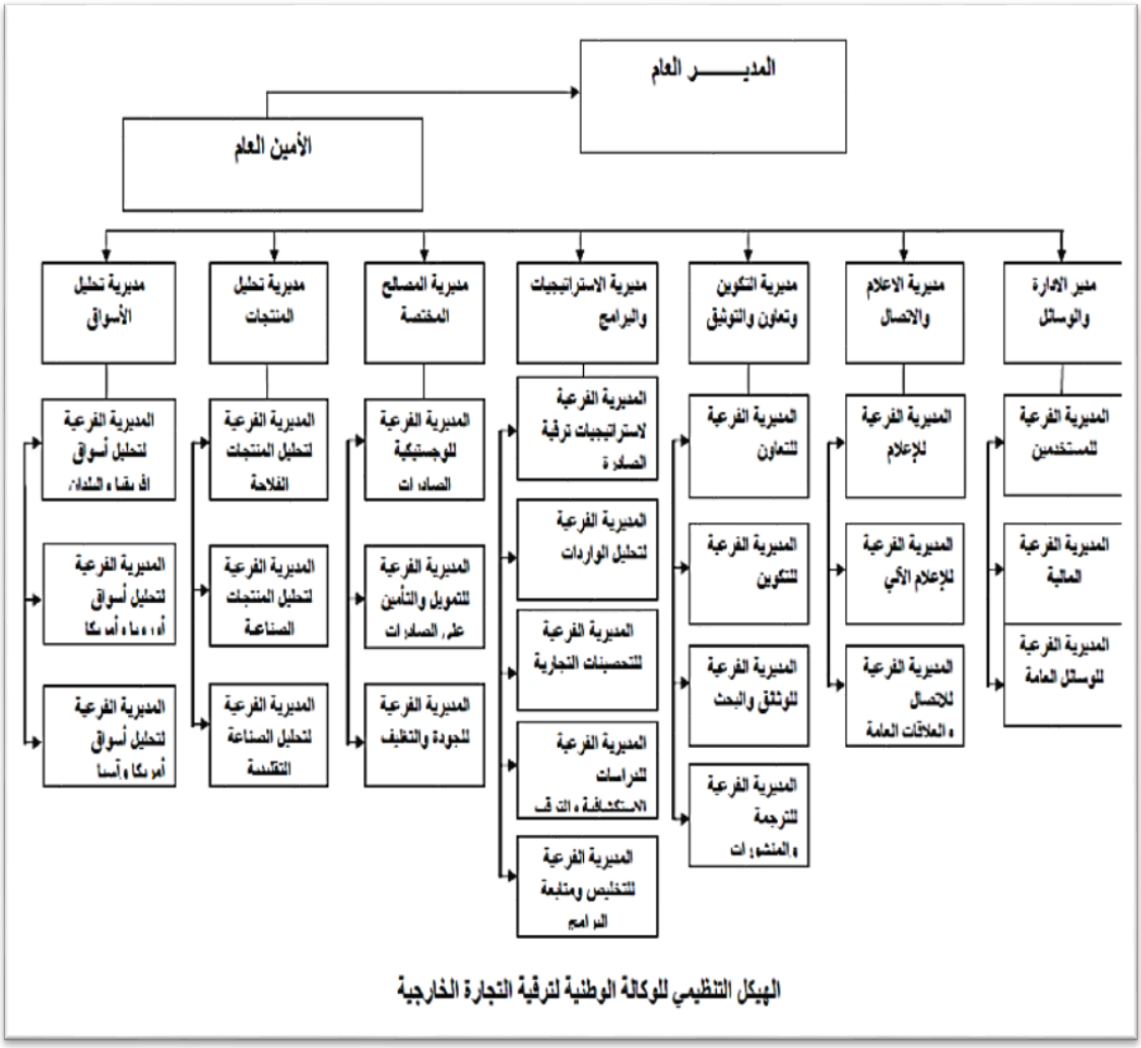

الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية

المصدر: المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيميها وتسيرها

2-من حيث المهام

2-1-مهام المدير العام للوكالة: يقوم بتسيير شؤون الدولة وذلك ب:

- إعداد مشروع ميزانية الوكالة وعرضه على مجلس التوجيه وتحضير أشغاله.
- تسيير ميزانية الوكالة ضمن الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المعمول به.
- ممارسة السلطة السلمية على جميع مستخدمي الوكالة.
- إبرام الصفقات والإتفاقيات المتعلقة بمهام الوكالة.
- إعداد مشروع النظام الداخلي للوكالة وعرضه على مجلس التوجيه.
- السعي لتحقيق الأهداف الموكلة للوكالة وتنفيذ مداولات بمجلس التوجيه.
- تعيين وإنهاء المهام في وظائف الوكالة التي تتقرر بطرق أخرى للتعيين.

- تمثيل الوكالة أمام القضاء.[1]

2-2-الأمين العام: يتولى مهمة مساعدة المدير العام في تسيير نشاطات ومصالح الوكالة كما يتكفل بكل المهام المفوضة له من طرف المدير العام للوكالة.

2-3-مجلس التوجيه: يقوم بما يلي:

- المصادقة على البرنامج العام للوكالة.
- تنفيذ محاور تطوير الوكالة في إطار إستراتيجية تحفيز الصادرات.
- مشاريع ميزانية الوكالة وحساباتها السنوية.
- تقارير النشاطات الدورية للوكالة وإحصاءاتها.
- تحديد الأهداف السنوية الموكلة لمكاتب التمثيل والتوسع التجاري للوكالة بالخارج وتقييمها.
- مشاريع العقارات إنتقاء نقل ملكيتها ومبادلاتها.
- تخصيص الهيئات والوصايات.

2-4-المديريات العامة: وتتمثل في سبعة (7) مديرية، تختلف مهامها من مديرية إلى أخرى وهي:

أ – مديرية تحليل السوق: وتتمثل مهامها في:[2]

- تحليل السياسات التجارية المستهدفة.
- إنشاء قاعدة بيانات متعلقة بالأسواق الخارجية لا سيما فيما يخص الفرص المتاحة أمام المنتجات الجزائرية.
- إعلام ومساعدة المتعاملين حول الجوانب التي تتعلق بتطوير الأسواق الخارجية.

تضم هذه المديرية ثلاث (03) مديريات الفرعية وهي:

- ❖ المديرية الفرعية لتحليل أسواق إفريقيا والبلدان العربية.
- ❖ المديرية الفرعية لتحليل أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية.
- ❖ المديرية الفرعية لتحليل أسواق أمريكا اللاتينية وآسيا.

حيث تتمثل مهام هذه المديريات الفرعية في:

- ✓ ملاحظة وتحليل أسواق البلدان المستهدفة.
- ✓ جمع وإستغلال المعلومات الاقتصادية والتجارية والقانونية المتعلقة بالأسواق الخارجية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2004/39، مرجع سابق، المادة 16، ص 06.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2005/83، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 30 يوليو 2005، يتضمن تنظيم الوكالة الوطنية للترقية التجارة الخارجية ألجكس، المادة 03، ص ص 24-25.

ب – مديرية تحليل المنتجات: وتتمثل مهامها في:[1]

- ✓ تحديد قدرات التصدير للمؤسسات القادرة على المساهمة في ترقية الصادرات وضمان ضبط دوريا بصفة منتظمة.
- ✓ إختيار المنتجات القابلة أن تدمج ضمن سياسات ترقية منتجات التصدير.
- ✓ تطوير إستراتيجيات (منتج السوق) والعمل على تقديم الإستشارة للمتعاملين حول الفرص المتاحة لهم.

تضم بدورها ثلاث (03) مديريات فرعية وهي:

- ❖ المديرية الفرعية لتحليل المنتجات الزراعية.
- ❖ المديرية الفرعية لتحليل المنتجات الصناعية.
- ❖ المديرية الفرعية لتحليل المنتجات التقليدية السياحية والخدمات.

وتتمثل مهام هذه المديريات الفرعية في:

- ✓ إقتراح أشكال دعم المنتجات الزراعية، الغذائية والصيد البحري.
- ✓ إنتهاء المنتجات الصناعية وسلع التجهيز القابلة للإدماج ضمن سياسة ترقية الصادرات.
- ✓ إقتراح أشكال دعم المنتجات الصناعية التقليدية، السياحية والخدمات القابلة للتصدير.

جـ – مديرية المصالح المختصة: وتتمثل مهامها في:[2]

- ✓ إقتراح التدابير الهادفة لرفع تنافسية المنتجات الوطنية بتحسين شروط الدعم اللوجستيكي عند التصدير فيما يخص الجوانب المتعلقة بالتوعية والتغليف.
- ✓ إقتراح كل التدابير الهادفة إلى تحسين شروط تحويل وتأمين المنتجات المصدرة.
- ✓ تنصيب شبكة الأخطار عن العوائق المعترضة للصادرات، وإقتراح التدابير الملائمة لحلها في الآجال المناسبة.

تضم ثلاث (03) مديرية الفرعية وهي:

- ❖ المديرية الفرعية للوجستيك التصدير.
- ❖ المديرية الفرعية لسياسات التمويل والتأمين على الصادرات.
- ❖ المديرية الفرعية للجودة، التغليف والمواصفات.

وتتمثل مهام هذه المديريات الفرعية في:

- ✓ السهر على تنصيب شبكة الأخطار عن مختلف العوائق المعترضة للصادرات.
- ✓ تقييم أنظمة تمويل الصادرات وتأمينها.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2005/83، المرجع السابق، المادة 04، ص 25.

[2] نفس المرجع، المادة 05، ص 26.

- ✓ إقتراح المبادرات الهادفة إلى ترقية النوعية داخل المؤسسة.

د – مديرية الإستراتيجيات والبرامج: وتتمثل مهامها في:

- ✓ تحليل السياسات والإستراتيجيات المتعلقة بمجال التجارة الدولية ومتابعة تطوراتها.
- ✓ إنجاز الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية قصد تحسين تنافسية منتجات التصدير.
- ✓ تحليل الواردات على المستوى الكلي في شكل مجموعات، دول فروع شركات ومنتجات وإقتراح التدابير الهادفة إلى ترشيدها.
- ✓ المساهمة في تنمية القدرات والخبرات الوطنية في مجال التحصين التجاري.
- ✓ تحضير الملفات التي تطرأ على المجلس الوطني الإستشاري لترقية الصادرات ومتابعة تنفيذيها.

تضم خمس (05) مديريات فرعية وهي:[1]

- ❖ المديرية الفرعية لإستراتيجيات ترقية الصادرات.
- ❖ المديرية الفرعية لتحليل الواردات.
- ❖ المديرية الفرعية للتحصينات التجارية.
- ❖ المديرية الفرعية للدراسات الإستكشافية والترقب الاقتصادي.
- ❖ المديرية الفرعية للتخليص ومتابعة البرامج.

وأهم مهام هذه المديريات الفرعية هي:

- ✓ ترقية إطار تشاور المصدرين وذلك لتقييم ومتابعة الصعوبات المحتملة.
- ✓ الشروع في تحليل الواردات وتقييم كل الإقتراحات بهدف ترشيدها.
- ✓ مساعدة المتعاملين في ميدان التحصينات التجارية.
- ✓ المبادرة بكل الدراسات الإستكشافية المتعلقة بمجال التجارة الدولية.
- ✓ ضمان متابعة برامج ترقية الصادرات التجارية.

هـ –مديرية التكوين التعاون والوثائق: ومن مهامها:[2]

- ✓ تحديد الحاجات من التكوين ودراسة الطرق ووسائل تغطية نشاطات التكوين وترقيتها وضمان متابعتها.
- ✓ تحضير كل الوثائق اللازمة للقاءات ثنائية.
- ✓ ربط وتطوير علاقات متميزة مع الهيئات الخارجية المماثلة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2005/83، المرجع السابق، المادة 06، ص 27.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2005/83، المرجع السابق، المادة 07، ص 28.

- ✓ تحديد الوثائق الضرورية للوكالة والمؤسسات والهيئات المعينة في مجال التجارة الخارجية والحصول عليها ومعالجتها.
- ✓ ضمان ترجمة الوثائق الضرورية لنشاط الوكالة.

وتضم أربعة (04) مديريات هي:

- ❖ المديرية الفرعية للتعاون.
- ❖ المديرية الفرعية للتكوين.
- ❖ المديرية الفرعية للترجمة والمنشورات.
- ❖ المديرية الفرعية للوثائق والبحث الوثائقي.

ويتمثل دورها في:

- ✓ ترقية علاقة التعاون مع المؤسسات الدولية.
- ✓ إقتراح نشاطات التكوين لإنجازها من طرف المؤسسات والهيئات الوطنية والأجنبية.
- ✓ التكفل بكل طلبات البحث الوثائقي المتعلق بالتجارة الخارجية.

و – مديرية الإعلام والإتصال: وتتمثل مهامها في:

- ✓ المبادرة بإعداد نظام إعلامي بالتجارة الخارجية، بإقتراحه والمشاركة في وضعه وتحديد الأهداف والتنظيم الخاص به.
- ✓ تسطير القواعد والإجراءات المنظمة للشبكة الوطنية للإعلام التي تتعلق بالتجارة الخارجية وإعدادها وإقتراحها.
- ✓ ترقية مشاريع التعاون الثنائي في مجال الإعلام والإتصال مع الهيئات الداخلية والخارجية المماثلة.
- ✓ تنظيم وتنشيط إتصال فعال، ومنتظم تجاه المتعاملين وتقييم آثاره.
- ✓ إنشاء مركز إستقبال وإعلام المتعاملين والسهر على حسن سيره.

وتضم ثلاث (03) مديريات فرعية وتتمثل في:[1]

- ❖ المديرية الفرعية للإعلام.
- ❖ المديرية الفرعية للإعلام الآلي.
- ❖ المديرية الفرعية للإتصال والعلاقات العامة.

ويتمثل دورها في:

- ✓ تطوير منظومة المعلومات حول التجارة الخارجية.
- ✓ تطوير شبكة المعلومات الخاصة بالوكالة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2005/83، المرجع السابق، المادة 08، ص 29.

- ✓ تشجيع إنتاج ونشر الإعلام الخاص بالتجارة الخارجية.

ز- مديرية الإدارة والوسائل: وتتمثل مهامها في:

- ✓ المشاركة في تقييم حاجات الوكالة من الموارد البشرية.
- ✓ ضمان توظيف المستخدمين.
- ✓ تنظيم ومتابعة سير المسابقات والإمتحانات وتحسين مستوى مستخدمي الوكالة.
- ✓ إعداد ميزانيات التسيير والتجهيز وتنفيذها.
- ✓ معالجة كل عمليات الميزانية المالية المحاسبية المتعلقة بتسيير الوكالة وتنفيذها.
- ✓ تقييم الحاجات وتسيير الموارد المادية والتجهيزات.
- ✓ تسيير الأملاك العقارية والمنقولات، حمايتها وأمنها.
- ✓ السهر على التنظيم المادي للتظاهرات والتنقلات المهنية.
- ✓ معالجة المنازعات الإدارية والقضائية.

تضم ثلاث (03) مديريات فرعية:[1]

- ❖ المديرية الفرعية للمستخدمين.
- ❖ المديرية الفرعية للمالية.
- ❖ المديرية الفرعية للوسائل العامة.

ويتمثل دورها في:

- ✓ ضبط بصورة منتظمة كل الوثائق المتعلقة بتسيير الوكالة.
- ✓ تسيير العلاقات المالية الإستثنائية الموضوعة تحت تصرف الوكالة.
- ✓ ضمان تنفيذ مخطط الرقابة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2005/83، المرجع السابق، المادة 09، ص 29.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي

سيتم في هذا المبحث تناول كل من تطور الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف الرسمي والناتج الداخلي الخام في الجزائر ما بين الفترة 1990 و2022.

المطلب الأول: تحليل تطور الصادرات خارج المحروقات

سنطرق إلى تحليل الصادرات الجزائر من المحروقات وخارجها وأيضا المجموعة السلعية للصادرات خارج المحروقات وأهم زبائن للجزائر.

1- دراسة صادرات الجزائر من المحروقات وخارجها

من المعروف بأن جل مداخيل الجزائر من التجارة الخارجية تعتمد كليا على قطاع المحروقات وشبه غياب قطاع خارج المحروقات ومن خلال الجدول الآتي سنحاول معرفة تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بالمقارنة مع الصادرات من المحروقات إنطلاقا من المعطيات المسجلة خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2022.

جدول رقم (2-2): يوضح قيم ونسب الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات في الفترة (1990-2022) /الوحدة: مليون دينار الجزائري دج

السنة	الصادرات الجزائر	Exp total %	الصادرات القطاع المحروقات	Exp hydro %	الصادرات خارج المحروقات	export hors hydrocarbure %
1990	129593	100%	119685	**92.35%**	9908	**7.65%**
1991	246532	100%	226777	**91.99%**	19755	**8.01%**
1992	266290	100%	235756	**88.53%**	30534	**11.47%**
1993	252299	100%	225096	**89.22%**	27203	**10.78%**
1994	342567	100%	311362	**90.89%**	31205	**9.11%**
1995	533047	100%	472764	**88.69%**	60283	**11.31%**
1996	781688	100%	690750	**88.37%**	90938	**11.63%**
1997	835488	100%	766019	**91.69%**	69469	**8.31%**
1998	652257	100%	569580	**87.32%**	82677	**12.68%**
1999	911556	100%	811172	**88.99%**	100384	**11.01%**
2000	1734751	100%	1611000	**92.87%**	123751	**7.13%**
2001	1550898	100%	1433012	**92.40%**	117886	**7.60%**
2002	1605789.6	100%	1445000	**89.99%**	160789.6	**10.01%**
2003	2008951	100%	1848003	**91.99%**	160948	**8.01%**
2004	2462920	100%	2277743	**92.48%**	185177	**7.52%**

2005	3569649	100%	3472920	**97.29%**	96729	**2.71%**
2006	4149707	100%	3882482	**93.56%**	267225	**6.44%**
2007	4400856	100%	4296125	**97.62%**	104731	**2.38%**
2008	5298034	100%	4975857	**93.92%**	322177	**6.08%**
2009	3525855	100%	3225622	**91.48%**	300233	**8.52%**
2010	4610103	100%	4220106	**91.54%**	389997	**8.46%**
2011	5658617	100%	5223837	**92.32%**	434780	**7.68%**
2012	5979810	100%	5527736	**92.44%**	452074	**7.56%**
2013	5528757	100%	5077588	**91.84%**	451169	**8.16%**
2014	5252596	100%	4709622	**89.66%**	542974	**10.34%**
2015	3909789	100%	3339435	**85.41%**	570354	**14.59%**
2016	3655740	100%	3080035	**84.25%**	575705	**15.75%**
2017	4272105	100%	3714144	**86.94%**	557961	**13.06%**
2018	5273975	100%	4548111	**86.24%**	725864	**13.76%**
2019	4656499	100%	3839053	**82.45%**	817446	**17.55%**
2020	3227889	100%	2560473	**79.32%**	667416	**20.68%**
2021	5902760	100%	4792476	**81.19%**	1110284	**18.81%**
2022	9834000	100%	8413600	**85.56%**	1420400	**14.44%**

من إعداد الطالب إعتماد على بيانات المركز الديوان الوطني لإحصائيات (ONS) الذي مقره ساحة الشهداء، الجزائر العاصمة.

الشكل رقم (2-2): المنحنى البياني يوضح قيم الصادرات من المحروقات وخارج المحروقات في الفترة (1990-2022) / الوحدة: مليون دينار الجزائري دج

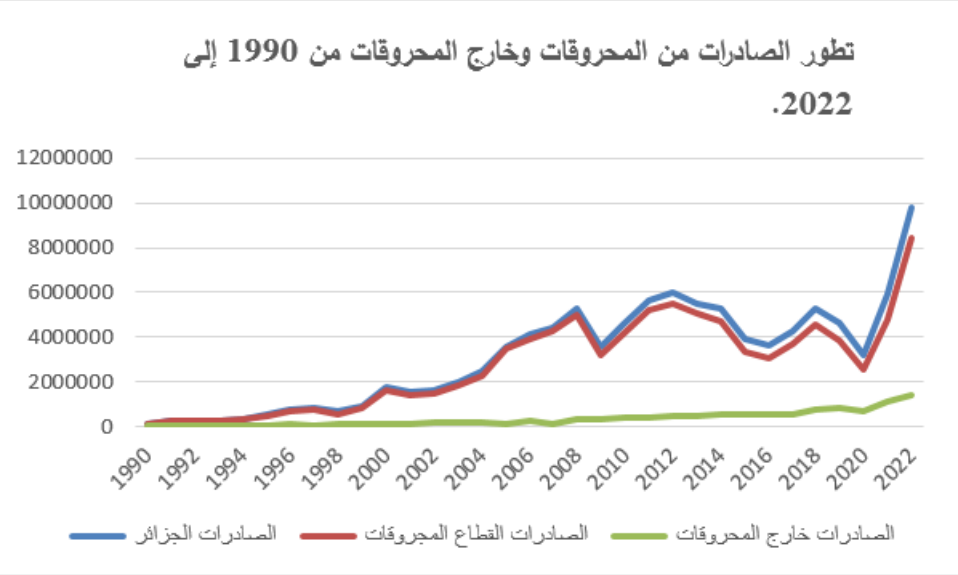

من إعداد الطالب بإعتماد على بيانات الجدول رقم (2-1) وبإستخدام البرمجية (Excel)

من خلال الجداول نلاحظ الهيمنة الكلية للصادرات من القطاع المحروقات إذ تستحوذ حصة الأسد من مجموع الصادرات الكلية. فهي تفوق **79%** من إجمالي الصادرات وقد بلغت أعلى قيمة لها سنة **2007** بمعدل **97.62%** في حين تبقى نسبة المشاركة للصادرات الغير طاقوية جد مهمشة وضعيفة مقارنة مع نظيرتها إذا لم تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال **20.68% فقط.** وقد عرفت نسبتها إنخفاضا ملحوظا في السنوات الأخيرة حتى وصلت سنة **2007** إلى نسبة شبه منعدمة ومتدنية قدرت ب **2.38%** وهناك عديد من الأحداث أثرت على الصادرات الدولة منها **أزمة الكساد العالمية سبتمبر 2008** وأيضا **أزمة كورونا العالمية** التي توقف كل شيء في عام **2020** حتى أواخر 2021 لكي عاد العالم إلى حياته اليومية وبعد أزمة صحية أصبحت ترتفع الصادرات بشكل خفيف وهي بذلك تلعب دورا فعالا في الميزان التجاري ولإقتصاد الوطني ككل.

- وأيضا نلاحظ أن الجزائر مختصة بشكل رئيسي في تصدير وإنتاج المحروقات بأنواعها وبذلك يعتبر هذا الأخير الممول الأساسي لنفقات التنمية في الجزائر لما يوفره من ريع نفطي معتبر.
- هذه التبعية للمحروقات التي أدت الجزائر إلى الاهتمام بشكل خاص بالصادرات خارج المحروقات والتوجه نحو تشجيع القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة، إذ أنه هناك الكثير من الموارد المالية والإستثمارات والمشاريع توجه إلى هذا القطاع.

2- تطور الصادرات خارج المحروقات حسب المجموعة السلعية (2005-2022)

الجدول رقم (2-3): يبين تطور بنية الصادرات خارج المحروقات حسب المجموعة السلعية للفترة (2005-2022) / الوحدة: دولار أمريكي

Gu / Year	2005	2006	2007	2008	2009
Gu1	63,286,051.92	67,463,649.97	93,319,158.91	123,253,928.77	112,831,730.17
Pourcentage	6.99%	5.92%	7.01%	6.37%	10.59%
Gu3 et 4	137,412,402.05	197,916,379.41	157,114,922.59	339,691,662.90	169,534,807.19
Pourcentage	15.19%	17.37%	11.80%	17.55%	15.91%
Gu5	655,326,908.31	785,878,338.62	1,001,652,208.01	1,363,420,513.70	690,536,784.48
Pourcentage	72.43%	68.98%	75.20%	70.44%	64.81%
Gu6	594,832.68	954,566.67	559,650.95	1,229,170.30	268,083.97
Pourcentage	0.07%	0.08%	0.04%	0.06%	0.03%
Gu7	33,447,416.95	39,860,084.72	49,975,097.61	75,288,327.89	43,170,830.89
Pourcentage	3.70%	3.50%	3.75%	3.89%	4.05%
Gu8 et 9	14,757,972.32	47,154,705.45	29,412,086.59	32,815,122.74	49,167,466.02
Pourcentage	1.63%	4.14%	2.21%	1.70%	4.61%
Total	904,825,584.24	1,071,764,075.87	1,238,713,966.76	1,812,444,798.53	952,677,973.55

Gu / Year	2013	2012	2011	2010
Gu1	402,163,485.38	315,152,111.56	355,284,203.38	315,689,794.66
Pourcentage	19.96%	15.28%	17.22%	20.67%
Gu3 et 4	110,183,762.95	168,125,016.55	161,166,995.67	94,176,245.42
Pourcentage	5.47%	8.15%	7.81%	6.17%
Gu5	1,456,010,292.73	1,526,615,222.05	1,495,223,417.40	1,056,526,380.31

Pourcentage	72.28%	74.04%	72.47%	69.17%
Gu6	388,884.28	1,187,165.47	352,307.23	793,065.20
Pourcentage	0.02%	0.06%	0.02%	0.05%
Gu7	29,049,173.99	32,419,673.13	35,860,318.67	30,164,653.25
Pourcentage	1.44%	1.57%	1.74%	1.97%
Gu8 et 9	16,735,869.01	18,517,925.32	15,306,914.57	30,187,417.66
Pourcentage	0.83%	0.90%	0.74%	1.98%
Total	1,612,367,983.97	1,746,865,003.51	1,707,909,954.53	1,211,847,762.85

Gu / Year	2017	2016	2015	2014
Gu1	351,378,932.46	327,466,576.35	234,833,544.73	323,433,087.86
Pourcentage	18.21%	18.13%	11.93%	12.69%
Gu3 et 4	75,955,207.88	85,947,508.87	107,126,952.67	111,478,565.00
Pourcentage	3.94%	4.76%	5.44%	4.37%
Gu5	1,403,077,608.14	1,319,740,776.40	1,595,496,471.92	2,084,380,979.73
Pourcentage	72.71%	73.08%	81.04%	81.78%
Gu6	757,809.14	56,624.94	511,700.05	1,647,645.83
Pourcentage	0.04%	0.00%	0.03%	0.06%
Gu7	68,436,315.60	54,183,230.38	19,322,905.39	17,235,234.98
Pourcentage	3.55%	3.00%	0.98%	0.68%
Gu8 et 9	29,961,086.88	18,584,105.05	11,456,105.31	10,511,148.12
Pourcentage	1.55%	1.03%	0.58%	0.41%
Total	1,578,188,028.64	1,478,512,246.64	1,733,914,136.34	2,225,253,574.66

Gu / Year	2021	2020	2019	2018
Gu1	556,209,030.23	445,122,109.76	412,265,230.95	377,864,030.48
Pourcentage	11.02%	19.74%	15.96%	12.92%
Gu3 et 4	186,799,363.85	73,607,084.37	103,619,116.57	101,337,682.91
Pourcentage	3.70%	3.26%	4.01%	3.47%
Gu5	4,051,519,076.66	1,606,480,168.61	1,940,457,750.01	2,319,893,385.10
Pourcentage	80.24%	71.23%	75.10%	79.33%
Gu6	982,011.36	1,408,071.86	2,130,587.74	1,786,750.31
Pourcentage	0.02%	0.06%	0.08%	0.06%
Gu7	190,788,127.68	86,417,108.76	72,919,569.00	71,636,503.99
Pourcentage	3.78%	3.83%	2.82%	2.45%
Gu8 et 9	62,945,252.02	42,233,145.68	52,531,582.56	51,754,486.79
Pourcentage	1.25%	1.87%	2.03%	1.77%
Total	4,493,033,832.58	1,810,145,580.28	2,171,658,606.89	2,546,408,810.10

Gu / Year	2022
Gu1	270,128,801.65
Pourcentage	4.09%
Gu3 et 4	264,085,763.15
Pourcentage	4.00%
Gu5	5,878,256,858.52
Pourcentage	88.94%
Gu6	1,787,789.76
Pourcentage	0.03%
Gu7	83,527,915.97

Pourcentage	1.26%
Gu8 et 9	111,696,170.25
Pourcentage	1.69%
Total	6,339,354,498.64

المصدر: من إعداد الطالب إعتماد على معطيات مقدمة من طرف المديرية العامة للجمارك مقرها الجزائر العاصمة

الشكل رقم (2-3):منحنى البياني يبين تطور بنية الصادرات خارج المحروقات حسب المجموعة السلعية للفترة (2005-2022) / الوحدة: دولار أمريكي

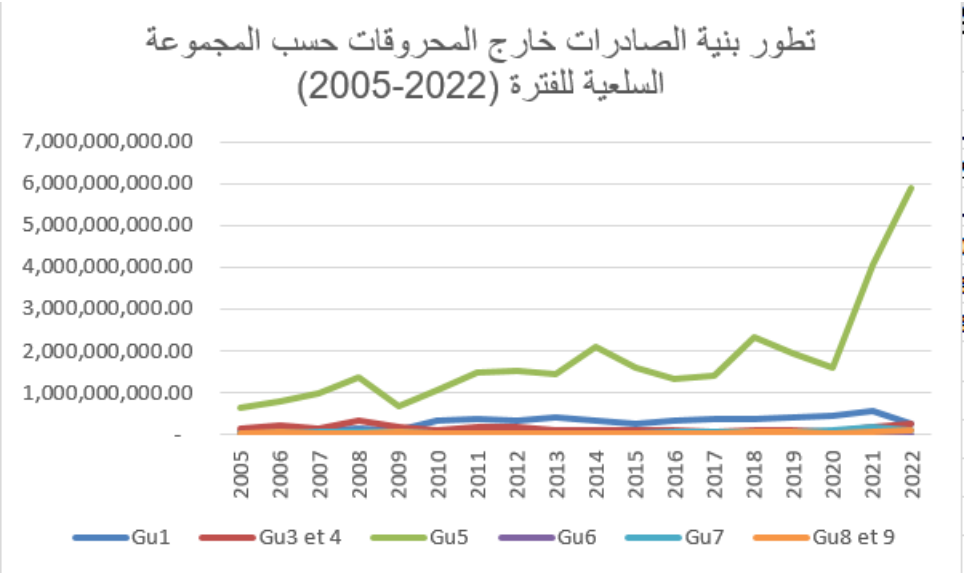

من إعداد الطالب بإعتماد على بيانات الجدول رقم (2-2) وبإستخدام البرمجية (Excel)

الملاحظة:

- Gu1 (Biens Alimentaires – مواد غذائية)
- Gu3 et 4 (Produits Bruts – مواد خام)
- Gu5 (Demi-Produits – مواد نصف مصنعة)
- Gu6 (Biens d'Equipements Agricoles – أجهزة العتاد الفلاحي)
- Gu7 (Biens d'Equipements Industriels – أجهزة العتاد الصناعي)
- Gu8 et 9 (Biens de Consommation (non-alimentaires) – السلع الإستهلاكية وغير الغذائية)

ما نلاحظ من خلال المعطيات أن المواد النصف مصنعة هي التي تهيمن على الصادرات خارج المحروقات فهي لم تنخفض تحت **64.81 بالمائة** وفاقت ووصلت في سنوات 2014،2015،2021،2022 إلى حدود 80 بالمائة حيث في عام 2022 حوالي 88.94 بالمائة، وفي المرتبة الثانية نجد المواد الغذائية تصل بنسب إلى حدود 20 بالمائة في سنوات 2010،2013،2016،2017،2020. وفي 2022 حوالي 4 بالمائة. ويرجع هذا للديناميكية التي يعرفها القطاع الفلاحي وكذلك الطلب على التمور الجزائرية.

وفي المرتبة الثالثة نجد المواد الخام التي تعرف تدني والذي يرجعه البعض إلى دخول هذه المواد الخام في الصناعات التحويلية محليا حيث بلغت أعلى نسب لها حوالي 17.55 بالمائة في 2008، وفي المراتب الأخيرة نجد أجهزة العتاد الصناعي حيث بلغت أعلى نسبة لها حوالي 4.05 بالمائة سنة 2009.

والسلع الإستهلاكية التي في تدني مستمر والتجهيزات الفلاحية التي هي صادرات هامشية جدا مقارنة مع المجموعة السلعية الأخرى التي لم تتعدى قيمتها في أحسن الحالات بالنسبة 0.08 بالمائة السنة 2019 ثم إنخفضت بشكل خفيف بسبب أزمة كورونا سنة 2020 و2021

ونستنتج مما سبق أن هناك تنوع عددي ونوعي في مجموع السلع المصدرة خارج المحروقات مع تربع المواد النصف المصنعة[(مصنعة نصف مواد – Gu5 (Demi – Produits] على رأس القائمة.

3- أهم زبائن الجزائر لصادراتها خارج قطاع المحروقات

تعتبر التجارة الخارجية في جانب الصادرات تقليدية من حيث المواد وحتى الزبائن الذي يرتبط تعاملنا معهم بطلبيات غير مستقرة وتخضع لعدة إعتبارات وفي جدول التالي سوف نقدم بتقديم جدول يمثل أحسن زبائن الجزائر لصادراتها خارج المحروقات في الفترة الزمنية الممتدة من 2016 إلى 2023.

الجدول رقم (2-4): يمثل أهم زبائن الجزائر عن صادراتها خارج قطاع المحروقات (2016-2023). الوحدة دولار أمريكي.

2019	البلدان	2018	البلدان	2017	البلدان	2016	البلدان
396,273,286.73	France	441,222,211.41	FRANCE	354,045,276.50	PAYS-BAS	280,951,434.50	ESPAGNE
290,762,609.99	BRÉSIL	354,495,705.57	BRÉSIL	342,451,576.28	Espagne	253,508,494.71	FRANCE
222,975,032.42	Espagne	307,243,042.99	ESPAGNE	292,010,624.54	France	203,830,042.96	PAYS-BAS
218,147,204.58	PAYS-BAS	248,007,586.33	PAYS-BAS	119,660,927.66	Italie	136,292,022.57	ÉTATS-UNIS
188,115,964.79	ÉTATS-UNIS	159,962,229.01	Italie	110,645,659.65	BRÉSIL	117,779,411.41	BELGIQUE
124,786,116.12	TUNISIE	156,688,149.81	TURQUIE	91,201,930.33	Belgique	75,565,012.33	ITALIE
112,078,151.20	Italie	145,360,560.59	ÉTATS-UNIS	70,146,678.13	TURQUIE	62,274,748.60	TURQUIE
88,805,028.43	Belgique	121,376,018.08	BELGIQUE	50,067,725.36	MAURITANIE	56,113,055.07	BRÉSIL
80,123,158.76	TURQUIE	102,951,519.65	TUNISIE	45,725,614.37	TUNISIE	55,424,321.05	ALLEMAGNE
60,308,980.48	LIBAN	95,883,318.61	INDE	40,740,755.96	Portugal	55,351,292.55	ROYAUME-UNI
59,028,494.10	INDE	68,655,326.12	MAROC	40,117,708.69	JORDANIE	48,094,023.34	PORTUGAL
56,361,287.81	Mexique	54,575,535.89	ARGENTINE	38,346,108.67	ÉTATS-UNIS	44,087,210.46	ÉGYPTE
51,185,995.05	ARGENTINE	46,279,324.37	PORTUGAL	28,604,939.78	MAROC	38,566,002.82	MAURITANIE
42,761,835.40	POLOGNE	41,152,197.91	JORDANIE	21,609,125.93	POLOGNE	31,088,404.86	LIBYE
42,477,038.96	JORDANIE	39,769,087.11	MAURITANIE	18,939,686.56	LIBYE	30,766,954.14	MEXIQUE
42,096,237.46	PORTUGAL	32,316,502.79	MEXIQUE	16,575,027.30	LIBAN	28,254,430.53	TUNISIE
36,926,648.94	MAROC	32,130,663.76	LIBAN	15,191,921.25	ÉTHIOPIE	27,343,772.03	CANADA
29,235,561.66	ALLEMAGNE	26,381,536.55	POLOGNE	14,684,654.35	MALTE	27,286,704.82	INDE
29,192,545.19	LIBYE	24,433,062.12	LIBYE	14,043,656.05	Allemagne	19,890,574.06	SOUDAN
29,151,504.92	CANADA	23,378,458.39	ALLEMAGNE	13,289,486.89	INDE	18,735,162.99	JORDANIE
24,960,427.37	Royaume-	23,364,258.43	MALTE	12,824,063.56	PANAMA	17,033,722.63	MAROC

	Uni						
24,511,313.04	MAURITANIE	22,531,374.83	Royaume-Uni	12,557,416.32	ÉMIRATS ARABES UNIS	16,267,932.43	POLOGNE
22,896,350.62	GRÈCE	21,798,328.16	CANADA	11,038,456.20	CORÉE, RÉPUBLIQUE DE	15,848,395.78	ÉMIRATS ARABES UNIS
22,774,526.36	COLOMBIE	21,495,269.32	IRLANDE	11,006,722.18	MEXIQUE	12,842,630.26	LIBAN
22,510,948.41	CÔTE D'IVOIRE	21,472,104.62	CHYPRE	9,743,066.99	Royaume-Uni	10,459,295.15	GRÈCE
19,981,492.29	ÉMIRATS ARABES UNIS	20,399,000.48	ÉGYPTE	9,534,440.29	GRÈCE	8,836,060.08	IRLANDE
19,252,787.98	SÉNÉGAL	17,626,015.10	SYRIENNE, RÉPUBLIQUE ARABE	8,058,425.32	SÉNÉGAL	8,061,592.61	ALBANIE
16,670,310.87	CHYPRE	16,636,258.26	BULGARIE	7,381,163.05	ALBANIE	8,046,976.65	RUSSIE, FÉDÉRATION DE
15,797,859.52	GHANA	16,086,173.03	QATAR	6,536,266.75	SYRIENNE, RÉPUBLIQUE ARABE	7,994,674.83	CHINE
14,943,748.37	GÉORGIE	15,813,215.66	GÉORGIE	6,504,847.69	CHYPRE	7,606,899.11	ARABIE SAOUDITE

2023	**البلدان**	**2022**	**البلدان**	2021	البلدان	2020	البلدان
570,507,396.21	FRANCE	789,381,752.62	FRANCE	626,468,389.28	ÉTATS-UNIS	325,413,035.18	BRÉSIL
568,722,984.62	ÉTATS-UNIS	752,877,296.93	PAYS-BAS	590,858,446.50	France	305,824,527.69	FRANCE
423,215,766.83	POLOGNE	547,451,576.12	ÉTATS-UNIS	506,206,320.38	Espagne	210,801,028.53	ESPAGNE
418,340,158.83	PAYS-BAS	453,047,534.87	BELGIQUE	485,578,595.42	BRÉSIL	144,616,129.55	PAYS-BAS
393,484,058.36	BELGIQUE	446,358,577.13	ITALIE	325,128,835.42	TURQUIE	134,110,539.46	ÉTATS-UNIS
322,799,672.44	TURQUIE	349,687,644.92	ESPAGNE	314,572,659.09	PAYS-BAS	86,146,262.59	TURQUIE
284,667,786.88	BRÉSIL	312,763,802.06	BRÉSIL	255,830,855.44	Belgique	83,025,544.73	TUNISIE
195,700,419.87	ITALIE	292,800,588.59	INDE	167,188,220.60	INDE	64,707,647.35	ARGENTINE
194,352,688.60	TUNISIE	210,863,921.19	TURQUIE	154,982,981.40	Italie	61,884,220.73	JORDANIE
141,582,108.89	ROYAUME-UNI	208,269,590.91	ALLEMAGNE	128,658,071.94	TUNISIE	58,016,284.74	MEXIQUE
133,178,613.37	CANADA	196,767,449.77	CANADA	113,359,514.68	PORTUGAL	53,956,460.24	ITALIE
128,614,000.71	INDE	186,089,415.53	POLOGNE	96,840,963.76	IRAQ	52,632,120.93	LIBAN
120,809,619.89	COLOMBIE	167,881,420.82	PORTUGAL	82,978,314.85	MAURITANIE	49,362,731.38	BELGIQUE
109,686,121.18	PORTUGAL	143,195,210.01	TUNISIE	82,202,783.96	CHINE	48,614,006.80	URUGUAY
92,651,292.13	LIBYE	119,051,800.19	IRLANDE	68,303,507.85	LIBYE	40,245,656.70	MAROC
86,383,892.62	URUGUAY	89,339,765.72	URUGUAY	67,078,507.01	MAROC	39,786,907.53	INDE
70,618,627.39	MEXIQUE	77,545,218.57	NIGER	58,910,157.91	Royaume-Uni	37,175,499.63	ROYAUME-UNI
66,070,828.12	SÉNÉGAL	74,749,766.81	CÔTE D'IVOIRE	56,652,281.61	JORDANIE	36,001,703.54	GRÈCE
65,399,054.74	BULGARIE	68,186,013.16	ROYAUME-UNI	48,521,380.13	LIBAN	33,093,939.12	LIBYE
63,608,753.56	MAURITANIE	64,161,338.03	JORDANIE	47,316,768.68	ALLEMAGNE	28,092,609.51	CANADA
60,063,279.30	GRÈCE	64,049,847.93	GHANA	41,864,034.52	GRÈCE	27,924,504.93	MAURITANIE
56,425,748.42	CÔTE	62,194,096.10	COLOMBIE	40,359,530.55	BULGARIE	23,811,865.20	PORTUGAL

	D'IVOIRE						
49,227,058.66	ALLEMAGNE	60,222,698.18	BULGARIE	39,351,976.05	GHANA	21,151,574.17	PAKISTAN
46,577,532.58	IRLANDE	47,415,123.00	GRÈCE	38,981,889.36	POLOGNE	20,137,138.84	POLOGNE
44,213,632.41	MAROC	43,337,600.59	MAURITANIE	38,821,405.47	MEXIQUE	19,120,194.61	COLOMBIE
43,583,978.50	FINLANDE	41,497,575.92	NORVÈGE	37,399,938.92	ROUMANIE	19,032,677.56	SÉNÉGAL
43,480,587.41	ROUMANIE	40,578,007.15	MAROC	36,114,583.26	CÔTE D'IVOIRE	16,367,183.41	CÔTE D'IVOIRE
43,106,925.27	LIBAN	38,930,456.18	RUSSIE, FÉDÉRATION DE	35,260,521.91	SÉNÉGAL	16,154,054.70	GHANA
41,533,964.99	MALTE	34,411,005.30	SÉNÉGAL	33,181,928.61	SYRIENNE, RÉPUBLIQUE ARABE	14,187,802.85	ALLEMAGNE
35,888,112.94	GHANA	29,397,116.84	MALTE	33,061,772.96	SOUDAN	12,512,348.39	ÉMIRATS ARABES UNIS

الملاحظة: كل عام ترتيب الدول (30) دولة ترتيبا تصاعديا

المصدر: من إعداد الطالب إعتماد على معطيات مقدمة من طرف المديرية العامة للجمارك مقرها الجزائر العاصمة

- نلاحظ من خلال الجدول أن الزبون الأول للجزائر لصادراتها خارج المحروقات هي **فرنسا** حيث وصلت صادراتنا إليها **789** مليون دولار سنة **2022**. ثم في المرتبة الثانية تليها **هولندا** حيث وصلت إلى **752,877** مليون دولار سنة **2022**.ثم جاءت **الولايات المتحدة الأمريكية** حيث وصلت **547,451** مليون دولار سنة **2022** وفي المرتبة الأربعة جاءت **البرازيل** بقيمة تقدر **485,578** مليون دولار سنة **2021**. والمرتبة الخامسة **إيطاليا** بقيمة تقدر **446,358** مليون دولار سنة **2022**. وبما أن فترة الدراسة المحددة ما بين 1990 و2022، لدينا البيانات لزبائن الجزائر لسنة **2023** حيث نلاحظ المرتبة الأولى **فرنسا** بقيمة **570** مليون دولار ثم **الولايات المتحدة الأمريكية** بقيمة **568** مليون دولار ثم **بولندا** بقيمة **423** مليون دولار ثم **هولندا** بقيمة **418** مليون دولار ثم **بلجيكا** بقيمة **393** مليون دولار.
- نلاحظ أيضا من خلال الجدول السابق إن صادراتنا إلى تونس تتعدى **847** مليون دولار في مجموع السنوات وإنها ترتفع مع مرور السنوات بحيث وصلت **194** مليون دولار سنة **2023**، لذلك توجد العلاقة الجيدة بين البلدين.
- وعرفت صادراتنا إلى المغرب تذبذبا في السنوات الأخيرة حيث وصلت **17** مليون دولار في سنة **2016** ثم إرتفعت حيث وصلت إلى حوالي **68** مليون دولار في السنة **2018** إلا أنها إنخفضت بشكل خفيف حيث وصلت إلى حوالي **44** مليون دولار في السنة **2023**، وأيضا صادراتنا إلى المغرب لم تتعدى **340** مليون دولار في مجموع السنوات ربما بسبب العلاقة التي توجد بين البلدين (خلافات وعلاقة سياسية سيئة)
- ونلاحظ من خلال الجدول أن الدول الإفريقية غير العربية لا توجد بين الدول الأوائل رغم العلاقات الجيدة التي تربطنا حيث نجد في المرتبة الأولى نيجر بقيمة **77** مليون دولار سنة

2022 ثم تليها سينغال بقيمة **66** مليون دولار سنة **2023** ثم يليها المرتبة الثالثة غانا بقيمة **33** مليون دولار سنة **2021**.

- وتشهد صادراتنا خارج المحروقات تحسنا مع اغلب البلدان الإتحاد الأوروبي وأيضا البلد **تركيا** و**البرازيل** وأن صادراتنا وصلت إلى **الولايات المتحدة الأمريكية** في السنوات الأخيرة وذلك ناتج عن الإتفاقيات المتعددة التي أبرمت بين البلدين.
- نستنتج من الجدول أن أهم زبائن الجزائر خارج قطاع المحروقات هم في غالبية بلدان الإتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: تحليل تطور سعر الصرف الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2022)

بما أن سعر الصرف من متغيرات الدراسة لذلك أضفت تحليل لمتغير لذلك سنستعين بالجدول والمنحنى البياني أدناه:

الجدول رقم (2-5): يمثل تطور سعر الصرف الرسمي الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2022)

السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف	السنة	سعر الصرف
1990	8,95750833	1998	58,7389583	2006	72,6466167	2014	80,5790167
1991	18,472875	1999	66,573875	2007	69,2924	2015	100,691433
1992	21,836075	2000	75,2597917	2008	64,5828	2016	109,443067
1993	23,3454067	2001	77,2150208	2009	72,6474167	2017	110,973017
1994	35,0585008	2002	79,6819	2010	74,3859833	2018	116,593792
1995	47,6627267	2003	77,394975	2011	72,9378833	2019	119,353558
1996	54,7489333	2004	72,06065	2012	77,5359667	2020	126,7768
1997	57,70735	2005	73,2763083	2013	79,3684	2021	135,064058
						2022	141,994975

المصدر: من إعداد الطالب إعتماد على معطيات البنك الدولي

وللتوضيح الجدول السابق سنستعين بالشكل البياني التالي.

الشكل رقم (2-4): يمثل تطور سعر الصرف الرسمي الدينار الجزائري خلال الفترة (1990-2022)

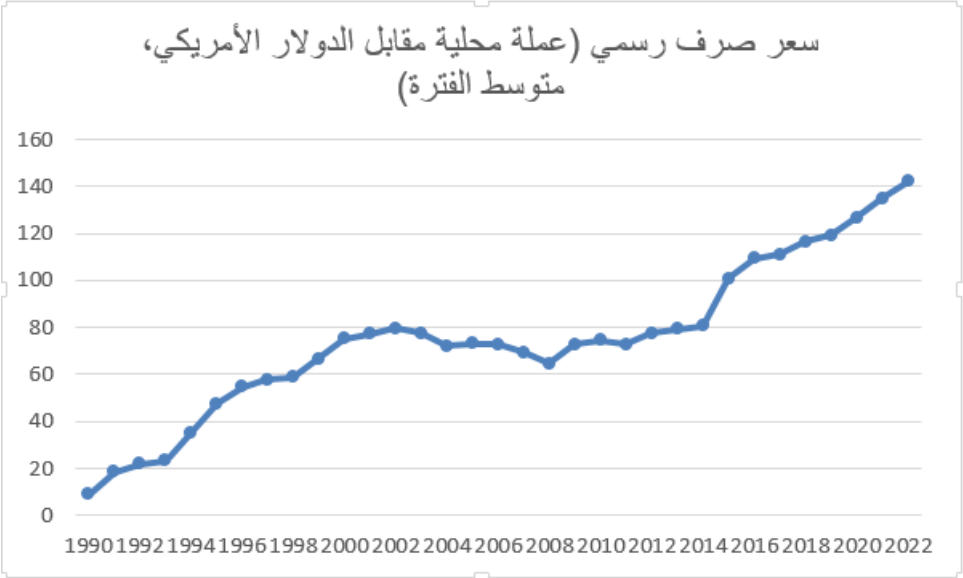

المصدر: من إعداد الطالب إعتماد على بيانات الجدول رقم (2-4) وبإستخدام البرمجية (Excel)

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن تطور سعر الصرف الرسمي خلال الفترة (1990-2022) يشهد سعر الصرف الرسمي تقلبات ملحوظة منذ عام 1990، متأثرا بعوامل إقتصادية ونقدية وسياسية مختلفة.

الفترات الرئيسية:

1990-1994: شهدت هذه الفترة تراجعًا حادًا في قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، حيث انخفض من 9.9 دينار جزائري لكل دولار في عام 1990 إلى 48.97 دينار جزائري في عام 1994. ويعود ذلك إلى عدة عوامل، منها:

انهيار أسعار النفط: المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية للجزائر.

السياسات المالية والنقدية التوسعية: التي أدت إلى ارتفاع التضخم.

الاضطرابات السياسية: التي أثرت سلبًا على ثقة المستثمرين.

1995-2007: شهدت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا لسعر الصرف، حيث تراوح بين 50 و 70 دينار جزائري لكل دولار. ويعود ذلك إلى:

انتعاش أسعار النفط: مما أدى إلى زيادة تدفقات العملات الأجنبية.

إصلاحات اقتصادية ونقدية: شملت خفض التضخم وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

استقرار الأوضاع السياسية: مما عزز ثقة المستثمرين.

2008-2014: شهدت هذه الفترة تراجعًا جديدًا في قيمة الدينار الجزائري، حيث انخفض إلى 80 دينار جزائري لكل دولار في عام 2014. ويعود ذلك إلى:

الأزمة المالية العالمية: التي أدت إلى تراجع الطلب على الصادرات الجزائرية.

ازدياد الواردات: مما أدى إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية.

الضغوط التضخمية: المرتبطة بارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة.

2015-2022: شهدت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا لسعر الصرف، حيث تراوح بين 90 و 110 دينار جزائري لكل دولار. ويعود ذلك إلى:

ارتفاع أسعار النفط

سياسة تقييدية للبنك المركزي: تهدف إلى السيطرة على التضخم.

تنويع الصادرات: لتقليل الاعتماد على النفط.

العوامل المؤثرة على سعر الصرف:

أسعار النفط: تلعب أسعار النفط دورًا رئيسيًا في تحديد سعر الصرف في الجزائر، حيث تُعد المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية للبلاد.

التضخم: يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض القوة الشرائية للدينار الجزائري، مما يُفقد الثقة بالعملة ويُؤدي إلى انخفاض قيمتها.

السياسات المالية والنقدية: تُؤثر السياسات المالية والنقدية للحكومة على سعر الصرف من خلال التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة.

الاستقرار السياسي: يُؤثر الاستقرار السياسي على ثقة المستثمرين والتالي على استعدادهم للاحتفاظ بالدينار الجزائري.

الطلب على الواردات والصادرات: يؤدي ازدياد الطلب على الواردات إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية، مما يُؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري. بينما يُؤدي ازدياد الصادرات إلى زيادة عرض العملات الأجنبية، مما يُؤدي إلى ارتفاع قيمة الدينار الجزائري.

أثرت تقلبات الدينار على مختلف القطاعات:

- التجارة :ازدادت تكلفة استيراد السلع، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار.
- الاستثمار :أصبح الاستثمار الأجنبي أقل جاذبية، مما أدى إلى تباطؤ النمو الاقتصادي.
- الدين :زاد عبء الدين على الدولة والمواطنين.
- مستوى المعيشة :انخفض بسبب ارتفاع الأسعار.

لذلك، تُوصى بالحفاظ على استقرار الدينار، وتعزيز التنويع الاقتصادي، وتحسين مناخ الاستثمار، ودعم الصادرات غير النفطية لتعزيز استقراره على المدى الطويل.

المطلب الثالث: تحليل تطور الناتج المحلي الخام خلال الفترة (1990-2022)

سنتطرق إلى تحليل الناتج المحلي الخام من خلال الجدول والشكل البياني.

1-تحليل تطور معدل الناتج الإجمالي المحلي من 1990 إلى 2022

للتحليل تطور معدل النمو الاقتصادي من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

الجدول رقم (2-6): يمثل تطور معدل الناتج الإجمالي المحلي من 1990 إلى 2022

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نمو إجمالي الناتج المحلي	0.80	-1.20	1.80	-2.10	-0.89	3.79	4.09	1.09	5.10
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نمو إجمالي الناتج المحلي	3.20	3.80	2.99	5.59	7.20	4.3	5.89	1.70	3.39
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
نمو إجمالي الناتج المحلي	2.39	1.59	3.60	2.89	3.40	2.8	3.79	3.70	3.20
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	-	-	-
نمو إجمالي الناتج المحلي	1.29	1.20	0.99	-5.09	3.4	3.20	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (2-5): المنحنى البياني يمثل تطور معدلات الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي بالأسعار الثابتة (1990-2022)

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي وبإستخدام البرمجية (Excel)

- ✓ من خلال الجدول والمنحنى البياني نلاحظ بأن الفترة من 1990 إلى 2022 عرف بتذبذب واضح لمعدل نمو الناتج الإجمالي المحلي للجزائر (كما نعرفه بالنمو الاقتصادي PIB.GDP)
- ✓ من خلال المنحنى نلاحظ بأن الاقتصاد الجزائري عرف تذبذبا في نمو الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة (1990-1999) حيث تميز بمعدلات نمو سلبية في السنوات 1991(% 1.20-)، 1993(% 2.10-)، 1994(% 0.89-) بسبب السياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد الجزائري وهناك الشيء الذي صعب من الحصول على التموين اللازم للقطاعات الإنتاجية، ليسجل نمو إيجابي بنسبة % 3.20 سنة 1999، إرتفع بسبب ارتفاع أسعار البترول.[1]
- ✓ غير أن معدلات النمو خلال الفترة (2000-2022) غير مستقرة مرة تنخفض مرة ترتفع، حيث وصل إلى أكبر نسبة نمو خلال سنتين 2003 ب 7.20% و2005 ب 5.89% ثم إنخفض سنة 2020 إلى % 5.09- بسبب أزمة كورونا العالمية ثم إرتفع بشكل خفيف سنة 2022 ب 3.20% ويرجع ذلك لطبيعة الاقتصاد الوطني الذي تغلب عليه الصادرات القطاع المحروقات، خاصة في ظل إنهيار أسعار البترول سنة 2009 و2014 وأزمة الصحية (COVID)التي اجتاحت العالم سنة 2020، ثم إرتفعت ارتفاع نسبي لسنة 2021 بعد خروج من أزمة الصحية تدريجيا ثم إنخفضت بشكل طفيف 0.2 % لسنة 2022.

-2- تحليل تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (1990-2022)

سنتطرق لتحليل تطور معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي من خلال الجدول والشكل البياني أدناه:

الجدول رقم (2-7): يبين تطور معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) (1990-2022)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل نمو نصيب الفرد	-1.68	-3.52	-0.53	-4.26	-2.96	1.82	2.28	-0.58	3.52
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل نمو نصيب الفرد	1.76	2.35	1.59	4.18	5.75	2.84	4.46	0.24	1.73
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل نمو نصيب الفرد	0.66	-0.20	1.69	0.96	1.41	0.79	1.76	1.64	1.16
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	-	-	-
معدل نمو نصيب الفرد	-0.66	-0.70	-0.84	-6.72	1.70	1.53	-	-	-

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي

[1] بسطالي حداد، نويبات عبد القادر، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2020، جامعة الأغواط، ص 63-64.

الشكل رقم (2-6): يبين تطور معدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (1990-2022)

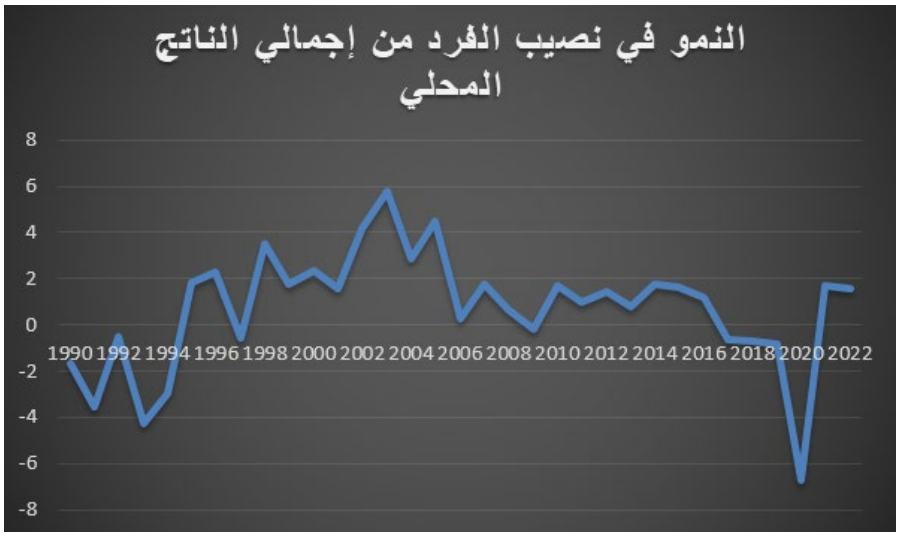

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات البنك الدولي وبإستخدام البرمجية (Excel)

نلاحظ من خلال مقارنة الشكل البياني الذي يبين تطور معدلات الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي والشكل الحالي بأن الإتجاه العام لتتطور تطورا بنفس الوتيرة لمعدلات نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي للفترة **1990-2022**.

- حيث أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني سجل معدلات سلبية سنوات **(1990-1994)** **(-1.68%** ، **-3.52%** ، **-0.53%** ، **-4.26%** ، **-2.96%**) على التوالي ثم أنتعش سنة 1995 بنسبة 1.82 إلا أنه واصل تسجيل معدلات متذبذب وضعيف إلى حين إنتعاش معدلات نمو الناتج كما في سنة **2003** و **2005** بنسبة **5.75%** ، **4.46%** ، المرتبة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية وارتفاع عائدات الصادرات القطاع المحروقات وإستغلال تلك الوفرة في العائدات في تحسين ظروف المعيشية والوضع الاقتصادي للسكان التي كانت أساسية من تطبيق برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.
- نجم عن الإنكماش الذي عرفه النمو الاقتصادي نتيجة الأزمة العالمية سنة **2008** انكماشا في نصيب الفرد من الناتج حيث بلغ معدل نمو **-0.20%** سنة **2009**.
- بدأ نصيب الفرد من إجمالي الناتج فيما بعد الأزمة تسجيل معدلات نمو إيجابية لكنها متذبذبة وبطيئة طيلة الفترة إلى أن بدأ الإنخفاض منذ سنة **2016** **(1.16%)** مقارنة ب سنة **2014** **(1.76%)** كما سجل إنخفاض حاد بقيمة **-6.72%** بسبب الأزمة الصحية العالمية ثم عادت تدريجيا إلى **1.53%** سنة **2022**.

3- تحليل تطور الناتج المحلي الخام من 1990 إلى 2022

سنتطرق لتحليل تطور من خلال الجدول والشكل البياني أدناه:

الجدول رقم (2-8): يبين تطور الناتج المحلي الخام (1990-2022) – الوحدة: مليون دج

للتحليل تطور معدل النمو الاقتصادي من خلال الجدول والشكل البياني التالي:

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الناتج المحلي الخام	554388,1	862132,8	1074695,8	1189724,9	1487403,6	2004994,7	2570028,9	2780168	2830490,7
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الناتج المحلي الخام	3238197,5	4123513,9	4227113,9	4522773,3	5252321,1	6149116,7	7561984,3	8501635,8	9352886,4
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الناتج المحلي الخام	11043703,5	9968025,3	11991563,9	14588970	16209598	16647919	17228597,8	16712675,4	17514634,9
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022			
الناتج المحلي الخام	18876175,6	20393352,3	20501058,3	18383799,9	19652852,5	20128534,5			

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (2-7): المنحنى البياني يمثل تطور الناتج الإجمالي المحلي الخام (1990-2022)

الوحدة: الدينار الجزائري

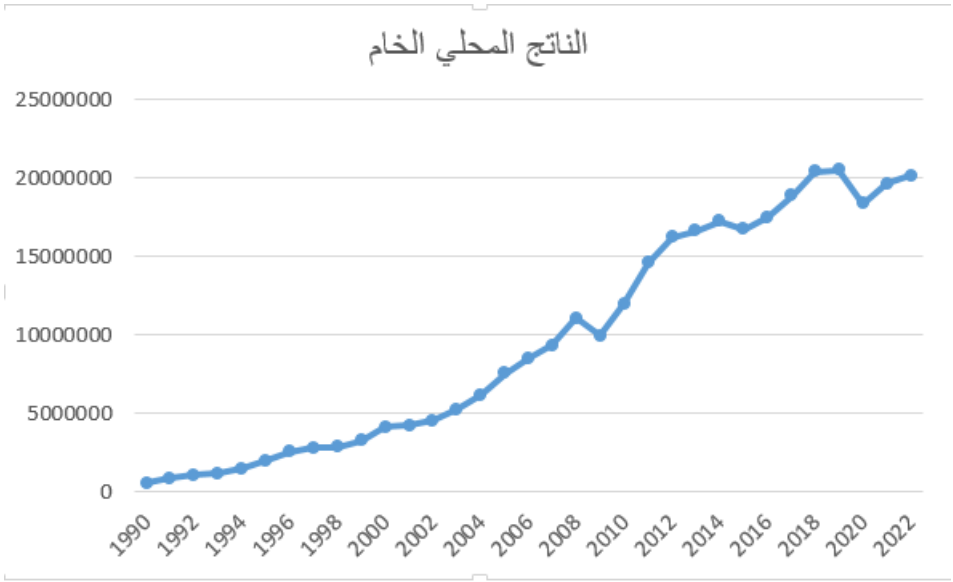

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-7) وبإستخدام البرمجية (Excel)

سنتطرق لتحليل تطور الناتج المحلي الخام من خلال الجدول والشكل البياني أدناه:

يتضح أن الناتج المحلي الخام متذبذبة نتيجة هشاشة الاقتصاد الوطني الذي يتأثر بصفة كبيرة جدا بالصدمات الخارجية، حيث ترتفع الناتج المحلي الخام عند ارتفاع أسعار البترول وهذا ما حدث خلال الفترة 1990-2008 بوصول أعلى قيمة للناتج 11043703,5 مليون دينار الجزائري وبإنخفاض أسعار البترول نتيجة الأزمة العالمية المالية 9968025,3 مليون دينار الجزائري سنة 2009 وأيضا سنة 2014 وأيضا نتيجة الأزمة الصحية العالمية كورونا سنة 2020 ثم بدأت ترتفع تدريجيا.[1]

من خلال المنحنى البياني نلاحظ بأن خلال الفترة 1990-2022 عرفت بتذبذبا واضحا للناتج المحلي الخام بالجزائر الذي نعرفه كالمؤشر للنمو الاقتصادي (PIB-GDP)

تعتبر سنوات 1990 من أصعب سنوات الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى مرحلة الإنهيار الذي دفع بالجزائر إلى اللجوء للمؤسسات الدولية المالية منها صندوق النقد الدولي حيث سجل الناتج المحلي الخام (554388,1) مليون دج سنة 1990 حيث مرت بمرحلة التعديلات والإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة 1994-1998 تضمنت عدة أهداف تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحقيق الاستقرار المالي، سجل الناتج المحلي الخام قيم ضعيفة في بداية التسعينات وهذا يرجع لأثر الأزمة النفطية سنة 1986 التي أثبتت تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات والعشرية السوداء التي أدت بالبلد إلى حالة مزرية حيث قدر الناتج المحلي الخام (554388,1) مليون دج سنة 1990، ليواصل بعد ذلك في الزيادة في فترة التسعينات وذلك يعود إلى إستقرار أسعار النفط وإستمر في الزيادة إلى غاية سنة 2009 ليبلغ () مليون دج بعد أن كان (11043703,5) مليون دج سنة 2008 وذلك يعود لإنهيار أسعار النفط إلى 62.63 دولار للبرميل سنة 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية لتعود أسعار النفط مرة أخرى للإرتفاع وسنة 2010 ويرتفع معها قيمة الناتج المحلي الخام بقيمة (11991563,9) ليواصل بعد ذلك الإرتفاع.

في سنة 2015 ينخفض إلى (16712675,4) مليون دج وهذا يعود لضعف النشاط الاقتصادي العالمي حيث إنتقل سعر البرنت من 110 دولار للبرميل في منصف 2014 إلى أقل من 40 دولار في نهاية سنة 2015 وإنخفاض أسعار المواد الأولية، ليرتفع مجددا سنة 2016 حيث بلغ (17514634,9) مليون دج وواصل الإرتفاع إلى غاية 2019 ليسجل 20501058,3 مليون دج لنخفض بعدها نهاية 2019 وهذا يعود لجائحة كورونا ما تزامن معها من هبوط في أسعار البترول، وفي سنة 2021 إرتفع إلى (19652852,5) مليون دج وفي سنة 2022 سجل (20128534,5) مليون دج وهذا يعود إلى ارتفاع نمو القطاع الزراعي وإرتفاع حجم الإنتاج في قطاع المحروقات بمعدل سنوي قدره 7.2 % خلال الفترة 2021-2022 وإرتفاع معدل نمو قطاع الصناعة.

[1] يوسف مروش، علي خليد، **تحليل تطور التجارة الخارجية وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، ص 174.

خلاصة:

حولنا في هذا الفصل المبحث الأول، فقمنا بتقديم شرح مفصل عن الوكالة الوطنية للترقية التجارة الخارجية (ALGEX) من حيث نشأتها وأهدافها ومهامها وهيكلها التنظيمي وشرح مهام كل مديرية بشكل مختصر.

أما المبحث الثاني، فقمنا تحليل تطور متغيرات رئيسية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2022)، والتي تمثلت في كل من الصادرات خارج قطاع المحروقات، تقلبات سعر الصرف الرسمي، والنمو في الناتج المحلي الخام.

وسنتطرق في الفصل الموالي إلى دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

تمهيد:

في الفصل السابق، درسنا وحللنا حقائق المتغيرات الخاصة ببحثنا في الاقتصاد الوطني، ولكن في هذا الفصل نعمل على تحليل السلوك الاقتصادي القياسي لهذه المتغيرات ونحاول توضيح مدى تأثير أسعار الصرف وتكوين رأس المال والصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي للجزائر على المدى القصير والطويل وفي أخيرا تكلمنا على معلومات الوكالة الوطنية للترقية التجارة الخارجية.

حيث يسجل معدلات نمو اقتصادي مختلفة كل عام، حيث يتأثر النمو الاقتصادي بدوره بالتغيرات المعروفة بمؤشرات وطنية مختلفة في هذه الدراسة، سلطنا الضوء على بعض هذه المؤشرات، ممثلة في أسعار الصرف وتكوين رأس المال الثابت والصادرات غير النفطية، وحاولنا إظهار تأثيرها على النمو الاقتصادي للجزائر.

يتضمن هذا الفصل الخلفية النظرية للنموذج محل الدراسة، ثم توصيف النموذج وتحديد منهجية التقدير المتمثلة في نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة انتقالا الى دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لتفادي الانحدار الزائف ثم دراسة آلية التكامل المشترك من أجل (ARDL) تحليل العلاقة التوازني على المدى الطويل، وصولا الى نموذج تصحيح الخطأ لدراسة مدى تجانس النموذج في المديين القصير والطويل ثم دراسة الإستقرارية الهيكلية للنموذج والإختبار التنبؤي وأخيرا دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات الدراسة.

المبحث الأول: مفهوم السلاسل الزمنية وتوصيف النموذج

سيتم في هذا المبحث تناول فكرة عامة حول السلاسل الزمنية والإستقرارية وسنقوم بدراسة الإستقرارية بإستعمال إختبار ديكي فولر المطور للمتغيرات الدراسة التي هي سعر الصرف الرسمي، الصادرات خارج المحروقات، الناتج المحلي الخام وتكوين رأس المال الثابت.

المطلب الأول: مفهوم السلاسل الزمنية ومركباتها

سنتطرق إلى تعريف السلاسل الزمنية وأنواعها ومركباتها الأربعة

1- تعريف السلاسل الزمنية

هناك عدة تعاريف منها:

السلسلة الزمنية هي مجموعة قيم لمؤشر إحصائي محدد مرتبة بترتيب تسلسل زمني متساوي وتصاعدي، بحيث تتوافق كل فترة زمنية مع قيمة للمؤشر، تسمى مستوى السلسلة، على سبيل المثال: سعر النفط...إلخ.[1]

السلسلة الزمنية هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات لظاهرة ما (الطبيعية – الطبية-الاقتصادية-الاجتماعية-...) على مدى فترة زمنية متواصلة، عادة ما تكون متساوية الطول.[2]

السلسلة الزمنية هي مجموعة من قيم المؤشر المأخوذة على مدى فترة زمنية متواصلة، مما يعكس تطور ذلك المؤشر مع مرور الوقت.[3]

السلسلة الزمنية هي مجموعة قيم لمؤشر إحصائي محدد مرتبة حسب الترتيب الزمني، وتقابل كل فترة قيمة للمؤشر تسمى مستوى السلسلة. وبمعنى آخر هي مجموعة من البيانات الممثلة عبر الزمن، المرتب ترتيبا تصاعديا.[4]

حسب التعريف السابق ومفهومي فإن السلسلة الزمنية هي مجموعة من البيانات أو الإحصائيات حول متغير واحد أو أكثر بناءا على موضوع البحث، وستكون البيانات يومية وأسبوعية وشهرية وربع سنوية وسنوية. يتم تفسير هذه البيانات وتحليلها وتقديرها بهدف فهم التغييرات الماضية والتنبؤ بالمستقبل لمساعدة الباحثين على إتخاذ القرارات.

---

[1] العقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد**، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر إقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص 01.

[2] د. مصطفى سمير شعراوي، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، الطبعة الأولى، دار النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2005، ص 05.

[3] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 279.

[4] د. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 195.

2-أنواع السلاسل الزمنية: هناك عدة معايير للتصنيف، ومن أهمها: [1]

أولا: حسب نوعية قيم السلسلة: من حيث كونها قيما متصلة أو غير متصلة، ويؤدي هذا المعيار إلى الصنفين:

1 -سلسلة زمنية متقطعة (منفصلة): إذا كانت مجموعة المشاهدات مأخوذة على فترات زمنية متقطعة، مثل: $T = \{0, \pm1, \pm2, \dots\}$.

2 – سلسلة زمنية مستمرة (متصلة): إذا كانت مجموعة المشاهدات مأخوذة على فترات زمنية متصلة، مثل: $T = [0,1]$.

ثانيا: حسب طبيعة الزمن الذي تحدث فيه قيم السلسلة الزمنية: من حيث أن هذا الزمن محدد مسبقا أو غير محدد، ويؤدي هذا المقياس إلى الصنفين:

1 – السلسلة الزمنية النقطية: هي سلسلة من القياسات في أوقات غير متوقعة، مثل سلسلة الكوارث، حوادث السيارات، القطارات، الطائرات والزلازل.

2 – السلسلة الزمنية غير النقطية: هي سلسلة تقاس في وقت محدد سلفا، ومثال على هذه السلسلة: سلسلة متوسط الدخل السنوي للفرد والتي تقاس في نهاية كل عام.

ثالثا: حسب عدد القيم التي تأخذها السلسلة عند كل قياس: وينتج عن هذا القياس نوعان:

1 – السلسلة الزمنية الثنائية: هي السلسلة التي تأخذ أحد قيمتين، (0) أو (1) (نجاح أو فشل) وتظهر مثل هذه السلاسل في نظرية الاتصالات.

2 – السلسلة الزمنية غير الثنائية: هي السلسلة التي تأخذ أكثر من قيمتين، ومثال على ذلك: تعداد السكان.

رابعا: حسب التغيرات التي تحدث في السلسلة مع الزمن: معنى بها تغيرات الإتجاه العام لنمو السلسلة والأمور التي تتكرر فيه، يؤدي هذا العنصر إلى النوعين:

1 – السلسلة ذات الإتجاه المتزايد: هي السلسلة قد تكون أو يحتمل أن تكون نقطها خط المستقيم متزايد (يكون ميله إيجابي) ومثال سلسلة الدخل القومي، حوادث السيارات والسكان وغيرها.

2 – السلسلة ذات الإتجاه المتناقص: هي السلسلة التي ممكن أن يتوسط نقطها خط مستقيم متناقص (يكون ميله سلبي)، على سبيل المثال، تناقص سلسلة مساحة الأراضي في منطقة ما بسبب إنتشار الأبنية السكانية.

[1] بختي فريد، **محاضرات وتطبيقات على الحاسوب في: السلاسل الزمنية الخطية بإستعمال حزمة Eviews 7.0**، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص 23.

3 – السلسلة ذات الإتجاه الثابت: هي السلسلة يمكن أن تتمركز نقطها على خط مستقيم ثابت (ميله 0)، ومثال على ذلك سلسلة الطاقة الكهرباء المستهلكة في إضاءة محطات ميترو الأنفاق في دولة ما.

خامسا: من حيث إستقرار السلسلة الزمنية:

1 – سلسلة زمنية مستقرة: إذا كانت الخصائص الإحتمالية للسلسلة لا تتأثر بالزمن.

2 – سلسلة زمنية غير مستقرة: إذا تأثرت الخصائص الإحتمالية للسلسلة بالزمن.

3-مركبات السلسلة الزمنية

تفيد العناصر التي تشكل السلسلة الزمنية في تحديد سلوكها في الماضي والمستقبل، وتنقسم إلى (04) مركبات:

- المركبة الإتجاه العام
- المركبة الفصلية (الموسمية)
- المركبة الدورية
- المركبة العشوائية

1 – الإتجاه العام (The trend): تشير عن التطور بميل إيجابي أو سلبي لمتغير إقتصادي عبر الزمن، وبالتالي تعكس الإتجاه العام للظاهرة المدروسة. ومعروفا بالرمز (L).[1]

الشكل (3-1): سلسلة تتضمن مركبة الإتجاه العام، بالزيادة

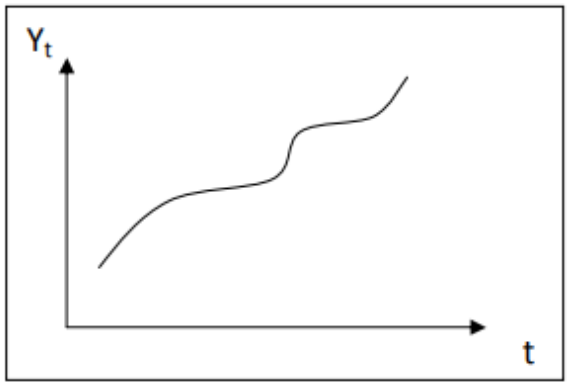

الشكل(3-1): سلسلة تتضمن مركبة الإتجاه العام بالنقصان

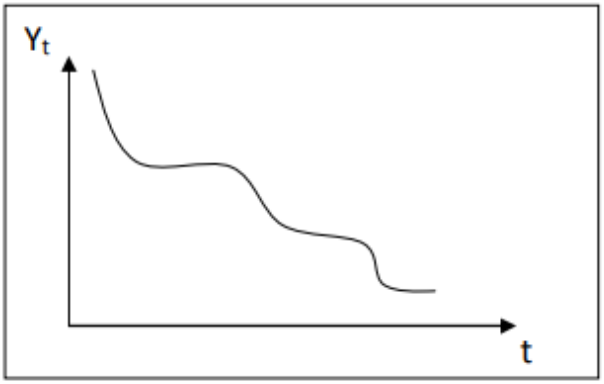

المصدر: العقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد**، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر إقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص 02.

[1] مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية opu، الجزائر، ص 26.

2 – المركبة الفصلية (الموسمية) (Seasonality): عبارة عن تأثيرات خارجية تطرأ على السلسلة الزمنية بطريقة منتظمة، ومعروفا بالرمز (S). ولها إسم آخر المركبة الدورية، تعتبر الفصلية من أبسط المركبات في مجموعتها من حيث التعامل وتحديد فترات وقوعها. [1]

الشكل (3-2): سلسلة تتضمن وجود المركبة الفصلية

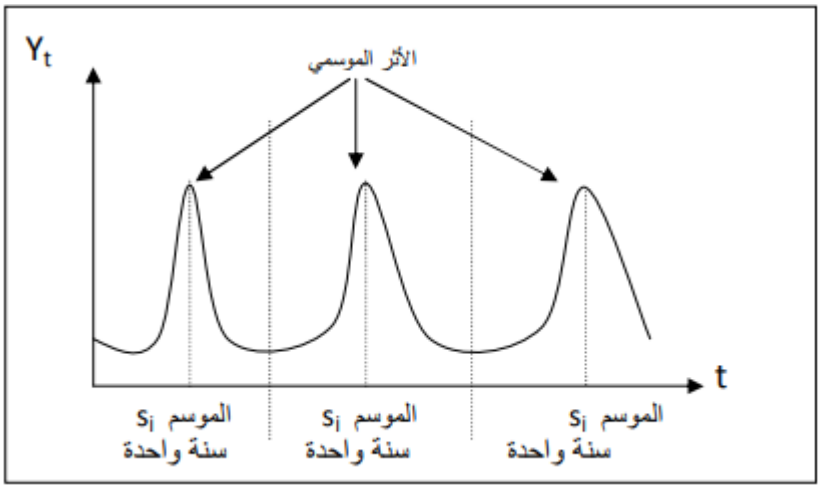

المصدر: العقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد**، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر إقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص 02.

3 – الدورية (Cycle): كل التغيرات التي تحدث للسلسلة بإنتظام وخلال فترات زمنية طويلة نسبيا تتراوح من 03 إلى 10 سنوات، وعلى سبيل المثال الدورات الاقتصادية (التضخم-الكساد)، يرمز للمركبة بالرمز (C). [2]

الشكل (3-3): سلسلة تتضمن وجود المركبة الدورية

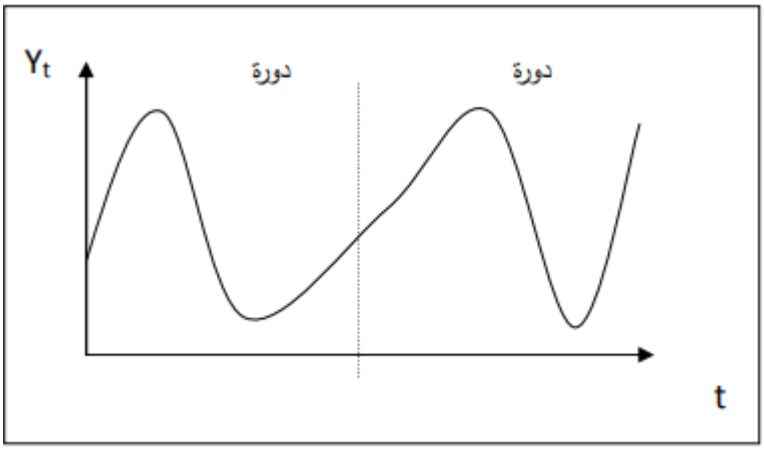

[1] مولود حشمان، نفس المرجع السابق، ص 26.

[2] العقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد**، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر إقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص 02.

المصدر: العقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد**، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر إقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص 03.

4 – العشوائية(Random): التذبذبات غير المنتظمة، والمعبرة عن التغيرات التي تنتهج سلوكا عشوائيا، تتذبذب هذه المركبة حول وسط حسابي ثابت نسبيا خلال الفترة الزمنية المدروسة. تبرز هذه الظاهرة لما يكون سلوك السلسلة الزمنية مستقرا ومنه نتوقع أن يكون تنبؤاتها المستقبلية ثابتة ومعادلة لوسطها الحسابي. يرمز لهذه المركبة ب الرمز (ا).[1]

الشكل (3-4): سلسلة تتضمن وجود المركبة العشوائية

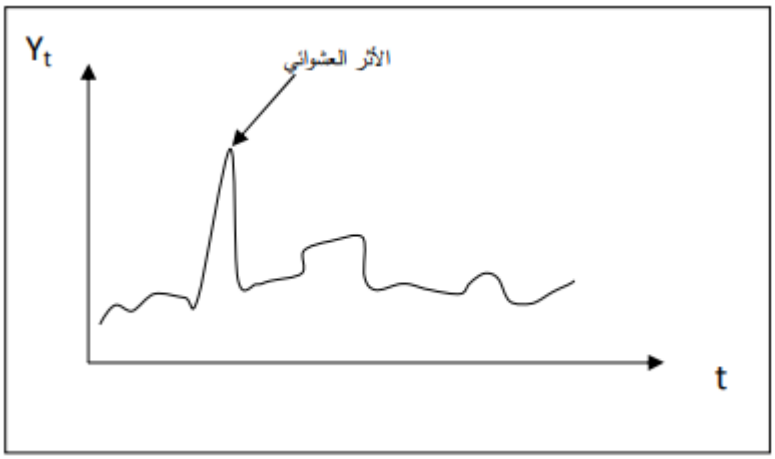

المصدر: العقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد**، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر إقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص 03.

تجدر الإشارة أن ليس كل السلاسل الزمنية تحتوي على المكونات الأربعة، بينما نجد الحد العشوائي موجود في كل السلسلة.[2]

ملاحظة تعتبر مركبتي الاتجاه العام والمركبة الموسمية أو الفصلية الأكثر ظهوراً في السلاسل المتعلقة بالدراسات الاقتصادية.

[1] مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية opu، الجزائر، ص ص 28 و29.

[2] جوادي علي، عدلي إبراهيم، **الاقتصاد القياسي طرق وتطبيقات بإستخدام برمجية (Eviews)**، دار الباحث للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2023، ص 16.

المطلب الثاني: مفهوم الإستقرارية وإختباراتها

سنتطرق إلى مفهوم الإستقرارية وذكر بعض إختباراتها ونتائج الإستقرارية للمتغيرات الدراسة

1- تعريف الإستقرارية

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة على أنها تلك السلسلة التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن، أي لا يتغير المستوى المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي لا يوجد فيها إتجاه لا بالزيادة ولا بالنقصان.[1]

وبمعنى آخر فإن السلسلة الزمنية المستقرة هي التي لا تحتوي على إتجاه عام ولا على مركبة فصلية.[2]

تتحدد صفة الاستقرار ببعض الخصائص الإحصائية، وفي حالة غياب صفة الاستقرار، فإن الإنحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية غالبا ما يكون زائفا، ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الإنحدار المقدر مزيف نذكر منها:

- كبر معامل التحديد R^2.
- زيادة المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة بدرجة كبيرة.
- وجود إرتباط تسلسلي ذاتي يظهر في قيمة معامل دربين واتسون DW.[3]

تعتبر السلسلة الزمنية ما مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية: [4]

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن يعني : $E(Y_t)= \mu$ ... ... (1)
- ثبات التباين عبر الزمن يعني: $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \delta^2{}_y = \gamma_0 < \infty$ ... ... (2)
- أن يكون التغاير Covariance بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدا على الفجوة الزمنية بين القيمتين و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

$$Var(Y_t) = E(Y_{t-k} - \mu)^2 = \delta^2{}_y = \gamma_0 < \infty$$
$$E(Y_t - \mu)(Y_{t-k} - \mu) = \gamma_k \dots \dots (3)$$

وهناك عديد من الإختبارات للكشف عن الإستقرارية نجد إختبار جذر الوحدة والذي يمكن إجراءه مايلي: ديكي فولر، ديكي فولر الموسع، KPSS،pp ...إلخ مع تطبيق إختبار ديكي فولر على متغيرات الدراسة.

---

[1] شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 30.

[2] لعياطي جهيدة، بن عزة محمد، **الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ترابط أم إنفصال في الاقتصاد الجزائري، مقاربة قياسية وتحليلية للعلاقة السببية بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة البحوث والدراسات التجارية-العدد الثالث – مارس 2018، ص 131.

[3] حامي كريمة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2016**-، مذكرة الماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة الجزائر، السنة 2018/2017، ص 122.

[4] مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 140.

2-أنواع الإختبارات الإستقرارية:

يوجد هناك عدد من المعايير التي تستخدم في اختبار صفة الإستقرارية في السلسلة،

أولا إختبار ديكي فولر الموسع (ADF): [1]

يسمح إختبار ديكي فولر البسيط بالكشف عن سكون السلسلة من عدمه عن طريق تحديد وجود سيرورة عشوائية أو إتجاه عام، ويضم هذا الإختبار ثلاث نماذج أساسية حيث أنه إذا تم قبول الفرضية:

$\phi_1 = 1$ في أحد النماذج الثلاثة فالنماذج الثلاثة فإن السلسلة غير مستقرة.

نموذج إنحدار ذاتي أولى $x_t = \phi_1 x_{t-1} + \varepsilon_t$.....(1)

نموذج إنحدار بوجود ثابت $x_t = \phi_1 x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$.....(2)

نموذج إنحدار بوجود ثابت وإتجاه عام $x_t = \phi_1 x_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$..... (3)

في النماذج السابقة المستعملة في إختبار ديكي فولر (*DF*) البسيط السيرورة ε_t هي تشويش أبيض مما يترتب عليه وجود إرتباط ذاتي للأخطاء والذي أخذ بعين الإعتبار في إختبارات ديكي فولر المطورة (*ADF*).

وتستند هذه الأخيرة تحت الفرضية البديلة: $H_1: \phi_1 < 1$ بالتقدير بطريقة المربعات الصغرى العادية (*MCO*) على النماذج التالية:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{..... (4)}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{.....(5)}$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad \text{.....(6)}$$

تحدد قيمة *P* عن طريق معياري *Schwartz*، *AKAIKE*، كما يتم إتباع نفس الخطوات المتبعة في إختبار ديكي فولر البسيط، حيث تكمن فكرة هذا الإختبار في إدراج عدد كاف من الإبطاءات حتى لا يكون هناك إرتباط تسلسلي للأخطاء.

ثانيا إختبار فليبس بيرون (PP):

يختلف إختبار فيلبس بيرون **1988** على إختبار السابق في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في عين الإعتبار الإرتباط في الفروق الأولى في السلسلة الزمنية بإستخدام التصحيح غير المعلمي، ويسمح بوجود متوسط الحسابي لا يساوي صفر وأيضا إتجاه خطي للزمن.[2]

[1] مرابطي فدوى، **أثر تقلبات أسعار الصرف والصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية-خلال الفترة (1980-2017)**، مذكرة ماستر، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة الجزائر، السنة 2019/2018، ص ص: 89، 90.

[2] عبد الغني دادن، راضية كروش، **"دراسة محددات أسواق المالية حالة دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، الجزائر)"**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، المجلة للعولمة والسياسات الاقتصادية (العدد 6 -جوان 2015)، ص:53.

ومن المعلوم أن إختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي AR بينما إختبار PP قائم على إفتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية ARIMA، ولذا إختبار PP له قدرة إختبارية أفضل، وهو أدق من إختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا. ويجري هذ الإختبار في 04 مراحل:

- التقدير بواسطة (OLS) للنماذج الثلاثة القاعدية لإختبار ديكي-فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة.
- تقدير التباين قصير المدى: $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T} \hat{\varepsilon}_t{}^2$ ، حيث $\hat{\varepsilon}_t$ تمثل البواقي؛
- تقدير المعامل المصحح المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة،
- حساب إحصائية فيليب-بيرون، وتقارن مع القيمة الحرجة ل Mackinnon. [1]

يستند إختبار PP على إختبار t للمعلمة p، إذ يتم إختبار الفرضتين الآتيتين: $H_0: P = 0$

فرضية العدم، التي تدل عدم إستقرارية السلسلة الزمنية وتصاغ ب: $H_1: P \neq 0$

فرضية البديل، والتي تنص على إستقرارية السلسلة الزمنية وتصاغ ب:

فإذا كانت P سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل بإستقرارية السلسلة الزمنية عند مستوياتها والعكس، إذا كانت غير معنوية إذ تدل على عدم إستقرارية السلسلة الزمنية. [2]

3- نتائج دراسة إستقرارية سلاسل الزمنية متغيرات الدراسة

سنقوم بإختبار مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بإستخدام إختبار ديكي فولر المطور بإستخدام برنامج Eviews 13، وسنوضح النتائج في الجدول التالي:

الملاحظة:

- النموذج السادس: يحتوي على الثابت والاتجاه العام (Trend and intercept)

$$\begin{cases} H_0: b = 0 \\ H_1: b \neq 0 \end{cases}$$

حيث H_0 تنص على عدم وجود مركبة الإتجاه العام، و H_1 تنص على وجود مركبة الإتجاه العام.

- النموذج الخامس: يحتوي على الثابت (Intercept)

$$\begin{cases} H_0: c = 0 \\ H_1: c \neq 0 \end{cases}$$

[1] أحمد سلامي، محمد شيخي، "**إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والإستثمار في الاقتصاد الجزائري**"، خلال الفترة (1970-2011)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، مجلة الباحث (العدد 13-2013)، ص ص: 124،125.

[2] حامي كريمة، **مرجع سبق ذكره**، ص 127،128.

حيث H_0 تنص على عدم وجود الحد الثابت، و H_1 تنص على وجود الحد الثابت.

- النموذج الرابع: بدون إتجاه عام وثابت (None)

$$\begin{cases} H_0: \phi = 0 \\ H_1: \phi \neq 0 \end{cases}$$

حيث H_0 تنص على عدم وجود الجذر الوحدوي، و H_1 تنص على وجود الجذر الوحدوي.

قبل البدأ في تقدير النموذج، لابد من دراسة ما إذا كانت السلاسل المذكورة مستقرة أم لا، تجنب لظهور مشكلة الإنحدار الزائف (Régression on spuviour)، حيث يرمز هذا المصطلح إلى الإنحدار ذي النتائج الجيدة من حيث إختبار (f،t). لكنها لا تعطي معنى الحقيقي للناتج، ولا تستطيع تفسير إقتصاديا. أي أن ذهاب إلى طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) تعطي نتائج زائفة في حالة عدم إستقرار للسلاسل. ولإختبار الإستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج الدراسة. وذلك من ناحية (الجذر الوحدة) فإن يتطلب إختبار جذر الوحدة للديكي فولر الموسع.

ذلك سنعرف المتغيرات الدراسة قبل دراسة الإستقرارية

- **السعر الصرف الرسمي:** يعرف سعر الصرف بأنه معدل تبادل العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية أو المحلية، أي سعر العملة المحلية بالنسبة للعملات الأجنبية وهو سعر نسبي ترتبط به العملات المختلفة. [1]
- **الصادرات خارج المحروقات:** ما يعرف بالصادرات غير النفطية
- **الناتج المحلي الخام:** هو ما يعرف بالمتغير التابع للدراسة، وهو هو عبارة عن الناتج الإسمي خلال الفترة سنة واحدة، يقاس بالوحدة الدينار الجزائري.[2]
- **تكوين رأس المال الثابت:** هو يقصد بالإستثمار أنه تيار من الإنفاق على الجديد من السلع الرأسمالية مثل (عناصره مثل المباني، آلات، مصانع والتجهيزات)، أو إضافة للمخزون vs(المواد الخام، السلع الإنتاجية)خلال المدة المعينة ، أي هو الجزء من الإستثمار الذي يساهم في خلق مناصب شغل وإنتاج جديد، و هو ما يعبر عنه في المحاسبة الوطنية (FBCF) بالتكوين رأس المال الثابت يعبر عن حجم الإستثمارات على المستوى الكلي. [3]

---

[1] بن البار محمد، بوعبيد ميلود، **تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم خلال الفترة (1990-2017) بإستخدام ardl**، مجلة الأحياء، المجلد 21 العدد 29 أكتوبر 2021، ص 949.

[2] بورحلي خالد، علاوي محمد لحسن، **تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2012)**، مجلة الأفاق للبحوث والدراسات-المركز الجامعي إيليزي – دورية سداسية أكاديمية دولية محكمة، العدد 3/جانفي 2019، ص 36.

[3] ربيعة بلطرش، مصطفى طويطي، **علاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية –العدد 2018/13، ص 154.

سنتختصر المتغيرات في الجدول:

المتغير	الرمز	المصدر جمع البيانات	
الناتج المحلي الخام	GDP	الديوان الوطني للإحصائيات	المتغير التابع (Y)
سعر الصرف الرسمي	REER	البنك الدولي	المتغيرات المستقلة (X)
الصادرات خارج المحروقات	EXPHH	الديوان الوطني للإحصائيات	
تكوين رأس المال الثابت	FBCF	الديوان الوطني للإحصائيات	

بما المتغيرات الأصلية كانت النتائج الإستقرارية على التالي:

السلسلة	النتيجة
GDP	**I(1)**
REER	**I(1)**
EXPHH	**I(2)**
FBCF	**I(2)**

لذلك أدخلت اللوغاريتم على المتغيرات المستقلة فقط لأن النموذج الأصح هو النموذج الذي يكون خال من المشاكل القياسية (الإرتباط الخطي، عدم ثبات الأخطاء،...إلخ).

الجدول رقم(3-1): نتائج دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	إختبار الإستقرارية (ADF)					
	المستوي (Level)			الدرجة الأولى (1st difference)		
	Trend and intercept	Intercept	None	Trend and intercept	Intercept	None
LEXPHH	4.915528	2.030481	3.474599	-0.991720	3.722321	-8.794867
القيمة الحرجة 5%	3.18	2.89	-1.952066	3.18	2.89	-1.952066
LREER	2.660630	6.566672	2.434627	/	/	/
القيمة الحرجة 5%	3.18	2.89	-1.951687	/	/	/
GDP	2.179777	2.242750	2.938468	0.358642	2.891815	-3.670491
القيمة الحرجة 5%	3.18	2.89	-1.951687	3.18	2.89	-1.952066
LFBCF	0.167755	1.961760	2.210703	-1.644620	2.417121	-2.821054
القيمة الحرجة 5%	3.18	2.89	-1.952066	3.18	2.89	-1.952066

المصدر: من إعداد الطالب بإستعمال البرنامج Eviews 13

يظهر لنا من نتائج إختبار ديكي فولر مطور المتعلقة بالإستقرارية سلاسل متغيرات الدراسة في الجدول رقم (3-1) مايلي:[1]

- السلسلة GDP

أولا في المستوي نقدر النموذج السادس لدينا قيمة محسوبة (2.179777) نقارنها مع قيمة مجدولة من جدول ديكي فولر التي هي (3.18) إذن $Tt > Tc$ معناه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود إتجاه عام، نقدر النموذج الخامس لدينا قيمة محسوبة (2.242750) نقارنها مع قيمة مجدولة (2.89) إذن $Tt > Tc$ معناه نقبل الفرضية الصفرية ويعني عدم وجود الثابت، وفي النموذج الرابع

[1] انظر إلى الملحق ص 112،111، 113، 114.

نذهب إلى إحتمال التي هي قيمته (0.9987) نقارنها مع 0.05 إذن $0.05 < 0.9987$ معناه السلسلة غير مستقرة نرفض الفرضية الصفرية، يعني وجود جذر الوحدة، السلسلة من نوع DS.

ثانيا في الفرق الأولى نقدر النموذج السادس لدينا قيمة $Tc =$ 0.358642تقارن مع $Tt = 3.18$ إذن $Tt > Tc$ معناه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود إتجاه عام، نقدر النموذج الخامس لدينا قيمة محسوبة $Tc =$ 2.891815 تقارن مع $Tt = 2.89$ إذن $Tt < Tc$ معناه نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود الثابت، نقدر النموذج الرابع نقارن إحتمالية $0.05 > 0.0006$ معناه السلسلة مستقرة نقبل الفرضية الصفرية، يعني عدم وجود جذر الوحدة.

- السلسلة LREER

أولا في المستوي نقدر النموذج السادس لدينا قيمة محسوبة (2.660630) نقارنها مع قيمة مجدولة من جدول ديكي فولر التي هي (3.18) إذن $Tt > Tc$ معناه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود إتجاه عام، نقدر النموذج الخامس لدينا قيمة محسوبة (6.566672) نقارنها مع قيمة مجدولة (2.89) إذن $Tt < Tc$ معناه نرفض الفرضية الصفرية ويعني وجود الثابت، مما يعني أن الحد الثابت معنوي إحصائيا، أي ، وعليه يعتبر النموذج الخامس هو النموذج الممثل للبيانات والمناسب لإختبار الجذر الوحدة، و من خلال إحتمالية جذر الوحدة التي تساوي 0 التي أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ نرفض فرضية وجود جذر الوحدة أي $(\emptyset \neq 1)$، $\rho \neq 0$ وهذا مايعني أن السلسلة مستقرة.

- السلسلة LEXPHH

أولا في المستوي نقدر النموذج السادس لدينا قيمة محسوبة (4.9155) نقارنها مع قيمة مجدولة من جدول ديكي فولر التي هي (3.18) إذن $Tt < Tc$ معناه نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود إتجاه عام هنا يوجد إنجاه عام، نذهب إلى الفرق الأول مباشرة نقدر النموذج السادس لدينا قيمة $Tc = -0.991720$ تقارن مع $Tt = 3.18$ إذن $Tt > Tc$ معناه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود إتجاه عام، نقدر النموذج الخامس لدينا قيمة محسوبة $Tc = 3.722321$ تقارن مع $Tt = 2.89$ إذن $Tt < Tc$ معناه نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود الثابت ويعني وجود الثابت، مما يعني أن الحد الثابت معنوي إحصائيا، أي ، وعليه يعتبر النموذج الخامس هو النموذج الممثل للبيانات والمناسب لإختبار الجذر الوحدة، و من خلال إحتمالية جذر الوحدة التي تساوي 0.0008 التي أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ نرفض فرضية وجود جذر الوحدة

أي $(\emptyset \neq 1)$، $\rho \neq 0$ وهذا ما يعني أن السلسلة مستقرة.

- السلسلة LFBCF

في المستوي نقدر النموذج السادس إختبار الإتجاه العام، حيث نلاحظ من خلال النتائج أن القيمة المحسوبة لستيودنت والتي تساوي 0.167755 إقل من القيمة المجدولة لمركبة الإتجاه العام والتي تساوي 3.18 (تؤخذ هذه القيمة من جدول Dickey-Fuller)، مما يعني قبول فرضية إنعدام الإتجاه العام أي ، وعليه ننتقل مباشرة إلى نقدير النموذج الخامس الذي يحتوي على الثابت ، وبنفس الخطوات السابقة نتحصل على النتائج السابقة: بالنسبة لإختبار الحد الثابت فنلاحظ من خلال هذه النتائج أن القيمة المحسوبة لإختبار ستودنت (1.91760) أقل من القيمة الجدولة 2.89 مما يعني أن الحد الثابت لا يوجد وغير معنوي، وعليه ننتقل إلى النموذج الرابع نقارن إحتمالية $0.05 < 0.9920$ معناه السلسلة غير مستقرة ، لذلك سننتقل إلى الفرق الأول نقدر النموذج السادس لدينا قيمة $Tc = -1.644620$

تقارن مع $Tt = 3.18$ إذن $Tt > Tc$ معناه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود إتجاه عام، نقدر النموذج الخامس لدينا قيمة محسوبة $Tc = 2.417121$ تقارن مع $Tt = 2.89$ إذن $Tt > Tc$ معناه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود الثابت، نقدر النموذج الرابع لإختبار الجذر الوحدة، و من خلال إحتمالية جذر الوحدة التي تساوي 0.0063 التي أقل من مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ نرفض فرضية وجود جذر الوحدة

أي $(\emptyset \neq 1)$، $\rho \neq 0$ وهذا ما يعني أن السلسلة مستقرة.

و من خلال ملخص الجدول نستخلص بأن المتغيرات الدراسة

السلسلة	النتيجة
GDP	I(1)
LREER	I(0)
LEXPHH	I(1)
LFBCF	I(1)

تبين لنا النتائج السابقة بأن يمكن إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) في تحليلنا لأثر الصادرات خارج المحروقات في النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: توصيف النموذج

1-النموذج المستخدم (الشكل الرياضي)

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات، أحدها تابع والبقية مستقلة من اجل بناء نموذج، من خلال منهجية التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) ومع استخدام طريقة اللوغاريتم في حساب المتغيرات المستقلة في النموذج بحيث تعبر معاملاتها عن المرونات الخاصة بمتغيرات الدراسة. من خلال هذا يمكن صياغة النموذج كما يلي:

$$GDP_t = c + \alpha_1 GDP_{t-1} + \alpha_2 LREER_{t-1} + \alpha_3 LEXPHH_{t-1} + \alpha_4 LFBCF_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_1 GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \beta_2 LREER_{t-i} + \sum_{i=0}^{q2} \beta_3 LEXPHH_{t-i} + \sum_{i=0}^{q3} \beta_4 LFBCF_{t-i} + U_t$$

حيث تمثل:

- U حد الخطأ؛
- c الثابت أو القاطع؛
- α_1 مرونة الناتج المحلي الخام للفترة الزمنية السابقة؛
- α_2 مرونة السعر الصرف الرسمي؛
- α_3 مرونة الصادرات خارج المحروقات؛
- α_4 مرونة معدل تكوين رأس المال الثابت.

كما تمثل $\alpha_i, i = 1..4$ العلاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج، أما β_i فتمثل العلاقة قصيرة الأجل التي تربط بين الناتج المحلي الخام والسعر الصرف الرسمي والصادرات خارج المحروقات وتكوين رأس المال الثابت.

المبحث الثاني: تقدير النموذج والمدى الطويل ونموذج تصحيح الخطأ

بعد دراسة نتائج الإستقرارية تبين لنا يمكن تطبيق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة لذلك سنقدر النموذج (ARDL) وأيضا على المدى القصير والطويل لتحديد أثر العلاقة.

المطلب الأول: تقدير النموذج بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL

تتمثل المهمة الرئيسية للاقتصادي في اختراق أعماق البيئة الاقتصادية لفهم متغيراتها ومحاولة تعديل اتجاهاتها.

كما قدم العديد من المنهجيات القياسية علاقات ديناميكية للظواهر باستخدام عدة طرق لتقدير معلمات النموذج، ويبدو أن نماذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة المستخدمة في الدراسات القياسية لآثار الصادرات خارج القطاع المحروقات على النمو الاقتصادي تستخدم لدراسة ما إذا كانت هناك علاقات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل بين المتغيرات.

1-تعريف التكامل المشترك بمنهجية الحدود (ARDL).

هو نموذج ديناميكي يستعين باختبار الحدود كمقاربة بديلة للتكامل المشترك (في وجود شعاع تكامل واحد . متغير تابع واحد). من فوائده انه يفسر المتغير التابع بناء على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات المستقلة. أو ما تسمى بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds test) والتي أقترحها هاشم باسران (Pasaren) واخرون. حيث دمج (Pasaren) نماذج الانحدار الذاتي (auto modell regressive) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag) لتكوين منهجية ARDL للتكامل المشترك بحيث تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها.[1]

2-خصائص بمنهجية الحدود (ARDL)

يتميز نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة بعدة خصائص:

- ✓ تجمع بين المتغيرات المستقرة عند I(0) و I(1) ولايشترط أن تكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0) أو I(1) .
- ✓ تعمل على تقدير معلمات النموذج في المدى القصير والطويل في نفس المعادلة.
- ✓ تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالإرتباط الذاتي (Auto Corrélation)، لذا تعد نتائجها غير متحيزة وكفوة.[2]

[1] فاطمة محمد علي الصمدي، **المفاضلة بين نموذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة في تحليل أثر الأمية على الفقر في الجمهورية اليمنية**، مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية، المجلد العشرون، العدد الرابع، اليمن، 2021، ص 165.

[2] بن علي أسماء، بلهادف فاطمة الزهرة، **تقدير دالة الطلب على النقود في الجزائر خلال فترة 2000-2020 (بإستحدام منهجية ARDL)** ، شهادة ماستر، تخصص إقتصاد بنكي ونقدي، جامعة إبن خلدون ، تيارت الجزائر، ص 127.

-3- **خطوات نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة:** من الخطوات التي يجب تطبيقها لمنهجية (ARDL)

1- التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية، وذلك بإستخدام إختبارات جذر الوحدة.

2- صياغة النموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

3- تحديد فترة التباطؤ المناسب للنموذج.

4- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة ذاتيا.

5- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.

6- تنفيذ إختبار الحدود لرؤية ما إذا كان هنالك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

7- وإذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

8- إستعمال نتائج تقدير النموذج في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة القصيرة والطويلة الأجل بين المتغيرات.[1]

-4- **تقدير النموذج (ARDL):**

يوضح الشكل التالي العلاقة التي الصادرات خارج المحروقات وتكوين رأس المال الثابت وسعر الصرف الرسمي بالنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 وفق نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة كما يلي:

[1] عبد الرزاق بن عمران، **خطوات تطبيق تقنية (ARDL) باستخدام برنامج (EVIEWS 10)**، جامعة سطيف،2018، ص 01.
https://www.researchgate.net/profile/Abderrazak-Benamra/publication/340875068_khtwat_ttbyq_tqnyt_ARDL_bastkhdam_brnamj_Eviews10/links/5ea1e6b9458515ec3a02d06a/khtwat-ttbyq-tqnyt-ARDL-bastkhdam-brnamj-Eviews10.pdf

الشكل رقم (3-5): تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

Dependent Variable: GDP
Method: ARDL
Date: 05/16/24 Time: 09:53
Sample: 1994 2022
Included observations: 29
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LREER LEXPHH LFBCF
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(4,4,1,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	0.302621	0.222772	1.358431	0.1993
GDP(-2)	-0.323931	0.257002	-1.260423	0.2315
GDP(-3)	-0.067693	0.280116	-0.241660	0.8131
GDP(-4)	0.401716	0.257273	1.561435	0.1444
LREER	-8745119.	3612825.	-2.420577	0.0323
LREER(-1)	7270707.	3346698.	2.172502	0.0506
LREER(-2)	-3342343.	3152356.	-1.060268	0.3099
LREER(-3)	1501234.	2822026.	0.531970	0.6045
LREER(-4)	-2938335.	1954287.	-1.503533	0.1586
LEXPHH	-447836.4	590172.4	-0.758823	0.4626
LEXPHH(-1)	-713043.6	607218.9	-1.174278	0.2631
LFBCF	1762695.	2665657.	0.661261	0.5209
LFBCF(-1)	-1232362.	4357545.	-0.282811	0.7821
LFBCF(-2)	-1276241.	4423075.	-0.288542	0.7779
LFBCF(-3)	1939723.	4429191.	0.437941	0.6692
LFBCF(-4)	5585780.	3627289.	1.539933	0.1495
C	-47656815	19163446	-2.486860	0.0286

R-squared	0.996399	Mean dependent var	10842900
Adjusted R-squared	0.991597	S.D. dependent var	6787216.
S.E. of regression	622175.8	Akaike info criterion	29.80986
Sum squared resid	4.65E+12	Schwarz criterion	30.61138
Log likelihood	-415.2429	Hannan-Quinn criter.	30.06088
F-statistic	207.5049	Durbin-Watson stat	2.002639
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية EVIEWS 13

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح نتائج تقدير نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) يظهر لنا أن معامل التحديد (0.996399) أي أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة في الصادرات خارج المحروقات و سعر الصرف الرسمي وتكوين رأس المال الثابت تفسر النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الخام بنسبة (99.63%). وتبقى نسبة (0.37%) تدخل ضمن هامش الخطأ أو متغيرات أخرى لم تندرج ضمن هذا النموذج أو أخطاء تم إرتكابها أثناء القياس، كما نلاحظ أيض أن قيمة إختبار فيشر المحسوبة تساوي (207.5049) بإحتمالية ذات دلالة إحصائية قدرت ب (0.000000) و منه أن النموذج ككل ملائم وله دلالة معنوية.

5- تحديد فترات الأبطاء الأمثل:

تم الإعتماد على معايير هي معيار (AIC) ومعيار (SC) من أجل تحديد عدد الفجوات الزمنية للنموذج المدروس ونتائج هذه المعايير موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-6): تحديد فترات الإبطاء المثلى

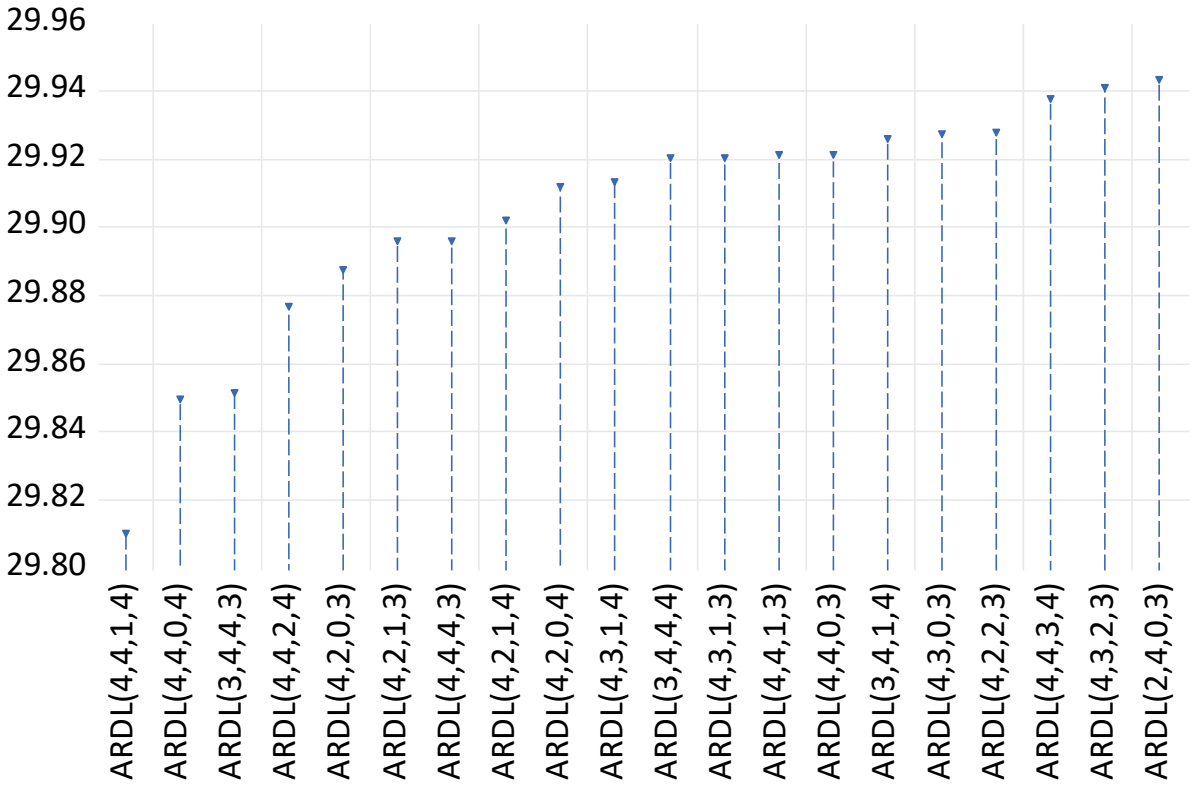

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية EVIEWS 13

من خلال الشكل رقم (3-6) نلاحظ أن من بين تقدير 20 نموذجا إبطاء فإن النموذج الأمثل لمتغيرات النموذج هو التي لديه ادنى قيمة لمعيار AKAIKE يعني هو ARDL (4.4.1.4)، لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: تقدير النموذج على المدى الطويل

- **تقدير العلاقة الأجل الطويل:**

بعد التأكد من وجود علاقة الأجل الطويل حسب الإختبارات الموضحة أعلاه، ينبغي الآن الحصول على معلمات المدى الطويل للنموذج المقدر كمايلي:

الشكل رقم (3-7): تقدير معلمات النموذج في الأجل الطويل بإستخدام نموذج ARDL

Cointegrating Specification

Deterministics: Rest. constant (Case 2)

CE = GDP(-1) - (-9099330.441052*LREER(-1) - 1689074.920606 *LEXPHH(-1) + 9864278.159771*LFBCF(-1) - 69340439.422294)

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREER(-1)	-9099330.	4637358.	-1.962180	0.0610
LEXPHH(-1)	-1689075.	1448367.	-1.166192	0.2545
LFBCF(-1)	9864278.	1610084.	6.126559	0.0000
C	-69340439	9970608.	-6.954484	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية EVIEWS 13

من خلال الشكل الموضح أعلاه هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوي معنوية 5% بين تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين 1990-2022 أي أن الزيادة في تكوين رأس المال الثابت ب1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي ب 98642.78 %. كما تبين أيضا من خلال معادلة الإنحدار المقدرة عدم معنوية معلمات سعر الصرف الرسمي و الصادرات خارج المحروقات من الناحية الإحصائية عند مستوي معنوية 5%، أما من الناحية الاقتصادية فقد تبين بأن هناك علاقة عكسية بين بين كل من سعر الصرف الرسمي و النمو الاقتصادي بحيث كلما زاد سعر الصرف الرسمي ب 1% فإنه يساهم في إنخفاض النمو الإقتصادي ب 90993.30- % ، وأيضا علاقة عكسية بين الصادرات خارج المحروقات النمو الاقتصادي بحيث كلما زاد الصادرات خارج المحروقات ب1% فإنه يساهم في إنخفاض النمو الاقتصادي ب 16890.75-% في الأجل الطويل

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

- **تقدير العلاقة في الأجل القصير (نموذج تصحيح الخطأ ECM)**

يتوجب في هذا الإختبار تحقق شرطين هما أن يكون CointEq(−1) بإشارة سالبة (−) وإحتمال معنوي(إحتمال يكون أقل من 0.05)

الشكل رقم (3-8): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ ECM)

Error Correction

Dependent Variable: D(GDP)
Method: ARDL
Date: 05/16/24 Time: 11:16
Sample: 1994 2022
Included observations: 29
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LREER LEXPHH LFBCF
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(4,4,1,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.687287	0.117986	-5.825151	0.0000
D(GDP(-1))	-0.010091	0.130707	-0.077207	0.9394
D(GDP(-2))	-0.334023	0.134202	-2.488959	0.0242
D(GDP(-3))	-0.401716	0.149851	-2.680774	0.0164
D(LREER)	-8745119.	1756637.	-4.978329	0.0001
D(LREER(-1))	4779444.	1650343.	2.896030	0.0105
D(LREER(-2))	1437101.	1514059.	0.949171	0.3567
D(LREER(-3))	2938335.	1440450.	2.039873	0.0582
D(LEXPHH)	-447836.4	324431.7	-1.380372	0.1865
D(LFBCF)	1762695.	1822777.	0.967038	0.3479
D(LFBCF(-1))	-6249262.	2315122.	-2.699323	0.0158
D(LFBCF(-2))	-7525503.	2452965.	-3.067922	0.0074
D(LFBCF(-3))	-5585780.	2770066.	-2.016479	0.0609

R-squared	0.804425	Mean dependent var	653062.4
Adjusted R-squared	0.657744	S.D. dependent var	921017.6
S.E. of regression	538820.0	Akaike info criterion	29.53400
Sum squared resid	4.65E+12	Schwarz criterion	30.14692
Log likelihood	-415.2429	Hannan-Quinn criter.	29.72596
F-statistic	5.484167	Durbin-Watson stat	2.002639
Prob(F-statistic)	0.001066		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية EVIEWS 13

من خلال الشكل رقم (3-8) فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن معامل تصحيح الخطأ CointEq(−1) قد جاءت قيمته سلبية ومعنوية، حيث بلغت قيمة −0.687287، وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 68.72 % من الصدمات في الأجل الطويل مما يؤكد على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، حيث أن تأثير السعر الصرف الرسمي على النمو في الأجل القصير جاء موجب ومعنوي مما يدل على أن هناك علاقة طردية بين السعر الصرف والنمو الاقتصادي، وأيضا هناك تأثير

الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الأجل القصير جاء سلبي وغير معنوي مما يدل على أن هناك علاقة عكسية بينهم، وفي الأخير هناك تأثير تكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي في الأجل القصير جاء سلبي وغير معنوي مما يدل على أن هناك علاقة عكسية بين تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: التكامل المشترك والإختبارات التشخيصية، إختبار السببية بين المتغيرات.

وفي هذا المبحث سندرس التكامل المشترك بإستعمال إختبار الحدود لوجود علاقة على المدى الطويل بين المتغيرات وأيضا دراسة جودة وصلاحية النموذج من خلال إختبارات مثل إرتباط الذاتي التي تعتبر من المشاكل القياسية وإختبار السببية إذا إتجاه واحد أو التغذية الإرجاعية بين المتغيرات.

المطلب الأول: التكامل المشترك

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الإختبار غير مستقرة في مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي أنها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تئدي التقلبات في إحداهما للإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن، ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل على حدا، بمعنى أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة.[1]

وحسب منهجية الاقتصاد القياسي هناك عديد من طرق لإختبار التكامل المشترك ومن أبرز هذه الطرق مايلي:

1- إختبار أنجل-جرانجر (Engle-Granger)

2- إحتبار جوهانسون (Johanson)

هناك شرط لإختبار جوهانسون للتكامل المشترك أن يكون متغيرات الدراسة كلها مستقرة أو متكاملة يا إما من الدرجة الأولى أو الثانية كشرط أساسي لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

[1] حسن على عثمان فطر، سفيان أبو البشر أدم سعد، **إستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس محددات النمو الاقتصادي في السودان – دراسة قياسية إحصائية للمدة (1990-2020)**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 6، العدد (19)، 30 يوليو 2022، ص 38.

3- إختبار الحدود (Bounds test)

وفي عام 2000م جاء كل من عالمان سميث وبيساران شين طورا أسلوب (ARDL) للتكامل المشترك على المدى الطويل ، كأسلوب جديد يسمح بالكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج في حالة أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأول فقط، أو بعضها متكامل من الدرجة الأول $\mathbf{I(1)}$ والبعض الآخر متكامل من الدرجة الصفرية$\mathbf{I(0)}$. فضلا عن ذلك أسلوب (ARDL) للتكامل المشترك هو أسلوب ديناميكي يسمح للمتغيرات المستقلة أن تكون متغيرات داخلية تتحدد من داخل النموذج كما في المعادلة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث تعبر (λ_1) و (λ_2) عن معاملات العلاقة طويلة الأجل، أما (θ_i) و (β_i) فتعبران عن معاملات العلاقة قصيرة الأجل ويشير ال (Δ) عن الفرق الأول للمتغيرات، بينما يمثل كل من (m)،(n) فترات الإبطاء الزمنية للمتغيرات (علما بأنه ليس بالضرورة أن يكون عدد فترات التخلف الزمني للمتغيرات في المستوي نفسه $(\eta_{n\neq m})$، حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابت وليس لها إرتباطات ذاتية متسلسلة فيما بينها.[1]

4- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود:

لغرض التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد فقد قام (بارسان) في سنة 2001 بتقديم منهجا حديثا لإختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة والذي أطلق عليه بإختبار (Bounds-test) ونتائج هذا الإختبار موضحة في الشكل أدناه:

[1] حسن على عثمان فطر، سفيان أبو البشر أدم سعد، نفس المرجع السابق ذكره، ص 39.

الشكل رقم (3-9): نتائج إختبار التكامل المشترك منهج الحدود

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship Number of cointegrating variables: 3 Trend type: Rest. constant (Case 2) Sample size: 29

Test Statistic	Value
F-statistic	5.089857

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample ...	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	2.676	3.586	3.272	4.306	4.614	5.966
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية EVIEWS 13

نلاحظ من خلال نتائج الشكل الموضح أعلاه أن قيمة ف-إحصائية 5.089857 أكبر من قيمة 5بالمئة 4.306، وبالتالي نقبل فرضية البديلة التي تنص على يوجد التكامل المشترك بين المتغيرات في المدى الطويل

المطلب الثاني: الإختبارات التشخيصية (جودة وصلاحية النموذج)

1- إختبار الارتباط الذاتي LM-test:

من خلال الشكل رقم (3-10) نلاحظ أن نتيجة إختبار الإرتباط الذاتي $(LM - test)$ تشير أن $F - statistic$ تساوي 0.448779 بإحتمالية تساوي 0.6507 وهي قيمة أكبر من مستوي معنوية 0.05 مما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على أن البواقي ليس مرتبطة إرتباطا ذاتي للأخطاء.

الشكل رقم (3-10): نتائج إختبار الإرتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.448779	Prob. F(2,10)	0.6507
Obs*R-squared	2.388532	Prob. Chi-Square(2)	0.3029

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية EVIEWS 13

2- إختبار عدم ثبات التباين للإخطاء ARCH:

توضح النتائج الممثلة في الشكل أعلاه أن $F-statistic$ تساوي 0.125230 بإحتمالية تساوي 0.7263 وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على ثبات تباين البواقي، أي أن النموذج المقدر ليس به مشكلة عدم التجانس.

الشكل رقم (3-11): نتائج إختبار عدم ثبات التباين للإخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.125230	Prob. F(1,26)	0.7263
Obs*R-squared	0.134216	Prob. Chi-Square(1)	0.7141

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية EVIEWS 13

3- إختبار توزيع الأخطاء العشوائية:

من خلال نتائج الشكل التالي يظهر لنا أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا لأن أن احتمال المقابل للقيمة الإحصائية Jarque-Bera أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية5% وعليه يتم قبول الفرضية العدم التي تنص على ان الاخطاء العشوائية للنموذج تتبع توزيعا طبيعيا.

الشكل (3-12): إختبار التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج

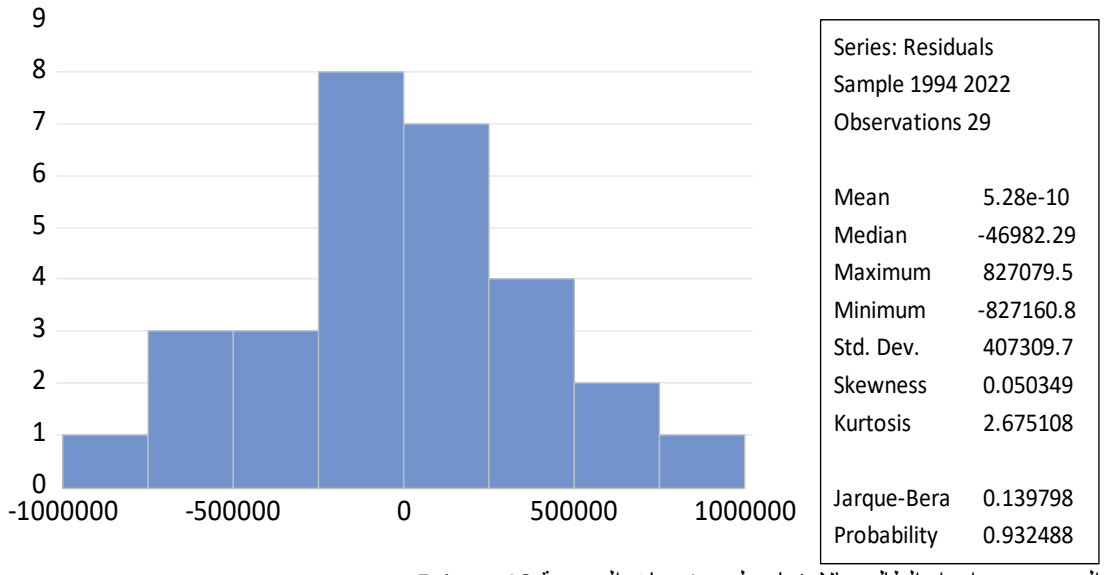

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية Eviews 13

4- اختبار مدى ملائمة تحديد وتصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (اختبار Ramsey_Test)

الشكل رقم (3-13): يمثل نتائج الشكل الدالي (إختبار Ramsey_Test)

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: GDP GDP(-1) GDP(-2) GDP(-3) GDP(-4) LREER LREER(-1) LREER(-2) LREER(-3) LREER(-4) LEXPHH LEXPHH(-1) LFBCF LFBCF(-1) LFBCF(-2) LFBCF(-3) LFBCF(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	1.104140	11	0.2931
F-statistic	1.219125	(1, 11)	0.2931
Likelihood ratio	3.048104	1	0.0808

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	4.63E+11	1	4.63E+11
Restricted SSR	4.65E+12	12	3.87E+11
Unrestricted SSR	4.18E+12	11	3.80E+11

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-415.2429
Unrestricted LogL	-413.7189

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية Eviews 13

يلاحظ من خلال الاحتمال المقابل للقيمة الإحصائية F أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص بصحة الشكل الدالي للنموذج.

المطلب الثالث: الإستقرارية الهيكلية وإختبار التنبؤي والسببية بين المتغيرات الدراسة

1-اختبار استقرار الهيكلي لمعلمات النموذج:

من أجل تطبيق إختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجلين القصير والطويل يستوجب أن تكون البيانات المستخدمة في الدراسة خالية من إحتوائها على أي تغيرات هيكلية عبر الزمن، ولغرض التأكد من ذلك فقد تم إستخدام إختبارين ألا وهما: إختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM OF SQUARES) ، ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعلمات المقدرة بصيغة (UECM) لنموذج (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني لإحصائية CUSUM و CUSUM OF SQUARES داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية (5%).

الشكل رقم (3-14): تقدير المجموع التراكمي لمربعات البواقي والمجموع التراكمي للبواقي

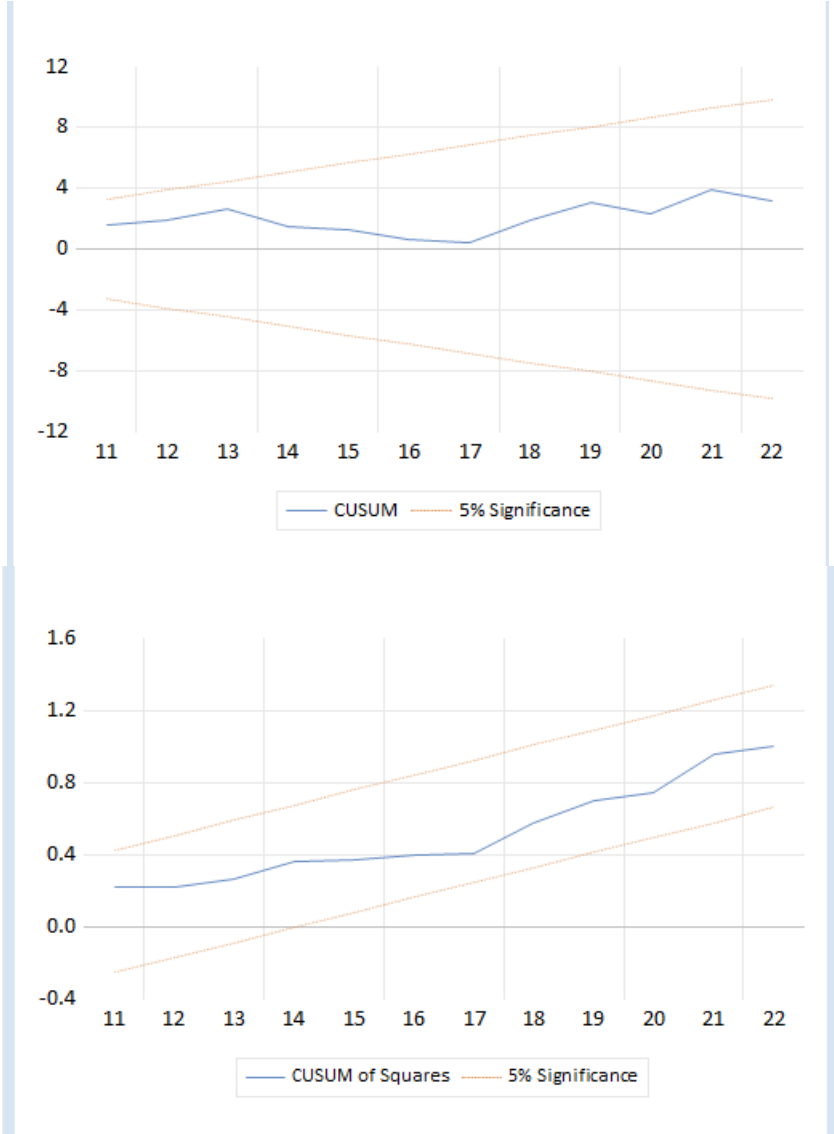

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية Eviews 13

التحليل: من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الشكل البياني للإختبارين السابقين المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUMSQ، يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%

والمجموع التراكمي للبواقي CUSUM يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. مما يؤكد على وجود إستقرار بين متغيرات الدراسة وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والأجل الطويل.

2- اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر ARDL

تؤكد النتائج المتحصل عليها في الشكل الموالي على أن النموذج المقدر لتصحيح الخطأ يتسم بقدرة تنبؤية عالية حيث إقتربت قيمة الاختبارات (Theil Inequality ,Bais Proportion,covarianc) كل من معامل ثايل ونسبة التحيز ونسبة التباين بين القيم الفعلية والمقدرة بالنموذج من الصفر، في حيث إقترب الإرتباط بين القيم الفعلية والتقديرية (covariance proportion) والذي عكسته نسبة التغاير من الواحد الصحيح، حيث بلغت النسبة حوالي 0.997.

الشكل رقم (3-15) يمثل نتائج الإختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر ARDL

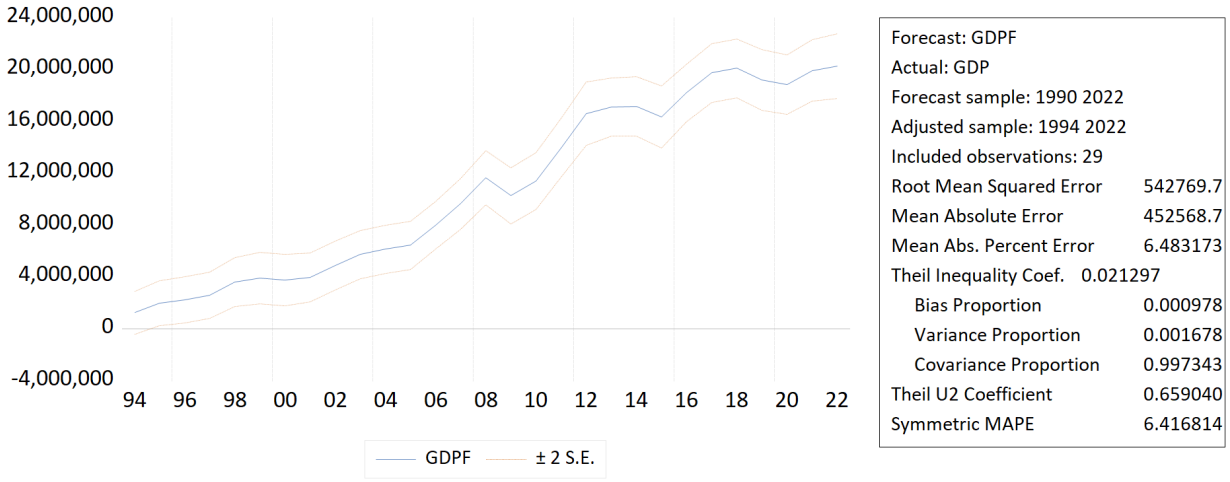

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية Eviews 13

الشكل رقم (3-16): يوضح منحنى البياتي للبيانات الناتج المحلي الخام الفعلية والمقدرة التنبؤية

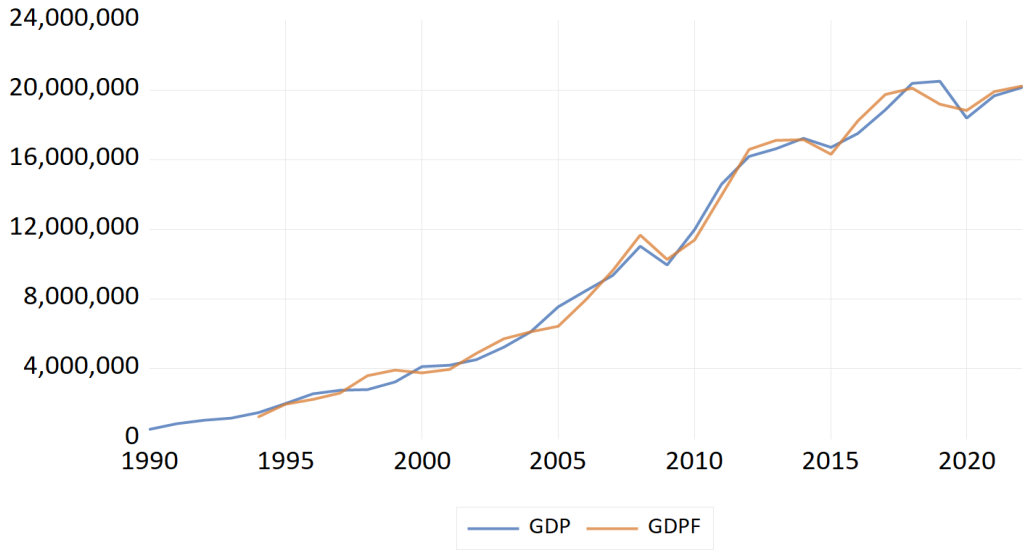

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية Eviews 13

من خلال الشكل نلاحظ بأن البيانات الفعلية والبيانات المقدرة التنبؤية للناتج المحلي الخام متقاربة و يعني أن النموذج صالح وجيد للتنبؤ و بهدف فهم التغييرات الماضية والتنبؤ بالمستقبل لمساعدة الباحثين على إتخاذ القرارات.

3- إختبار السببية (غرانجر):

يدلل جرانجر على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في إتجاه واحد على الأقل وبالتالي نستنتج أن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني عدم وجود علاقة سببية بينهما.[1]

3-1-إختبار العلاقة السببية بين المتغيرات:

قبل إختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج يتوجب علينا تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسبة، حيث يعد إختبار غرانجر للسببية حساسا لإختبار الفجوة الزمنية فإذا كانت هذه الأخيرة أقل من الفجوة الزمنية الصحيحة، فإن تجاهل القيم المختلفة ذات العلاقة سيؤدي إلى خطأ في التوصيف وتحيز في النتائج، أما إذا كانت الفجوة الزمنية المختارة أكبر من الصحيحة قسيكون إضافة قيم ليس لها علاقة ما له أن تكون قيم المعالم غير ذات كفاءة. [2]

3-2-تحديد عدد الفجوات الزمنية المناسب بإستخدام نموذج VAR

يظهر الشكل التالي عدد الفجوات الزمنية المناسب لإختبار السببية بين متغيرات نموذج الدراسة

[1] شيخي محمد، أحمد سلامي، **إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والإستثمار في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2011)**، مجلة الباحث، عدد 2013/13، ورقلة الجزائر، ص 128.

[2] أحمد سلامي، **إختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة 1970-2014**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 2015/07، ورقلة الجزائر، ص 39.

الشكل رقم (3-17): يبين معايير إختبار رتبة النموذج للنموذج gdp، lreer، lexphh، lfbcf.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP LREER LEXPHH LFBCF
Exogenous variables: C
Date: 06/12/24 Time: 21:17
Sample: 1990 2022
Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-481.1584	NA	3.99e+09	33.45920	33.64780	33.51827
1	-347.0411	221.9874*	1173599.*	25.31318	26.25614*	25.60850*
2	-333.9425	18.06703	1538660.	25.51327	27.21061	26.04486
3	-314.7367	21.19254	1490760.	25.29219	27.74389	26.06003
4	-290.9238	19.70724	1312103.	24.75337*	27.95944	25.75747

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على مخرجات إفيوز 13.

من خلال النتائج الظاهرة في الشكل والمتعلقة بفترات الإبطاء المناسبة حسب معايير المفاضلة $(LR، FBE، AIC، SC, HQ)$، يتبين لنا بأن فترة الإبطاء المناسبة لكل من المتغيرات $GDP, LFBCFLREER, LEXPHH$ هي (1)، وعليه فدرجة التأخير توافق $(P = 1)$

3-3-نتائج إختبار السببية للنموذج:

من أجل تحديد ما إذا كانت هناك علاقة سببية بيم المتغيرات وفي أي إتجاه هي هذه العلاقة إن وجدت قمت بإختبار السببية بين متغيرات الدراسة حيث أن GDP هو المتغير التابع وذلك بإستخدام إختبار غرانجر لسببية $(Granger\ Causality)$ فكانت نتائج هذا الإختبار كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-18) يوضح نتائج إختبار السببية

لما lag= 1

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/16/24 Time: 09:39
Sample: 1990 2022
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LREER does not Granger Cause GDP	32	0.84635	0.3652
GDP does not Granger Cause LREER		7.98193	0.0085
LEXPHH does not Granger Cause GDP	32	0.81631	0.3737
GDP does not Granger Cause LEXPHH		8.22492	0.0076
LFBCF does not Granger Cause GDP	32	6.76844	0.0145
GDP does not Granger Cause LFBCF		0.14778	0.7035
LEXPHH does not Granger Cause LREER	32	4.15737	0.0507
LREER does not Granger Cause LEXPHH		0.93490	0.3416
LFBCF does not Granger Cause LREER	32	4.45658	0.0435
LREER does not Granger Cause LFBCF		9.07845	0.0053
LFBCF does not Granger Cause LEXPHH	32	24.5192	3.E-05
LEXPHH does not Granger Cause LFBCF		12.2501	0.0015

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات البرمجية Eviews 13

تشير لنا النتائج المتحصل عليها السببية في الجدول أعلاه

- لا توجد علاقة سببية أحادية أو تبادلية بين المتغيرتين LEXPHH و GDP حيث أن LEXPHH لا يسبب GDP إذ نقبل فرضية العدم ولذلك لعدم معنوية إحتمال فيشر (0.3737) حيث يفوق 0.05 عند الإبطاءين 1 كما أن GDP يسبب LEXPHH عند الإبطاء 1 إذ نقبل فرضية البديلة وذلك لأن قيمة الإحتمالية فيشر أقل من 0.05 (0.0076) ،
- توجد علاقة سببية أحادية أو تبادلية بين المتغيرتين LFBCF و GDP حيث أن LFBCF يسبب GDP إذ نقبل فرضية البديلة ولذلك معنوية إحتمال فيشر (0.0145) حيث أقل 0.05 عند الإبطاء 1، كما أن GDP لا يسبب LFBCF عند الإبطاء 1 إذ نقبل فرضية العدم وذلك لأن قيمة الإحتمالية فيشر أكبر من 0.05 (0.7035،0.6138) ،
- كما تشير إلى وجود علاقة سببية في إتجاه واحد بين GDP و LREER حيث لا يؤدي التغير في الناتج المحلي الخام إلى التغير في سعر الصرف، إذ أن قيمة الإحتمال فيشر عند الإبطاء 1 أقل من 0.05 (0.0085) مما يجب قبول فرضية البديلة القائلة بأن GDP يسبب LREER،
- وأغلب النتائج يسبب ذات إتجاه واحد فقط ومثال على ذلك الصادرات خارج المحروقات يسبب تكوين رأس المال الثابت عند الإبطاء 1

- ولدينا أيضا هنا يسبب في كلا حالتين عند الإبطاء 1 بين LFBCF و LREER وعكس لإن إحتمال فيشر أقل من 0.05 .

الخلاصة

من خلال هذا الفصل التطبيقي قمنا بدراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، وتم إعتماد على التقدير بالإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (**ARDL**)، حيث درسنا أولا بالإستقرارية السلاسل الزمنية عن طريق إختبار جذر الوحدة بإستخدام إختبار ديكي فولر المطور (**ADF**)، وآلية التكامل المشترك بواسطة إختبار منهج الحدود (**THE BOUNDS TEST**) ، وقمنا بتقدير معالم الأجل القصير والطويل ونموذج تصحيح الخطأ (**ARDL-ECM**)، و تم تأكد من جودة النموذج عن طريق إختبارات التشخيصية، ثم قمنا بدراسة الإستقرارية الهيكلية للنموذج عن طريق إختبارين المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUM TEST**) و مربع المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (**CUSUMQ TEST**) ، و إختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المقدر، وفي الأخير إختبار وجود علاقة سببية أحادية أو في إتجاهين بين متغيرات الدراسة النموذج بإستخدام سببية غرانجر(**CAUSALITY GRANGER**) .

فقد تم التوصل من خلال الدراسة التطبيقية إلى وجود تكامل مشترك على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة، غير أن لا يوجد تأثير لسعر الصرف الرسمي والصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي لكن يوجد تأثير لتكوين رأس المال الثابت على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ، بينما يظهر تأثير السعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير، كما أظهرت الدراسة جودة النموذج وخلوه من أي مشاكل قياسية إضافة إلى وجود إنسجام بين نتائج الأجل القصير و الطويل، و للنموذج ذو قدرة تنبؤية جيدة و وجود علاقة سببية في إتجاه واحد بين التغير في سعر الصرف و النمو الاقتصادي وأيضا بين تكوين رأس المال الثابت و النمو الاقتصادي.

خاتمة

في الأدبيات الاقتصادية، يعتبر دخل التصدير أحد محددات النمو الاقتصادي، وبما أن الجزائر بلد مكون من أربعة أجزاء في مجال المحروقات، فإنه يشمل 2 أنواع الصادرات: تصدير المحروقات والصادرات خارج قطاع المحروقات. وهذا يدل على أن هذا الأخير ليس له تأثير معنوي على النمو الاقتصادي، لأن السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية تفتقر إلى الكفاءة والفعالية من حيث تطوير هذا القطاع.

تواجه المنتجات الجزائرية غير النفطية تحديات كبيرة تعيق تسويقها في الأسواق الدولية، وذلك بسبب نقص الجودة والتنافسية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وضعف استخدام التكنولوجيا.

الجزائر تسعى لتنويع إقتصادها من خلال تعزيز الصادرات خارج المحروقات، كحل لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية وجذب الإستثمار الأجنبي وخلق فرص عمل جديدة لتقليل نسبة البطالة.

لتحقيق ذلك تنفذ الحكومة الجزائرية خططا لمعالجة هذه التحديات تشمل تحسين بيئة الأعمال ودعم المؤسسات لتنمية الصادرات خارج المحروقات وتطوير المنتجات الوطنية.

1. نتائج الدراسة:

لقد تم القيام في هذه الدراسة بإبراز وقياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2022، وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وبناء على نتائج هذا النموذج فقد تم إلى أن الصادرات خارج المحروقات لا يتسبب في زيادة النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل، وقد تم التوصُّل إلى النتائج التالية:

- ✓ السلاسل الزمنية المتعلقة بالدراسة كانت غير مستقرة وكمعظم الدراسات القياسية تطلب استقرارها إضافة اللوغاريتم حيث استقرت سلاسل كل من سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات وتكوين رأس المال الثابت بعد تتطلب إضافة اللوغاريتم،
  بينما كانت سلسة الناتج المحلي الخام مستقرة فلم تتطلب إضافة اللوغاريتم.
- ✓ توجد علاقة طردية وأثر إيجابي ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين تكوين رأس المال الثابت والنمو الاقتصادي بحيث كلما زاد تكوين رأس المال الثابت ب 1 % فإن يساهم في زيادة النمو الاقتصادي ب 98642.78 %.
- ✓ هناك علاقة عكسية وأثر سلبي وغير معنوي كل من الصادرات خارج المحروقات وسعر الصرف الرسمي بينهم وبين النمو الاقتصادي في الأجل الطويل
- ✓ جاءت قيمة معامل تصحيح الخطأ CointEq(-1) سالبة ومعنوية، حيث بلغت قيمة 0.687287- ، وهذا يعني إمكانية تفسير حوالي 68.72 % من الصدمات في الأجل

الطويل مما يؤكد على وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المدروسة في المدى القصير، والمدة الزمنية التقريبية التي يحتاجها النموذج للعودة إلى الوضع التوازني بعد حدوث صدمات أو أزمات هي 1.45 سنة .

- ✓ يتميز نموذج البحث بالخصائص الإحصائية وغياب المشاكل القياسية، والتي تم تأكيدها من خلال الاختبارات التشخيصية.
- ✓ النموذج متجانس على المدى القصير والطويل ويتميز بالاستقرار الهيكلي.
- ✓ أظهرت نتائج السببية بين متغيرات النموذج وجود سببية في اتجاه واحد بين متغير سعر الصرف والنمو الاقتصادي، حيث يعتبر سعر الصرف مسببا للنمو الاقتصادي وأيضا متغير تكوين رأس المال الثابت مسببا للنمو في الجزائر خلال فترة الدراسة وغياب التغذية الإرجاعية بين صادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي.

2. اختبار فرضيات الدراسة:

إنطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

- **اختبار الفرضية الأولى: غير محققة.** لأن الصادرات المحروقات هو محرك للنمو الإقتصادي
- **اختبار الفرضية الثانية: غير محققة.** لأن الجزائر تعتمد شبه كلي على القطاع المحروقات
- **اختبار الفرضية الثالثة: محققة.** نعم يوجد التغذية الإرجاعية بين النمو الاقتصادي والتكوين رأس المال الثابت ووجود إتجاه واحد بين سعر الصرف والنمو وغياب السببية بين صادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي
- **اختبار الفرضية الرابعة: محققة.** لأن يوجد إنسجام بين نتائج الأجل الطويل والقصير بحيث أثبتت نتائج التقدير في المدى الطويل علاقة طردية بين متغير تكوين رأس المال الثابت والنمو في الاقتصاد الجزائري، وعلاقة عكسية بين متغير سعر الصرف وكذلك الصادرات خارج المحروقات كمتغيرين مستقلين والنمو الاقتصادي كمتغير التابع، بينما كما أثبتت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ للأجل القصير وجود أثر سلبي لمتغير سعر الصرف والصادرات خارج المحروقات وأثر إيجابي للتكوين رأس المال الثابت، وهذه النتيجة تؤكد إنسجام بين نتائج التقدير في كلا الأجل القصير والطويل

3. اقتراحات الدراسة:

انطلاقا من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- الاستمرار في دعم الصادرات غير النفطية

- تطوير آليات فعالة لتنمية هذا القطاع :يمكن ذلك من خلال إنشاء مناطق صناعية حرة، وتقديم حوافز ضريبية للمصدرين، ودعم البحث والتطوير في مجال الإنتاجية.
- بذل المزيد من المجهودات في سبيل تنويع الاقتصاد الوطني :يشمل ذلك تشجيع الاستثمار في قطاعات جديدة مثل السياحة، والزراعة، والتصنيع.
- زيادة حوافز التصدير غير النفطي :يمكن ذلك من خلال تقديم إعفاءات ضريبية، ودعم التسويق، وتسهيل إجراءات التصدير.

- رفع جودة المنتجات الجزائرية

- استعمال التقنيات الحديثة في الإنتاج :سيساعد ذلك على تحسين جودة المنتجات وجعلها أكثر تنافسية في الأسواق الدولية.
- الاهتمام بتحسين التعبئة والتغليف :سيجعل ذلك المنتجات الجزائرية أكثر جاذبية للمستهلكين.
- التركيز على مجال التسويق :سيساعد ذلك على زيادة الوعي بالمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

- إنشاء نظام معلومات عصري

- يزود المنتجين المحليين بالمعلومات الضرورية عن ديناميكية ومتطلبات الأسواق الدولية :سيساعد ذلك على اتخاذ قرارات استثمارية أفضل.
- وضعية المنافسين :سيساعد ذلك على تحسين قدرة المنتجين المحليين على المنافسة في الأسواق الدولية.

- تفعيل دور المؤسسات والهيئات الخاصة بترقية الاستثمار والتصدير

- إحداث التكامل في الأدوار فيما بينها :سيساعد ذلك على تجنب التداخل في المهام وتحسين كفاءة عمل هذه المؤسسات.

- القضاء على التداخل في المهام المنوطة بها :سيساعد ذلك على تحسين كفاءة عمل هذه المؤسسات.

- التحكم في تدفقات العملة الأجنبية

- اعتماد إجراءات جدية من أجل التحكم في تدفقات العملة الأجنبية في السوق الموازية :سيساعد ذلك على تقليل الهوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي.

- الاستفادة من النقد الأجنبي الناتج من عائدات القطاعات الاقتصادية الأخرى

- الاهتمام بتطوير هذه القطاعات :سيساعد ذلك على زيادة عائداتها من العملة الأجنبية.
- القضاء على الثغرات القانونية التي يترتب عنها تسرب للنقد الأجنبي :سيساعد ذلك على الحفاظ على العملة الأجنبية داخل البلاد.

- إنشاء دور للصرف

- تخفيف الضغط على البنوك :سيساعد ذلك على تحسين كفاءة عمل الجهاز المصرفي.
- تسهيل التحكم في التداولات النقدية من طرف السلطات الرسمية :سيساعد ذلك على مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- منع تسرب العملة الصعبة الى السوق الموازية :سيساعد ذلك على الحفاظ على استقرار سعر الصرف.

تؤكد الخاتمة على ضرورة تركيز الحكومة الجزائرية على تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص حقيقية للاستثمار وتشجيع الإنتاج الوطني .كما تشير إلى أن ذلك يجب أن يتم من خلال زيادة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي، وذلك عن طريق تطبيق الاقتراحات التي تم تقديمها في هذا البحث.

4. آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلا، منها:

- ❖ دراسة حالة نجاحات وفشل الشركات الجزائرية في مجال التصدير
- ❖ مشاكل التجارة الخارجية في الجزائر ومساعي الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات
- ❖ دراسة مقارنة لأثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر مع دول أخرى نامية،
- ❖ دراسة قياسية لمحددات التجارة الخارجية،
- ❖ أثر برامج التدريب والتأهيل الموارد البشرية على تنمية الصادرات خارج المحروقات وتحفيز النمو الاقتصادي.
- ❖ تقييم فعالية الحوافز والتسهيلات الحكومية المقدمة للمصدرين في القطاعات خارج المحروقات.
- ❖ دور السياسات الحكومية والبنية التحتية في تعزيز الصادرات خارج المحروقات – حالة الجزائر –
- ❖ دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الصادرات خارج المحروقات وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- ❖ تقييم الأثار المحتملة للتحول الرقمي والتكنولوجيات الجديدة على الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي – حالة الجزائر –.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. السيد محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية مصر، الدار الجامعية، 2009، ص 08.
2. أحمد جامع، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 03.
3. حسام علي داود، أيمن أبو خضير، أحمد الهزايمة، عبد الله صوفان، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة 01، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، البلد عمان، سنة النشر 2002، ص 14.
4. فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، Managing Exporting And Strategic Alliances**، الدار الجامعية–الإسكندرية، القاهرة ، 2008، ص 15.
5. حبيب الله بن محمد التركستاني، **التسويق والتجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2017، ص 146.
6. فضيل فارس، **التسويق الدولي مفاهيم عامة، إستراتيجياته، بيئته وكيفية إختيار الأسواق الدولية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2018، ص171.
7. مايح شبيب الشمري، حسين علي الشامي، **الحوكمة والنمو الاقتصادي دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 84.
8. سهيلة فريد النباتي، **التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم شامل**، دار الراية للنشر والتوزيع، ص 14.
9. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، السنة 2007، ص 70.
10. شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 195.
11. مصطفى سمير شعراوي، **مقدمة في التحليل الحديث للسلاسل الزمنية**، الطبعة الأولى، دار النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، 2005، ص 05.
12. مكيد علي، **الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 279.
13. مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، ديوان المطبوعات الجامعية opu، الجزائر، ص 26.

14. جوادي علي، عدلي إبراهيم، **الاقتصاد القياسي طرق وتطبيقات بإستخدام برمجية (Eviews)**، دار الباحث للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2023، ص 16.

15. شرابي عبد العزيز، **طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 30.

2- أطروحات الدكتوراه:

1. بن طيرش عطاءالله، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة الداكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة آبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، السنة 2017، ص 74و75.

2. الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الإستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خبضر، بسكرة، الجزائر، 2018، ص 36.

3. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الإقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر، السعودية. – دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990**–، أطروحة الداكتوراه، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة 2014/2013، ص09.

4. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص ص 36،37.

5. مروى مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة قياسية للفترة 2000–2020**–، أطروحة الداكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، السنة 2023، ص 99.

3- رسائل الماجستير:

1. حشمة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر –** مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة 2013م، ص 51.

2. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، شهادة الماجستر، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2010، ص 04.

3. بناي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي – دراسة نظرية** –، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، السنة 2009/2008، ص 08.

4. . سحنون فاروق، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر** –، رسالة ماجستير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010، ص. 82-85.

4- مذكرات الماستر:

1. روميساء مرواني، **مؤسسات الصناعات الغذائية وأثرها في ترقية التجارة الخارجية الواقع والمأمول، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، السنة الجامعية 2020/2019، ص 34 و35.

2. حفايضية يمينة و برقوق صبرينة، **ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادي-حالة الجزائر- (خلال الفترة 2004-2017)** ، مذكرة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة 08 ماي 1945، السنة 2018،ص 03.

3. كناويه يزيد وخنفر محمد الحافظ، **أثر أسعار البترول على حجم الصادرات خارج المحروقات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة(2016/1974)**، مذكرة الماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، السنة 2019، ص03.

4. عشي عبد الحميد، **مراحل وإجراءات الإستيراد والتصدير في الجزائر دراسة حالة عملية الإستيراد في مؤسسة الأنابيب ALFAPIPE**، مذكرة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة غرداية، الجزائر، السنة 2022، ص 11.

5. مشري إيناس، كرايمية ندى، **متطلبات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة العربي التبسي – تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، السنة 2022، ص 50.

6. مرابطي فدوى، **أثر تقلبات أسعار الصرف والصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر حلال الفترة (1980-2017)**، شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية فرع إقتصاد كمي، جامعة أكلي محند اولحاج البويرة، الجزائر، السنة 2019/2018، ص 05.

7. طهير نور الهدى، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لدول الأوبك بإستخدام بيانات بانل (2000-2017)**، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، السنة 2019/2018، ص 51.

8. حامي كريمة، **العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2016**-، مذكرة الماستر، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة الجزائر، السنة 2018/2017، ص 122.

5- المقالات في المجلات العلمية:

1. وئام بغياني، **مقال تحفيز التصدير للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، بحوث جامعة الجزائر1، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، العدد 13-الجزء الأول/جوان2019، ص 11.

2. حياة بن سماعين، ريان زير، **الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي-دراسة الجزائر-(2005-2014)**، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12(2) جوان 2017، ص 183.

3. حاج يوسف سارة، تيغرسي الهواري، دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الاقتصاد الجزائري، جامعة الجزائر 3، 2017، ص 11.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/360/16/5/83866

4. أحمد بوخاري، حسان شريط، **تأمين وضمان قروض الصادرات كآلية لتغطية مخاطر الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX (2009-2019)**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 13،العدد 01، السنة 2022، ص 42.

5. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الباحث العدد،1 جامعة ورقلة ،2002، ص ص 8 و9.

6. طوير آمال، علاوي صفية، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصر، العدد(02) /2020، الأغواط الجزائر،2020، ص 39.

7. علي مكيد، عماد معوشي، **دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الإستهلاكي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، جامعة المدية، ص 118.

الرابط (تاريخ دخول 2024/03/21) (15.23)
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7842

8. عبد الحليم محمود شاهين، **التطور التاريخي بنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، المعهد العربي للتخطيط، جامعة الإسكندرية، العدد 2021/73، ص 07.

9. بسطالي حداد، نويبات عبد القادر، **أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 01، جانفي 2020، جامعة الأغواط، ص 63-64.

10. عبد الغني دادن، راضية كروش، "**دراسة محددات أسواق المالية حالة دول شمال إفريقيا (مصر، تونس، الجزائر)**"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، المجلة للعولمة والسياسات الاقتصادية (العدد 6 –جوان 2015)، ص:53.

11. أحمد سلامي، محمد شيخي، "**إختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والإستثمار في الاقتصاد الجزائري**"، خلال الفترة (1970-2011)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر، مجلة الباحث (العدد 13-2013)، ص ص: 125،124.

12. بن البار محمد، بوعبيد ميلود، **تحليل وقياس أثر تقلبات أسعار البترول على معدل التضخم خلال الفترة (1990-2017) بإستخدام ARDL**، مجلة الأحياء، المجلد 21 العدد 29 أكتوبر 2021، ص 949.

13. بورحلي خالد، علاوي محمد لحسن، **تأثير تغير سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة الجزائر للفترة (1990-2012)**، مجلة الأفاق للبحوث والدراسات-المركز الجامعي إيليزي – دورية سداسية أكاديمية دولية محكمة، العدد 3/جانفي 2019، ص 36.

14. ربيعة بلطرش، مصطفى طويطي، **علاقة إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1980-2016)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 2018/13، ص 154.

6- المحاضرات والمطبوعات الجامعية:

1. زين الدين حماشي، **مطبوعة في الاقتصاد الكلي**، جامعة سطيف 1، الجزائر، السنة 2022/2021، ص 16 و17.

2. أوكيل حميدة، **محاضرات في الاقتصاد الكلي مع تمارين ومسائل محلولة**، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-البويرة-، الجزائر، السنة 2017/2016، ص 24.

3. العقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد**، مطبوعة لطلبة الأولى ماستر إقتصاد كمي، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص 01.

4. بختي فريد، **محاضرات وتطبيقات على الحاسوب في: السلاسل الزمنية الخطية بإستعمال حزمة Eviews 7.0**، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ص 23.

7- المراسيم والقوانين والتقارير:

1. الجريدة الرسمية رقم 85، الصادرة في 22 ديسمبر 2002، ص11.

2. الجريدة الرسمية رقم 16، الصادرة في 1996، ص 20.

3. الجريدة الرسمية رقم 10، الصادرة في 04 مارس 1987، ص ص 341-343.

4. المرسوم التنفيذي رقم 04-173، المؤرخ في جوان 2004.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1996/58، المرسوم التنفيذي رقم 96-327، مؤرخ في 18 جمادى الأولى عام 1417 الموافق أول أكتوبر 1996، يتضمن إنشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، ص 10.

6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43-2003، أمر رقم 03-04 مؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 الموافق 19 يوليو 2003، يتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات إستيراد البضائع وتصديرها، المادة 19-20، ص 35.

7. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2004/39، المرسوم التنفيذي رقم 174/04، مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق 12 يونيو سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، ص 4و5.

8. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2003/43، مرجع سابق الذكر / المادة 6 ص 05. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 2004/39، مرجع سبق ذكره، المادة 20، ص 35 – بتصرف.

9. المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 المتضمن انشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيميها وتسيرها

10. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2005/83، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 23 جمادى الثانية عام 1426 الموافق 30 يوليو 2005، يتضمن تنظيم الوكالة الوطنية للترقية التجارة الخارجية ألجكس، المادة 03، ص ص 24-25.

9- الملفات والمواقع الإلكترونية:

1. **الميزان التجاري مؤشر صحة الاقتصاد**، تاريخ التصفح 2024/02/22 (14:44)، عنوان الموقع: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/5/الميزان-التجاري-مؤشر-صحة-الاقتصاد

2. . **مهام الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة**، ص 05. (2024-03-01)(22.01)
https://www.caci.dz/ar/R%C3%A9seau%20CCI/Missions/Pages/Missions.aspx
https://www.caci.dz/fr/R%C3%A9seau%20CCI/Documents/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D9%88%20%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9%20%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%20%D9%85%D8%B9%D8%B2%D8%B2.pdf

3. حول الوكالة ألجكس
https://www.algex.dz/ar/2020-10-22-17-03-42/2021-01-21-08-36-حول-الوكالة-ألجكس/32

تاريخ الدخول 2024/02/28 (20:49)

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

1. Régie Bourbonnais. « **Econometrie** », Dunod 5eme édition. Paris, 2003, page 225.

الملاحق

الملحق رقم (1): إختبار ديكي فولر الموسع–متغير الناتج المحلي الخام

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.014022	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/15/24 Time: 21:10
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.927138	0.184909	-5.014022	0.0000
C	576608.2	199393.2	2.891815	0.0072

الملحق رقم (2): إختبار ديكي فولر الموسع–متغير اللوغاريتم سعر الصرف الرسمي

Null Hypothesis: LREER has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.979140	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LREER)
Method: Least Squares
Date: 05/15/24 Time: 23:10
Sample (adjusted): 1991 2022
Included observations: 32 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LREER(-1)	-0.190241	0.031818	-5.979140	0.0000
C	0.877377	0.133611	6.566672	0.0000

الملحق رقم (3): إختبار ديكي فولر الموسع–متغير اللوغاريتم الصادرات خارج المحروقات

Null Hypothesis: D(LEXPHH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-11.14850	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEXPHH,2)
Method: Least Squares
Date: 05/15/24 Time: 22:59
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEXPHH(-1))	-1.592349	0.142831	-11.14850	0.0000
C	0.228084	0.061275	3.722321	0.0008

الملحق رقم (4): إختبار ديكي فولر الموسع–متغير اللوغاريتم تكوين رأس المال الثابت

Null Hypothesis: D(LFBCF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.821054	0.0063
Test critical values:	1% level	-2.641672	
	5% level	-1.952066	
	10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LFBCF,2)
Method: Least Squares
Date: 05/15/24 Time: 23:32
Sample (adjusted): 1992 2022
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LFBCF(-1))	-0.226404	0.080255	-2.821054	0.0084